جامعة يحى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية

— دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2012 – 2015 —

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

- بوجعبوبت خديجة

الأستاذ المشرف:

بن عيشوش محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	ملاحظات
أ. سيد محمد	أستاذ محاضر " أ"	جامعة المدية	رئيسا
أ. بن عيشوش محمد	أستاذ مساعد " أ "	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ. يرقي كريم	أستاذ مساعد " أ "	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

الشكر إلى من قدم لي الدعم ومدني بخبرته العميقة ومعرفته الواسعة إلى الأستاذ الكريم **محمد بن عيشوس** الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته ومنحني من وقته وجهده الشيء الكثير ومساعدتي على إنجاز هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الخاص إلى كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من ساندي طيلة فترة الدراسة وقدم لي النصح والارشاد لإتمام هذا العمل زوجي **أمـــين** حفظه الله

يسرني أن أتقد بالشكر الجزيل للأخ والزميل **بوكلثوم عمر** على المجهودات المبذولة ومساعدته وتوجيهاته القيمة وأتمنى له نجاح دائم في مسيرته الدراسية والمهنية وفي أعلى المراتب إن شاء الله.

الإهداء

يسعدني أن أهدي هذا العمل إلى:

نبع الحنان وحضن الأمان أمـــي الغالية

إلى سندي في الحياة أبـــي الغالـــي

إلى من يرتعش قلبي لذكرهم إلى ينبوع التفاؤل والأمل إخوتي: محمد أمين، أحمد، ريـاض

إلى رفيق دربي وشريك حياتي زوجـي الغالي أميـن

إلى من تقاسمت معهم الحياة الجامعية بحلوها ومرها إلى أغلى وأعز ما ملكت في الوجود

إلى من سأفتقدهم كثيرا صديقتي: خيرة وسلمى

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي الكريمة

إلى كل من أراد لي الخير دوما...

المستخلص:

تناولت الدراسة بتحليل جانبا مهما من جوانب عمل شركات التأمين بحيث تعتبر هذه الأخيرة من المؤسسات المالية الغير البنكية، وليكن تضمن استمراريتها وبقائها وجب عيها رقابة أدائها المالي، من خلال تقييمها له وبصفة مستمرة باستعمال طرق متعددة من أبرزها نسب الملاءة المالية ونسب المردودية المالية

نهدف من هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين من أجل أبراز الوضعية المالية ودراسة هامش الملاءة أين نسقط الدراسة على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2012 إلى سنة 2015.

الكلمات المفتتاحية: التأمين- إعادة التأمين - تقييم الأداء المالي- الملاءة المالية – هامش الملاءة.

abstract :

The study dealt with the analysis of an important aspect of the work of insurance companies Where the latter are considere Insurance companies are considered among the major non-bank financial enterprises, In order for these companies to ensure its continuity of existence, it is necessary that they watch over the financial repre- sentative who represents his various actions during a certain period, By conducting a continuous assessment using various methods including Solvency Ratios and Financial Cost Ratios.

The objective of this study is to evaluate the financial performance of insurance companies and / or projects the study of the Insurance company alliance During the period from 2012 to 2015.

key words: Insurance- re Insurance- - Financial Performance Assessment- Solvency- Margin of solvency.

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول والأشكال	III
المقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل عام لنشاط التأمين وشركات التأمين	
تمهيد	2
المبحث الأول: أساسيات حول نشاط التأمين	3
المطلب الأول: نشأة التأمين، مفهومه وأهميته	3
المطلب الثاني: خصائص التأمين، أنواعه وأهدافه	9
المطلب الثالث: مبادئ التأمين وأسسه	16
المبحث الثاني:عقد التأمين وإطاره المؤسساتي	21
المطلب الأول: مفهوم عقد التأمين، خصائصه وأركانه	21
المطلب الثاني: مفهوم إعادة التأمين، وظائفه وأنواعه	27
المطلب الثالث: مفهوم شركات التأمين، وظائفها وتصنيفها	35
خلاصة	40
الفصل الثاني: الإطار العام لتقييم الأداء المالي	
تمهيد	42
المبحث الأول:أساسيات حول تقييم الأداء المالي	43
المطلب الأول: مفهوم الأداء، مكوناته وأنواعه	43
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي، أهميته والعوامل المؤثرة فيه	50
المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي، خطوات تقييم الأداء المالي وأهم مؤشراته	53
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين	63
المطلب الأول: الأداء المالي في شركات التأمين	63

المطلب الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين	**65**
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية	**72**
خلاصة	**79**
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2012-2015	
تمهيد	**81**
المبحث الأول: تقديم عام لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	**82**
المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية وتطور رقم أعمالها	**82**
المطلب الثاني: أهم المنتجات التي تقدمها شركة أليانس وهيكلها التنظيمي	87
المطلب الثالث: رأس مال شركة أليانس ودخولها بورصة الجزائر	**91**
المبحث الثاني: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء المالي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	**94**
المطلب الأول: دراسة وتحليل الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	**94**
المطلب الثاني: دراسة وتحليل نسب المردودية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	**101**
المطلب الثالث: دراسة وتحليل النسب المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	**105**
خلاصة	**113**
الخاتمة عامة	**115**
قائمة المراجع	**120**
الملاحق	

فهرس الأشكال

والجداول



الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	نسب الإختبارات المالية	67
(2-2)	نسب اختبارات الاستقرار للنشاط التأميني	68
(3-2)	نسب النشاط الكلي للشركة	69
(4-2)	نسب الربحية	70
(5-2)	نسب السيولة	70
(6-2)	نسب الاحتياطات الفنية	71
(7-2)	مؤشرات نظام ستاندرد أند بور	72
(8-2)	نسب النشاط لشركات التأمين	79
(1-3)	تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2012-2015	83
(2-3)	تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2012-2015	84
(3-3)	الزبائن المشتركين بالشركة لسنة 2013	86
(4-3)	الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها بورصة الجزائر	92
(5-3)	حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة	94
(6-3)	حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	95
(7-3)	حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية	96
(8-3)	هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	98
(9-3)	الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	100
(10-3)	نسب نتيجة الدورة الاقتصادية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	102
(11-3)	مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	103
(12-3)	تطور الالتزامات المقننة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	105
(13-3)	معدل التمثيل الإجمالي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	106
(14-3)	نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	107
(15-3)	نسبة الخصوم للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	108
(16-3)	تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	110
(17-3)	تكلفة الحوادث لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	111

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنواع إعادة التأمين	34
(2-1)	تصنيف شركات التأمين	39
(1-2)	الحالات الممكنة للخزينة	58
(1-3)	تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2012 -2015	83
(2-3)	تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2012 -2015	85
(3-3)	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	88
(4-3)	تطور نسب الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	97
(5-3)	تطور هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	99
(6-3)	تطور العناصر المكونة لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	99
(7-3)	تطور الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	101
(8-3)	تطور نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	103
(9-3)	تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	104
(10-3)	تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	106
(11-3)	تطور المخصصات التقنية للأصول السائلة	108
(12-3)	تطور نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة	109
(13-3)	تمثيل تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	111
(14-3)	تمثيل نسبة تكلفة الحوادث لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	112

المقدمة العامة



مقدمة عامة:

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من النشاطات الأكثر قوة ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي للأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الإشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية بهدف تحقيق رقابة الدول وحماية أموال المؤمن لهم.

مما أدى السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام التأميني هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية بهدف تحقيق عوائد تسمح لها بالاستمرار والتطور ومن ثم ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعيتها المالية والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل تحسينها، وعلى ضوء ما سبق جاءت الدراسة من أجل طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هو مستوى الأداء المالي لشركة اليانس للتامينأت الجزائر؟**

وللإلمام بجوانب الموضوع وإثراء الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ماذا نقصد بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين وما هو الهدف منه؟
- هل تعتمد شركات التأمين على نفس أدوات تقييم الأداء المالي التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية أم تتصف بالخصوصية؟
- إلى أي مدى يمكن القول أن شركة اليانس للتامينات تتمتع بأداء مالي جيد خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015؟

ومن خلال هذه التساؤلات تتبلور الفرضيات التالية:

- تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة على ضوء معايير محددة سلفا والهدف من ذلك هو تشخيص الوضعية المالية لشركات التامين ومن ثم تحديد المشاكل واتخاذ إجراءات التصحيحية اللازمة.
- بما أن شركات التأمين تهدف لتحقيق ربح من نشاطها التأميني مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية فمن المحتمل أنها لا تتصف بالخصوصية فيما يخص أدوات تقيم الأداء المالي.
- تعتبر شركة اليانس للتأمينات شركة تتمتع بأداء مالي جيد كونها مدرجة في بورصة الجزائر، وتسعى دائما إلى تحسينه من خلال زيادة المردودية ورفع الملاءة المالية لها.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال.
- أهمية الموضوع واقترانه بالإصلاحات العامة وخاصة قطاع التأمين.
- الدور الذي يلعبه تقييم الأداء في تحسين الأداء العام لشركات التأمين.

أهداف الدراسة:

- التحقق من الفرضيات الموضوعة.
- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وتحليل الوضع المالي لها.
- التعرف على نقاط القوة والضعف لشركة أليانس اللتأمينات.
- تطبيق مؤشرات الأداء المالي على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية والتعرف على أدائها المالي والعوامل المتحكمة فيه.

أهمية الدراسة:

الأهمية الأساسية لهذه الدراسة تكمن في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعيتها المالية من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

منهج وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية تم اختيار منهج وصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع من خلال إبرازه لوصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص أهم النتائج التي يمكن الوصول إليها كما تم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي في الجزء التطبيقي (دراسة حالة)

أما الأدوات المستعملة تتمثل في برنامج معالج الجداول EXCEL وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول وأشكال لحساب النسب المالية، نسب الملاءة المالية، نسب هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015.

الدراسات السابقة:

من خلال الأدوات المستعملة في الدراسة وجدنا عدد معتبر من الدراسات التي تعنى بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين لكن معظم الدراسات كانت تهتم بتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بحث تم الاعتماد على الدراسات التالية:

- **هدى بن محمد:** تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات جامعة منتوري،2004-2005 تناولت الباحثة بشكل عام موضوع الملاءة والمردوية في شركات التأمين وتوصلت إلى أن هيئات الرقابة تحاول فرض حد أدنى من هامش الملاءة على شركات التأمين كما تفرض عليها كيفية توظيف أموالها بالشكل الذي يضمن لها الحماية والسيولة قصد الحفاظ على ملاءتها المالية من

جهة وتوصلت من جهة أخرى مالكو الشركة يحاولون التقليل من حجم أموالهم الخاصة وزيادة الاعتماد على أموال الغير من لتمويل نشاط الشركة إضافة إلى رغبتهم في توظيف أموال الشركة في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير وذلك من أجل تحقيق أكبر مردودية على أمواله الخاصة.

- **معوش محمد أمين**: دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات SAA مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف- 2013-2014 بحيث اهتم الباحث بمختلف أبعاد المتعلقة بشركات التأمين والأنظمة الرقابية المطبقة عليها وتبيان مدى مساهمتها في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين وتوصلت الدراسة إلى أن وجود نظام للرقابة يتضمن جملة من الإجراءات التي تمس كل عملية تقنية في شركة التأمين على الأضرار كأداة للوقاية والإنذار المسبق عن كل ما يمكن أن يهدد نشاطها التقني من مخاطر من شأنها ضمان التحكم وبفعالية في سير الشركة وبالتالي تعظيم ربح وتعزيز ملاءتها المالية وكذلك إن تحقيق شركة التأمين على للنتائج التقنية الإيجابية سيدعم من هامش ملاءتها ويؤدي إلى زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية مما يزيد من ثقة العلاء.
- **عبد الصمد كانش**: تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- تمحورت الدراسة لعدة مفاهيم أساسية حول التأمين بالإضافة إلى أسس وعناصر التأمين وكذلك تحديد أهمية الأداء المالي والمتمثل في متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها وفي الأخير تم التطرق إلى مؤشرات الأداء المالي وتم الاعتماد على مؤشرات لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وهذا ما لا يتوافق مع بحثنا حيث تم التوصل إلى أن رأس المال العامل خلال فترة الدراسة كان سالبا وهذا ما يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة وهذا يؤكد عدم سلامة المركز المالي على المدى القصير وأن احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة كان سالبا خلال الثلاث سنوات بمعنى أن الموارد الدورية تغطي احتياجاتها الدورية دون الحاجة إلى موارد مالية أخر.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الإطار المكاني**: تم اختيار شركة أليانس للتأمينات من أجل محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي
- **الإطار الزمني**: أما الحدود الزمنية كانت خلال الفترة (2012-2015)

هيكل عام للدراسة:

سعيا للإحاطة بجوانب وأساسيات الموضوع وللإجابة على الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية:

- **الفصل الأول: مدخل عام لنشاط التأمين وشركات التأمين**

يتناول هذا الفصل مبحثين حيث أن المبحث الأول يحتوي على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتأمين وأساسياته وأهم التطورات التي حدثت في نشاط التأمين بالإضافة إلى الأركان الأساسية التي يقوم عليها التأمين أما المبحث الثاني تحت عنوان عقد التأمين وإطاره المؤسساتي يتناول أهم المفاهيم التي تخص عقد التأمين وإعادة التأمين بالإضافة إلى شركات التأمين وأهم وظائفها.

- **الفصل الثاني: الإطار العام لتقييم الأداء المالي**

يحتوي هذا الفصل على مبحثين أساسين حيث أن المبحث الأول يتناول مفهوم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة وأهم مؤشراته أما بالنسبة للمبحث الثاني يحتوي على أهم المؤشرات المطبقية في شركات التأمين بشكل خاص وذلك لتقييم أدائها المالي.

- **الفصل الثالث: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**

في هذا الفصل نحاول إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015 وإظهار مجمع الدراسة من خلال حساب نسب ملاءتها المالية اعتمادا على تحليل القوائم المالية للشركة خلال نفس الفترة.

الفصل الأول

مدخل عام لنشاط التأمين

وشركات التأمين



تمهيد:

يعد نظام التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي يواجهونها سواء في ممتلكاتهم أو مسؤولياتهم المدنية أو في شخصهم ذاته، ومن جهة أخرى لمساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يوفره من موارد مالية معتبرة يمكن توظيفهم في أوجه الاستثمارات المختلفة ودوره في استقرار المجتمع.

للتعرف على هذا النظام ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة عن التأمين نتعرض من خلاله لنشأة التأمين وتعريفه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية ومختلف أنواعه وأسسه.

أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان التأمين وإطاره المؤسساتي ونتعرض من خلاله إلى مفهوم عقد التأمين، مفهوم إعادة التأمين، والتعرف على مفهوم الشركات التي تقوم بهذا النشاط.

المبحث الأول: أساسيات حول نشاط التأمين

للتأمين دور فعال في المجتمعات الحديثة فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة.

المطلب الأول: نشأة التأمين، مفهومه وأهميته

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة التأمين وأهم التعاريف الخاصة به بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: نشأة التأمين

إن موضوع التأمين موضوع قديم جدا فالباحثون يترددون في تحديد نشأته فمنهم من يرجعها للعصور القديمة ومنهم من يرى أنها تعود إلى العصور الوسطى والبعض الأخر يرجعها مع نشأة الدولة الحديثة.

ففي العصور القديمة فكرة التأمين قد جسدتها رؤية سيدنا يوسف عليه السلام خلال الحضارة الفرعونية في مصر حول تخزين القمح في سنوات الرخاء لمواجهة سنوات العجاف اللاحقة ورؤية سيدنا يوسف عليه السلام هذه تعبر عن الحيطة والحذر من وقوع المخاطر التي قد تتحقق مستقبلا[1].

كما أن أصول التأمين تعود أيضا إلى الحضارات القديمة كالاغريقيين والبابليين والهندوس أين ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عم طريق البحر ولكن مخاطر القرصنة البحرية وغرق السفن البحرية حالت إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل فظهر ما يسمى بالقرض البحري للمحافظة على ازدهار التجارة المشار إليها وتتلخص الفكرة التي يقوم عليها القرض البحري في أن يقوم صاحب السفينة أو الشحنة البحرية بإقراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو الشحن من بعض الأشخاص المغامرين سمو بالمقرضين البحريين ويتم الاتفاق فيما بينهم على أنه إذا ما وصلت

[1] معراج جديدي، **محاضرات في التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2007، ص07.

السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة القرض المضاف إليه فوائد مرتفعة[1] ولكن في حال حدوث العكس فيضع على المقترض قيمة القرض حيث يبلغ على عملية القرض البحري مجازفة كبيرة والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إفلاس ممول هذه العملية[2].

نفس الفكرة جسدها العرب في تعاملاتهم إذ أنهم كانوا يعتمدون على ضمان مخاطر الطريق في نقل بضائعهم بواسطة القوافل من وإلى الجزيرة العربية واستمرت صورة القرض البحري المسمى باسم عقد المخاطر الجسمية على حالها حتى أواخر القرن الثالث عشر متدحرجة في الانتشار شيئا فشيئا حتى عمت أو كادت تعم حينها الدول الأوروبية كلها وخاصة روما وأثينا لكن ينبغي أن نذكر بأن بعض من الباحثين يعارضون فكرة التأمين البحري في العصور القديمة، ومنهم (Hopkins) الذي يقول بأنه لا يبدو بأن الأفراد في هذه الحقبة قد أولوا أهمية عملية لفكرة توقع الاحتمالات في مجال المخاطر البحرية.

كما تعود نشأة التأمين إلى سنة 1347 ميلادية[3] وفي أوائل القرن الخامس عشر كان التأمين البحري في صورة مختلفة عن القرض البحري على أيدي الأسبان والبرتغاليون إلى أن وصل للصورة التي يوجد عليها حديثا بصورة قانون التأمين البحري في انجلترا1601 وبالنسبة للتأمين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر التأمين البحري ذلك لأن عقود التأمين البحري المشار إليها قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان والبحارة بنفس أسعار تأمين البضاعة والسفينة، ولكن ظهور الثورة الصناعية في القرن 18 كان له أثر الواضح في ظهور التأمين على الحياة الصناعية أما التأمين على الحريق فكان لحريق لندن الشهير عام 1666 الذي أتى على 85 من مباني المدينة أثر كبير في زيادة الاهتمام بهذا الفرع من فروع التأمين، وبظهور وتقدم الصناعة ووسائل النقل وتطورها تتابع ظهور فروع مختلفة من التأمين كالتأمين على الحوادث الشخصية في انجلترا عام 1849 ثم التأمين على السيارات ثم من أخطار الطيران ثم ظهر التأمين الاجتماعي بهدف حماية الطبقة العاملة من الأخطار التي تسبب لهل خسارة مالية للحركات العمالية والمبادئ الاشتراكية التي سادت في ألمانيا الغربية بزعامة ماركس 1878م بداية الاهتمام

[1] مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة،**مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص58.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين ورياضياته**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص11.

[3] عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، دار الأسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص06.

بشؤون العمال أثناء ذلك من قبل السلطات الحكومية حتى شرعت بعض القوانين المنظمة لأحوالهم وشؤونهم أثناء العمل.

ثانيا: مفهوم التأمين

1. تعريف التأمين لغة:

تأمين على وزن تفعيل مصدر أصله (أمن) وله معاني كثيرة في اللغة منها: بمعنى الأمان والاطمئنان وهو ضد الخوف ويقال أمنة أي دخل في أمانة وأمن بمعنى وفر لغيره الأمن[1].

2. التعريف التأمين اصطلاحا:

يمكن تعريف التأمين بأنه عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغ بسيط من المال يسمى (قسط التأمين) يدفعه المؤمن له إلى هيئات مختصة تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها وذلك بأن تدفع تعويضا عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين الشركة والمؤمن له يسمى عقد التأمين[2].

3. تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية:

يعرف بأن أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كافي من الوحدات المقترضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارات، المنزل، المستودع) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر[3]، وقد عرفه عدت مفكرين والعلماء وذلك كما يلي:

[1] محمد حسين منصور، **مبادئ عقد التأمين**، الدار الجامعية مصر، 1990، ص13.

[2] زياد رمضان، **مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص13.

[3] عبد الهادي السيد، محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين حقيقة مشروعة –دراسة مقارنة–** بيروت – لبنان، 2003، ص28.

- حسب المفكر (HEMARD): "التأمين عملية يتحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع مبلغ معين هو قسط التأمين على تعهد لصالحه أو للغير في حالة تحقيق خطر معين من طرف آخر هو المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من الأخطار ويجري بالمقاصة بينهما وفق القوانين الإحصائية.
- يعرف (Friedman Milton): التأمين بأنه "الفرد الذي يشتري تأمينا ضد الحريق على منزل يمتلكه أو يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة ومؤكدة بدلا أن يبقى متهاونا خليط الاحتمال الضعيف بخسارة مالية كبيرة واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا، وذلك بمعنى يفضل حالة التأكد من حالة عدم التأكد".
- ويقول شاكلي: "إن من الأسس التي يعتمدها التأمين في القياس هو أن ظاهرة الأعداد الكبيرة تحول عدم العلم إلى العلم، كما تحول الشك والخوف إلى التأكد".
- نايت عرف التأمين بأنه[1]: "عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه فالتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد وذلك بالتعامل مع مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات مفردة".

4. تعريف التأمين من الناحية القانونية:

يعرف على أنه اتفاق بين طرفين يتعهد بمقتضاه الطرف الأول ويسمى المؤمن بأن يدفع إلى الطرف الثاني ويسمى المؤمن له مبلغا من المال وهو مبلغ التأمين في حالة وقوع خطر معين خلال مدة معينة في المقابل أن يكون المؤمن له قد دفع للمؤمن مبلغا من المال أو عدة مبالغ تكون قيمتها نسبيا من البالغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه[2].

5. تعريف التأمين من الناحية الفنية:

يعرف بأنه وسيلة لتعويض الفرد عن خسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر[3].

[1] رمضان أبو السعود، **أصول التأمين**، دار المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000، ص35.

[2] المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

[3] حسين شحاته، محمد أحمد، **الوجيز مشروعية التأمين وأنواعه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص17.

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر الأساسية للتأمين والمتمثلة فيما يلي[1]:

- **المؤمن له:** هو ذلك الشخص (طبيعي أو معنوي) المعرض للخطر والذي يسدد الأقساط التأمينية ويتلقى الخدمة الموعود بها في حالة تحقق الخطر.
- **المؤمن:** هو الشخص الذي يلتزم بدفع التعويض المنتظر المحدد في العقد مقابل قسط التأمين.
- **الخطر:** يأخذ الخطر شكلين معينين الأول هو ما يهدد الإنسان في ذاته أو في ممتلكاته من أحداث ضارة وهذا يعكس المعنى العام للخطر والثاني هو حادث مستقبلي محتمل الوقوع ينبغي أن لا يكون لأطراف العقد دخل في وقوعه، ولكي يكون الخطر قابل للتأمين لابد من توفر الشروط التالية[2]:
  - ✓ أن يكون الخطر محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكد الوقوع في لحظة معينة.
  - ✓ أن يأخذ الخطر شكل حادث مستقبلي أي لا يكون التأمين على خطر قد وقع.
  - ✓ أن يكون متعلقا بمحض إرادة أحد الطرفين.
  - ✓ أن يكون مشروعا غير مخالف للنظام العام لا يجوز للتأمين من الأخطار المترتبة على أعمال التهريب أو المتاجرة بالمخدرات.
- **مبلغ التأمين:** هو القيمة المالية التي يتحصل عيها المؤمن عند وقوع الخطر المؤمن منه[3]، أي ذلك المبلغ الذي يتفق الأطراف على ضمانه بمقتضى عقد التأمين فنجده منصوصا عليه في بنود العقد ويتحدد مبلغ التعويض (مبلغ التأمين) بثلاث عوامل[4]:
  - ✓ مبلغ التأمين متفق عليه في العقد.
  - ✓ مقدار الضرر الذي يلحق المؤمن له.
  - ✓ قيمة الشيء المؤمن عليه.

---

[1] حسين حساني ، **تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين SAA**، مذكرة ماجيستير تخصص إدارة الأعمال ، جامعة الشلف، الجزائر،2007،ص50.

[2] علي مشقابة وآخرون، **إدارة الشحن والتأمين**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص62

[3] مصطفى محمد الجمال، **أصول التأمين(عقد الضمان)**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، 1999، ص81.

[4] المادة 623 من القانون المدني الجزائري.

ثالثا: أهمية التأمين

يمكن إيجاز أهمية النشاط التأميني فيما يلي:

1. الأهمية الاقتصادية للتأمين:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للتأمين فيما يلي[1]:

أ. يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار والاستثمار:

التأمين وسيلة هامة للادخار فهو وسيلة لتكوين رؤوس الأموال من خلال الاحتياطات المتجمعة لدى شركات التأمين والتي يمكن توجيهها لتمويل خطوط التنمية الاقتصادية وتوظيف هذه الأموال في أوجه الاستثمارات المختلفة وهذا يؤدي إلى توسيع الأنشطة المختلفة.

ب. العمل على زيادة الإنتاج:

نظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشات بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، هذا يساعدهم في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، ويعمل على زيادة على القدرة الإنتاجية بهذه المشروعات.

ج. تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية:

مما لاشك فيه أن اتساع الائتمان وزيادة الثقة التجارية في دولة ما فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، ويلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فمن المعروف أن لا يمكن لصاحب مال أن يقترض مالا ما لم يطمئن إلى أن موضوع ضمان هذا المال ومن جهة أخرى يلعب التأمين دورا آخر في تدعيم الثقة التجارية، حيث نجد أن تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من أن الأخير قد أمن على بضاعته ومخازنه من خطر الحريق والسرقة.

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص104-112.

2. الأهمية الاجتماعية للتأمين:

تتمثل الأهمية الاجتماعية للتامين في النقاط التالية [1]:

1. تحقيق مبدأ التعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين لنفس الخطر وتأمين مستقبلهم بالمشاركة في تحمل الأخطار التي يتعرضون لها مما يساعد على نشر الثقة والأمان بينهم.
2. تبرز الأهمية الاجتماعية للتأمين من خلال الدور الذي يلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة والخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساطه من الضرائب أو تخفيض معدلات الضرائب عليها.
3. تقوم شركات التأمين بجمع الإحصاءات حول الأخطار والعوامل المرتبطة بها وتقليلها للتمكن من التعرف على الأسباب الشائعة لوقوعها.
4. يلعب التأمين دورا هاما في التقليل من مخاوف الأعوان الاقتصاديين.
5. يساهم التأمين من خلال جمع رؤوس الأموال واستثمارها في نمو الاقتصاد وتحسين الحالة الاجتماعية للفرد والمجتمع.

المطلب الثاني: خصائص التأمين، أنواعه وأهدافه

أصبحت خدمة التأمين ضرورة ملحة في حياة الفرد والمجتمع ولهذا سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى خصائص التأمين أنواعه بالإضافة إلى أهدافه الأساسية.

أولا: خصائص التأمين

للتأمين خصائص أساسية هي كالآتي[2]:

[1] موساوي عمر، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 2006، ص11.

[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص88 – 89.

1. توزيع الخسائر:

توزيع الخسارة هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة التأمين ويقصد بتوزيع الخسارة أن جماعة المؤمن لهم تقوم بتحمل الخسارة الفعلية التي يتكبدها بعض أفراد هذه الجماعة وذلك من خلال أقساط التأمين التي يتم دفعها وهذا يعني أن جميع الأفراد المؤمن لهم يتشاركون في تحمل الخسارة الفعلية التي يتكبدها القليل منهم.

2. دفع الخسارة العرضية:

ويقصد بها تلك الخسارة التي تكون غير متوقعة وتحدث بمحض الصدفة.

3. تحويل الخطر:

ويقصد بتحويل الخطر أن أعباء الأخطار تنتقل من المؤمن له إلى شركة التأمين التي تتمتع بمركز مالي قوي يمكنها من تحمل الخسارة ودفع قيمتها بدلا من أن يتحملها المؤمن له.

4. التعويض:

تعويض الخسارة التي يتكبدها المؤمن له أي أن شركة التأمين تعيد المؤمن له إلى وضعه المالي السابق قبل وقوع الخطر وحدوث الخسارة

ثانيا: أنواع التأمين

هناك العديد من التقسيمات الخاصة بالتأمين وهي تختلف باختلاف المعيار المستخدم وذلك كما يلي:

- **التقسيم من حيث طبيعة الغرض من التأمين**

ونميز حسب هذا المعيار نوعين من التأمين[1]:

[1] محمد جودت ناصر، **ادارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، عمان- الأردن، 1998، ص291.

أ. التأمينات الخاصة (التأمين التجاري):

حيث يقوم التأمين أساسا على الاختيار بالنسبة لكل من المؤمن والمؤمن له ولا توجد أي صورة من صور الإجبار على المؤمن في قبول تغطية الخطر أو عدمه كما أن للمؤمن له مطلق الحرية وبإرادته كاملة في الإقدام على عملية التأمين فهو تأمين اختياري للمؤمن والمؤمن له على حد السواء والتأمين في هذه الحالة من وجهة نظر شركة التأمين يهدف إلى تحقيق ربح.

ب. التأمينات الاجتماعية:

هي إجبارية وليس لإرادة الشخص دخل فيها وليس برغبته قبولها أو رفضها، وغالبا ما تقوم الدولة بدور المؤمن ولصالح الطبقات متوسطي الدخل وهي التي تحدد نوعية وأعداد المؤمن لهم وتحدد شروط ذلك ولا يكون تحقيق ربح هو أساس عقد التأمين هنا ولكن تحقيق العدالة الاجتماعية.

- **التقسيم من حيث الأشياء موضوع التأمين والخطر المؤمن منه**

وعلى أساس هذا المعيار يمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع[1]:

أ. التأمينات الشخصية:

وهي تلك التأمينات الخاصة بتغطية الأخطار التي يترتب عليها خسارة لذات الشخص وتلحق به الضرر بصفة مباشرة في حياته أو صحته أو سلامة أعضائه ومن بين هذه المخاطر ما يحدث للشخص ضررا ماليا في دخله كالتوقف عن العمل أو انخفاض دخله أو انقطاعه وكأمثلة على ذلك الوفاة، الشيخوخة، المرض، العجز، البطالة، الحوادث.

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 09-10.

ب. تأمينات الممتلكات:

يقصد بتأمينات الممتلكات تلك التي تستهدف تغطية الأخطار التي تصيب ما يملكه الفرد سواء وقع الضرر كاملا على إجمالي ممتلكاته، أو نسبيا على البعض منها ومن أمثلتها تأمينات الحريق أو السرقة أو التلف أو الهلاك.

ج. تأمينات المسؤولية المدنية:

قد يتعر الفرد لأخطار نتيجة تصرفات خاطئة للغير كما قد يسأل الفرد أو المنشأة مسؤولية مدنية من قبل الغير نتيجة لتصرف خاطئ أو إهمال ما قد يسبب وقوع خطر معين للغير ومن هنا تنشأ فكرة التأمين من المسؤولية المدنية من قبل الغير وأهم هذه التأمينات: تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وأصحاب الدور العامة وأصحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهنة...الخ

- **التقسيم العملي للتأمين:**

حيث نجد نوعين من التأمين[1]:

أ. التأمين على الحياة:

ويشمل أنواع التأمينات المختلفة والمتعلقة بحياة الإنسان مثل دفع مبلغ معين عند وفاته أو دفع مبلغ معين عند بلوغه سنا معينا أو ضمان معاش يدفعه له مدى حياته بعد وصوله سن معين أو ضمان معاش يدفعه له خلال فترة زمنية معينة من حياته.

ب. التأمين العام:

حيث يغطي هذا النوع تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية نحو الغير وتأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم ومنها تأمين الحرائق وتأمين السرقة والسطو وتأمينات النقل بأنواعه والوثائق التي تغطي الخطر الذي تتعرض له ما تحمله هذه الوسائل من بضاعة وسلع على اختلاف أنواعها أو إيجار الوسيلة

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، درا النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص20.

أو أجرة الشحن ويكمن تقسيم التأمين العام على أساس الأقسام الفرعية الآتية: تأمين بحري تأمين حريق، تأمين حوادث.

- **التقسيم من حيث الهيئة التي تمارس التأمين**

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم التأمين إلى ما يلي[1]:

أ. التأمين الذاتي:

إن وجود الخطر دائما يدفع الفرد إلى تأمين نفسه ضد الخسائر التي قد تتحقق نتيجة وقوع هذا الخطر ومن أبسط طرق مواجهة هذه الأخطار هو تكوين مبالغ مالية تحتجز كل فترة وتخصص لتغطية الخسائر المالية المحتملة هذه المبالغ بالنسبة للأفراد عبارة عن مدخرات شخصية أما بالنسبة للمنشات فهي تلجأ إلى تكوين احتياطات تخصص سنويا في الغالب لحماية المنشأة وتغطية ما قد تتعرض له من خسارة مالية قد يهدد وقوعها ضياع المنشأة وإفلاسه.

ب. التأمين التبادلي:

كثيرا ما يتفق مجموعة من الأفراد فيما بينهم تجمعهم ظروف التعرض لخطر واحد أو عدة أخطار متشابهة لكل فرد منهم وبناءا على هذا الاتفاق يلتزم كل فرد منهم (هيئة التأمين التبادلي) بدفع حصة معينة تتلاءم مع الخسارة المادية المحتملة والمقدرة ومجموعة الأرصدة المتكونة تدفع منها أي خسارة تلحق بأحدهم وذلك بتحقق الخطر المؤمن ضده ولكل عضو أو مشترك في مثل هذا الأسلوب التأميني حقوق والتزامات بناءا على عقد الهيئة فهو ملزم بدفع أي مبالغ إضافية قد تتطلب عندما تزيد الخسارة المالية المحققة نتيجة وقوع الخطر عن المبالغ الموضوعة لتغطية هذه الخسائر ولكل مشترك الحق في المطالبة بنصيبه من الأرباح التي قد تحققها الهيئة نتيجة استثمارها وذلك على ضوء ما يدفعه من أقساط وله الحق في التخلي عن العضوية بعد انتهاء مدة التأمين.

[1] يحياوي سفيان، **نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين– دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بالبويرة** مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2014-2015، ص ص 20-21.

ج. شركات التأمين المساهمة:

وهي أكثر صور المؤمن انتشارا وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الاقتصادية والفنية حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالية يساعدها على الاستمرارية والتوسع والبقاء والمنافسة فللمساهمين السيطرة الكاملة على الإدارة وهذه الاستمرارية تأتي من الارتباط الأساسي والقوي مع المساهمين وليس مع الأفراد وتقوم هذه الشركات بحماية الأفراد المؤمن لهم ودفع التعويضات عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها وتحقق الخسائر المالية وهي شركات تتميز بكبر رأس المال لضمها عددا كبيرا من المساهمين ومما يدعم بقاء الشركات التأمينية أنها تخضع للإشراف الدولة ورقابتها ويتحمل المساهمون كل الخسائر ويتشاكون في الأرباح[1].

د. صناديق التأمين الخاصة:

وتسمى أيضا صناديق الإعانات والمقصود بها تلك الجمعيات التي يكونها مجموعة من الأفراد تربطهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو أي صلة اجتماعية أخرى دون رأس مال بغرض أن تؤدي لأعضائها تعويضات مالية أو مرتبات دورية محددة في حالات معينة مثلا زواج العضو أو بلوغه سن معين أو وفاته أو عند حلول المناسبات الاجتماعية أو الدينية أو التقاعد عن العمل أو عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو العجز وذلك من إيرادات الصندوق التي تتكون من الاشتراكات السنوية التي يدفعها الأعضاء وكذلك من الهبات التي تتلقاها هذه الجمعيات[2].

ثالثا: أهداف التأمين

تقسم أهداف التأمين إلى ما يلي[3]:

1. الأهداف الاقتصادية:

وتشمل ما يلي:

[1] جورج ريجدا، **مبادئ ادارة الخطر والتأمين**، دار المريخ، الاسكندرية، 2006، ص 171.

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق، ص ص 23- 24.

[3] علي المشاقبة، مرجع سابق، ص69.

أ. تحقيق استقرار المشروعات والعاملين فيها:

تتعرض جميع المشروعات الاقتصادية إلى أخطار شتى كالحريق والتلف وغيرها والتي إذا ما تحققت دون وجود نظام التأمين فإنها ستلحق بها خسائر كبيرة، مما يؤدي إلى إفلاسها وتصفيتها ولكن مع وجود التأمين فإن ذلك سوف يحميها من الخسارة مقابل أقساط بسيطة، كما أن القيام بتأمين القوى العاملة الموجودة في هذه المؤسسات ضد أخطار الإصابة وغيرها يؤدي إلى زيادة الطمأنينة النفسية للعمال مما يدفع بعجلة الإنتاج ويوفر استقرار المشروع[1].

ب. زيادة الكفاية الإنتاجية:

ويتوفر هذا من خلال بث روح الأمن والطمأنينة والراحة النفسية للعمال وإزالة تأثير الخوف والقلق من المستقبل واستمرارهم في مؤسساتهم وزيادة خبراتهم مما ينعكس على إنتاجيتهم ويؤدي إلى زيادة المردود المادي للمؤسسة.

ج. تحسين ميزان المدفوعات:

ويتلخص ذلك بزيادة الصادرات غير المنظورة (خدمات التأمين) وما تحصل عليه شركات التأمين الوطنية من عملات صعبة من خلال تأمينات الأجانب وعمليات إعادة التأمين الذي يصب في مصلحة الدولة.

د.القيام بعملية التمويل:

ويتأتى ذلك من خلال تجميع الأقساط (المدخرات) التي تتجمع لديها من الأفراد والمؤسسات فتقوم باستثمارها أو توجيهها إلى الإقراض من خلال مد المستثمرين والحكومة بهذه الأموال اللازمة لعملية البنية التحتية.

هـ. توفير الرخاء والرفاهية الاقتصادية:

وذلك من خلال توفير السلع والخدمات والتقليل من البطالة لما توفره من فرص عمل لعدد كبير من الأفراد.

[1] علي المشاقبة، مرجع سابق، ص70.

و. محاربة الضغوط التضخمية:

تعتبر الأقساط وسيلة من وسائل امتصاص الفائض النقدي من الأفراد وبالتالي التقليل من الطلب وتخفيف حدة ارتفاع الأسعار.

2. الأهداف الاجتماعية.

تتمثل أهمها في ما يلي[1]:

- تنمية شعور الفرد بالمسؤولية إزاء نفسه وأسرته ومجتمعه.
- توفير الأمن والاستقرار للأسرة عن طريق تعويض الفرد عن ما يصيبه من أمراض أو عجز أو انقطاع في الدخل أو تلف الممتلكات.
- يسعى التأمين لتحقيق الأمان وبالتالي القضاء على الخوف من المجهول.
- كما تهدف طبيعة عملية التأمين إلى قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار نظير تقاضي أجر محدد عن هذه العملية غالبا ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر المتوقع عند صاحب الخطر الأصلي لذا كان التأمين نظاما يهدف إلى تخفيض التكاليف المتوقع.

المطلب الثالث: مبادئ التأمين وأسسه

تقوم عملية التأمين بين المؤمن والمؤمن له على مجوعة من المبادئ والأسس حيث يشكلان الأساس في شرعية عقد التأمين واستمراره بين الطرفين.

أولا: مبادئ التأمين

تتمثل مبادئ التأمين فيما يلي:

[1] درار عياش، **أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006، ص10.

1. مبدأ المصلحة التأمينية:

يقصد به أن يكون للشخص طالب التأمين (المؤمن له) مصلحة مادية مشروعة في بقاء الشيء موضوع التأمين أو الشخص المؤمن عليه على ما هو عليه وأن يلحق به ضرر من حالة تحقق الخطر المؤمن منه، بمعنى أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية ومشروعة في عدم تحقق الخطر للشيء أو الشخص المؤمن له وأن يترتب على تحقق الخطر خسارة مادية تلحق به[1].

2. مبدأ منتهى حسن النية:

يقوم هذا المبدأ على أساس أنه يجب على طالب التأمين أن يقدم إلى شركة التأمين كافة المعلومات والبيانات والحقائق الجوهرية التي تتعلق بالخطر أو الشيء المعرض للخطر (الشيء موضوع التأمين) والظروف المحيطة به، كما يجب على الشركات ألا تخفي عن طالب التأمين (المؤمن له) أي معلومات جوهرية عن العقد وشروطه والأخطار المغطاة والأخطار المستثناة.

ويقصد بالبيانات أو المعلومات أو الحقائق الجوهرية هي تلك البيانات التي تؤثر على قرار شركة التأمين من حيث قبولها التأمين أو رفضها أو يؤثر في تقديرها لقيمة قسط التأمين الواجب دفعه.

3. مبدأ السبب القريب:

يقصد به أن يكون الخطر المؤمن منه هو السبب القريب أو السبب الأصلي أو السبب المباشر لحدوث الخسارة بمعنى أن يكون السبب الفعال الذي أدى إلى سلسلة من الحوادث والتي أدت في النهاية إلى وقوع الخسارة دون تدخل أي مؤثر خارجي غير السبب الأصلي وذلك حتى تلتزم شركات التأمين بدفع قيمة التعويض ومبلغ التأمين.

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، **ادراة الخطر والتأمين**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص131.

4. مبدأ التعويض:

تعوض للمؤمن له بقدر ما لحقه من خسائر عند تحقق الخطر المؤمن ضده ولا تهدف هذه العقود إلى التعويض بأكثر من ذلك حتى لا يؤدي إلى تحقيق ربح من عمليات التأمين[1].

$$\text{التعويض} = \text{الخسارة} \times \frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة الشيئ موضوع التأمين}}$$

5. مبدأ المشاركة:

يعتبر مبدأ المشاركة في التأمين نتيجة حتمية لمبدأ التعويض إذ يتضمن مبدأ المشاركة في التأمين أنه إذا أمن شخص ما على موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن واحد في نفس الوقت فانه عند وقوع الخسارة يكون المبلغ الذي يحصل عليه المتعاقد من كل مؤمن معادلا لمبلغ التعويض المستحق له حسب جميع التأمينات لدى جميع المؤمنين وبهذا يكون مجموع ما يحصل عليه من جميع المؤمنين لا يزيد عن مقدار الخسارة التي حدثت فعلا.

6. مبدأ الحلول:

يمكن تعريف الحلول بأنة حق الشخص أو الهيئة التي قامت بتعويض شخص أخر أو هيئة وفقا لاتفاقيات قانونية محددة تحل محل الشخص الثاني (للمؤمن له الذي تم تعويضه) بكافة ما له من حقوق كأن يقوم "أ" بتعويض "ب" عن خسارة حريق، ومن حق "أ" التصرف بكافة الممتلكات التي تم التعويض عنها بإعادة بيعها واسترداد ما يمكن استرداده[2].

ثانيا: أسس التأمين

1. الأساس الاقتصادي للتأمين:

يعتمد بالأخص على نظريتين[3]:

---

[1] عبد الإله نعمت جعفر، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2007، ص150.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين **وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان – الأردن، 2008، ص 79.

[3] زروقي ابراهيم وآخرون، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير جامعة الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص04.

أ. نظرية التأمين والحاجة:

يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة للحماية من الأخطار وذلك أن خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه وممتلكاته من هذا الخطر فهذه النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين كما أنها تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة وغير جامعة غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين وغير جامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين حيث توجد بعض أنواع التأمين لا ينطبق عليها معيار الحاجة الذي بنيت علها هذه النظرية.

ب. نظرية التأمين والضمان:

يعتمد أصحاب هذه النظرية على أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي والاقتصادي والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد ويؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان أساس التأمين ذلك أن معيار الضمان التي تقوم عليه هاته النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي تترتب على التأمين بعد إبرامه ومن ثم لا تصلح أساسا له، زيادة عن ذلك فإن الضمان لا يقتصر على التأمين فقط حيث يحقق أنظمة أخرى للأفراد هاته الخاصية دون أن يطلق عليها صفة التأمين.

2. الأساس القانوني للتأمين:

ويقوم هذا الأساس على نظريتين[1]:

أ. نظرية التأمين والضرر:

يرى هذا الاتجاه أن التأمين لابد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التأمين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل وهو لا يحقق هاته الحماية إلا إذا كان الهدف منه إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر ويصيب ذمة الإنسان المالية وعلى ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين.

[1] أقاسم نوال، **دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2001، ص38.

ب. نظرية التأمين والتعويض:

يرى أنصار النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حد ذاته وإنما الهدف من التأمين هو التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين عكس الخطر الذي ينعدم في بعض أنواع التأمين.

3. الأساس الفني للتأمين:

ويقوم علي نظريتين[1]:

أ. نظرية حلول التعاون على سبيل التبادل محل الصدفة البحتة:

تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين يواجهون مخاطر متشابهة فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بأنفسهم ويقتصر دور المؤمن على الإدارة والتنظيم والتعاون بين الأعضاء وفقا للأسس فنية تحدد من قبل كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

لقد اعتمدت هذه النظرية على الأساس الفني مهملة للأساس القانوني الذي هو مهملة للجانب القانوني الذي هو مكمل للجانب الفني للتأمين وهذا ما يولد نقص فيما مدى فعالية هذه العملية إذا اهتمت بعملية التعاون المنظم الذي يقوم بجلب المنفعة للمؤمن ولم تهتم بمركز المؤمن له وحقوقه والتزاماته وبالتالي هناك فجوة في هاته النظرية يستوجب على المشرع استدراكها وذلك من خلال الجمع بين كل من المعيار القانوني والمعيار الفني للتأمين.

ب. نظرية التامين كمشروع منظم فعليا:

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقي العقود كونه ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر وإجراء المقاصة وتحديد القسط الذي يدفعه المؤمن ولذلك فإن عقد التأمين لا بد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فنيا.

[1] زروقي إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص ص05-06.

هذا التنظيم هو الذي يعتبر الأساس الفني للتأمين وقد أنجبت هذه النظرية عنصرا جديدا وهو المعيار الفني لعقد التأمين غير أنه غير كافي لأن المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التأمين حيث يوجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنيا دون أن يطلق عليها وصف التأمين.

المبحث الثاني: عقد التأمين وإطاره المؤسساتي

بالنظر لكون التأمين يمثل التزاما بين طرفين لذا يستدعي الأمر تنظيم العلاقة بينهما بشروط توضح حقوق والتزامات كل طرف وذلك بإبرام عقد التأمين بين شركات التأمين من ناحية والمؤمن لهم من ناحية أخرى يتم بمقتضاه تقديم هذه الشركات نوع من الحماية لما قد يتعرض له المؤمن من مخاطر عن طريق صرف ما يعرف بالتعويضات نظير ما يدفعه من أقساط وقد تلجأ شركات التأمين بإبرام عقود أخرى مع هيئات تأمين أخرى في حالة ما إذا كانت مسؤولة عن الوفاء بمبالغ أو تعويضات تفوق رأس مالها واحتياطاتها بكثير وهو ما يعرف بإعادة التأمين.

المطلب الأول: مفهوم عقد التأمين، خصائصه وأركانه

عقد التأمين كغيره من العقود يخضع لأسس وشروط معينة ويتكون من أطراف تدخل في صفة التعاقد وسنتطرق إلى أهم التعريفات الخاصة بعقد التأمين وخصائصه ومختلف أطرافه.

أولا: مفهوم عقد التأمين

"التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"[1].

[1] شهاب أحمد جاسم العنبكي، **المبادئ العامة للتأمين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص23.

"عقد التأمين هو اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يدفع تعويض للمؤمن له أو المستفيد يتمثل في مبلغ التأمين المنصوص عليه في العقد، وذلك في حالة تعرض المؤمن له للخطر المؤمن منه كما يلتزم المؤمن له في المقابل بدفع مبلغ معين دفعة واحدة أو على أقساط منتظمة"[1].

"اتفاق بين طرفين يتعهد الطرف الأول ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن عليه وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين في مقابل أن يقوم الطرف الثاني (المؤمن له) والذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة ولا يستحق التعويض إلا عند وقوع الخطر المؤمن عليه ويكون لصالح المستفيد حيث يكون المستفيد الشخص نفسه المؤمن له أو شخص آخر يشترط أن يكون التأمين لصالحه"[2]، ومن التعاريف السابقة يمكن تحديد أطراف عقد التأمين[3]:

1. المؤمن:

وهو الفرد أو الهيئة أو الجهة الأولى في عقد التأمين والتي يقع على عاتقها دفع التعويض عند حصول الخطر وقد يكون شخص طبيعي أو اعتباري (شركة) أو جمعية أو صندوق.

2. المؤمن له:

وهو الشخص سواءا كان طبيعي (فرد) أو اعتباري (شركة) أو جمعية أو غيرها وهو صاحب الشيء موضوع التأمين أو المنفعة وهو الذي يقبض التعويض عادة ويدفع أقساط التأمين.

3. المستفيد:

هو الطرف أو الجهة سواء كانت عادية أو اعتبارية التي تستحق التعويض عند حصول الخطر وفق نصوص العقد وعادة ما يكون المؤمن له إلا في بعض الحالات التي ينص عليها العقد بخلاف ذلك فقد يكون المستفيد غير المؤمن

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص345.

[2] بلعزوز علي، حمدي معمر، **نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق**، مداخلة ضمن الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر 07-2001/12/08، ص334.

[3] علي المشاقبة، مرجع سابق، ص85 .

له وهو يلتزم بتقديم كافة المعلومات والبيانات المطلوبة عند تحقق الخطر خاصة في تأمينات الحياة فعند وفاة المؤمن له يجب على المستفيد الإبلا غ الفوري وتقديم التقارير والبيانات المطلوبة وأي التزامات تبعية أخرى تنشأ.

ثانيا خصائص عقد التأمين

تتمثل فيما يلي[1]:

1. عقد رضائي:

هو ذلك العقد الذي يكفي لانعقاده تراضي الطرفين أي هو العقد الذي يكون فيه إيجاب وقبول وطبيعة عقد التأمين أنها شديدة التعقيد كما أن معظمها طويل الأجل وبعضها يتعدى أثره إلى الغير (المستفيد) ولذلك فإن عقد التأمين يجب أن يكون مثبتا ووثيقة التأمين هي الوسيلة لإثبات هذا العقد وتشترط القوانين في معظم دول العا لم شكلا خاصا لعقد التأمين كأن يكون موثقا وموقعا من قبل الطرفين (المؤمن والمؤمن له) كما أن عقود التأمين يتم تعليق إتمامها بدفع القسط إذ لا يكفي مجرد التوقيع.

2. عقد احتمالي:

بمعنى أن يكون حادثا غير محقق الوقوع وأن يكون حادثا مستقبليا وإلا يتوقف وقوعه على إرادة أحد أطرافه ويجب أن تكون الحادثة المؤمن منها غير مؤكدة وينصب عدم التأكد أما على الواقعة ذاتها "ممتلكات" أو على تاريخ وقوعها "حياة".

3. عقد معاوضة:

عقد التأمين من عقود المعاوضة ذلك أن كلا من طرفيه يأخذ مقابلا لما يعطي المتعاقد يسدد القسط وشركة التأمين تقدم الأمان بتغطية الخطر المؤمن ضده بصرف النظر عن المستفيد بالتأمين كان خلاف المتعاقد معه لأن العلاقة بينهما بين المتعاقد والمستفيد علاقة خارجة عن العقد لا يؤثر على خاصية المعاوضة هذه.

[1] علي محمود بدوي، **التأمين – دراسة تطبيقية–** دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص07.

4. عقد زمني:

عقد التأمين من عقود المدة فشركة التأمين تلتزم بتغطية الخطر المؤمن ضده طوال مدة التأمين الواردة بالعقد والمتعاقد ملتزم بسداد الأقساط لنفس مدة التغطية وحتى في حالة سداده لقسط وحيد فأن هذا القسط مقابل مدة التغطية كلها[1].

5. عقد إذعان:

تصدر شركات التأمين عقد التأمين وعلى المتعاقد أن يوافق أو يرفض الشروط الواردة به والتي أغلبها مطبوعة ولا يملك حق تعديلها، وبهذا يمكن اعتبار عقد التأمين من عقود الإذعان إلى حد كبير على أنه يلاحظ أن المتعاقد له الحق في إجراء تعديلات في العقد وخاصة في عقود التأمين على الحياة التي تتميز بطول المدة وفي ذلك يختلف عقد التأمين عن عقود الإذعان الأخرى التي لا يكون للطرف المذعن فيها مثل هذا الحق.

وقد وفر القانون المدني (مادة 750) الحماية للمتعاقد بالتأمين باعتباره الطرف المذعن فقضي ببطلان مجموعة من الشروط التي يمكن أن ترد في وثيقة التأمين وتمثل إجحافا له مثل:

- كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من أحوال البطلان.
- الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمديه.
- الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب التأخر في إعلان الحادث المؤمن ضده أو تقديم المستندات إذا كان التأخير لعذر مقبول.
- كل شرط تعسفي أخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقع الحادث المؤمن ضده.

6. عقد ملزم للجانبين:

عقد التأمين هو عقد ملزم للجانبين المتعاقدين كل منهما تجاه الأخر وعلى وجه التبادل فالمؤمن له يلتزم بأن يدفع القسط في مقابل وضع الخطر على عاتقه المؤمن الذي يلتزم بدفع التعويض المتفق عليه عندما تتحقق الكارثة وهذا

[1] علي محمود بدوي، مرجع سابق ص09.

التبادل في الالتزام نص عليه القانون عندما قال بأن الضامن يلتزم بأن يؤدي إلى المضمون أو المستفيد مبلغا من المال أو إيراد مرتبا أو أي عوض مالي في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر وذلك في نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن[1].

ثالثا: أركان عقد التأمين

تشمل أركان عقد التأمين على ما يلي:

1. الشروط الموضعية لعقد التأمن:

تتمثل فما يلي[2]:

أ. الرضا:

يعد الرضا الركن الأساسي لعقد التأمين حيث يتم عادة بين المؤمن والمؤمن له سواء يكون التأمين لصالحه أو يستفيد منه شخص آخر ويمكن للمؤمن أن ينيب عنه موظفين مؤهلين ذوي الاختصاص لإبرام العقود حيث تخول لهم صلاحية التعاقد مع المؤمن لهم مباشرة ولكي يكون الرضا صحيحا ينبغي أن يتوافر للأطراف أهلية التعاقد وأن تكون إرادتهما خالية من جميع العيوب.

ب. المحل:

يتمثل محل عقد التأمين في الخطر الذي يخشى المؤمن له من وقوعه في المستقبل فعناصر التأمين هي القسط محل التزام المؤمن له مبلغ التأمين التزام المؤمن والخطر محل التزام كل الطرفين.

[1] بديعة غلاييني، عدنان ضناوي، **التأمين من الخطر**، دار المعارف العمومية، طرابلس، 1992، ص50.

[2] عبد الرزاق أحمد السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد** – عقود الغرر عقود المقامرة والرهان وعقد التأمين- دار احياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، لبنان، 1998، ص30.

ج. السبب:

يكون السبب هو الغرض المباشر الذي يدفع بالمتعاقد إلى إبرام العقد وهذا ما يسمى بالسبب القصدي وقد يكون السبب هو الباحث على التعاقد فمصلحة المؤمن له تكمن في المحافظة على الممتلكات أو الحياة من المخاطر التي قد تحدث.

2. الشروط الشكلية لعقد التأمين:

أ. الكتابة:

إن المشرع الجزائري يشترط لإبرام العقد أن يكون مكتوبا ولم يحدد بأن تكون الكتابة في شكل محرر عرفي أو في شكل محرر رسمي ولم يحدد كذلك الوسيلة والصياغة واللغة التي يكتب بها هذا العقد وترك ذلك إلى اتفاق أطراف العقد.

ب. مراحل إبرام العقد التأمين:

- **طلب التأمين:**

عبارة عن عرض تمهيدي يمكن للمؤمن العدول عنه لأنه ملزم لأي من الطرفي ويتحصل على هذا الطلب من مقر الشركة أو من الوسيط وعلى المؤمن له الإجابة عن الأسئلة التي يتضمنها الطلب التي تتحرر في بيانات حول الخطر المطلوب التأمين منه وظروفه كما أن للمؤمن الحرية في الإجابة بالرفض أو القبول ويظهر القبول في مذكرة التغطية المؤقتة[1].

- **وثيقة التأمين:**

هي عبارة عن محرر يدون فيه عقد التأمين بين المؤمن والمؤمن له حيث جرت العادة على إعداد نماذج مطبوعة يفرغ فيها عقد التأمين[2]، وتتضمن الوثيقة إلى جانب توقيع الطرفين والكتابة بأحرف واضحة كما يلي[3]:

- اسم كل الطرفين المتعاقدين وعناوينهم.

[1] عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق ص31.

[2] ابراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري**، ديوان المدبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1980، ص180.

[3] المادة 70 من قانون (06-04) المتعلق بالتأمينات.

- الشيء المؤمن عليه أو الشخص المؤمن له.
- نوع الأخطار المضمونة.
- تاريخ إبرام العقد.
- تاريخ سريان العقد ومدته.
- مبلغ الضمان.
- مبلغ القسط.

المطلب الثاني: مفهوم إعادة التأمين، وظائفه وأنواعه

في بعض الحالات قد يكون التعويض الذي تعهدت بدفعه شركة التأمين وفق عقد التأمين كبيرا جدا بحيث يعرضها إلى صعوبات مالية وبالتالي كان من الضروري أن تلجأ شركات التأمين إلى تقنية تمكنها من تجاوز مثل هذا الوضع وذلك من خلال عملية إعادة التأمين وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولا: مفهوم إعادة التأمين

هناك عدة تعريفات لإعادة التأمين وذلك كما يلي:

"عقد يلتزم بمقتضاه شخص يسمى (معيد التأمين) بأداء تعويض معين للمؤمن عما يدفعه إلى المؤمن عند تحقق الخطر محل عقد التأمين وذلك في مقابل عوض مالي محدد"[1].

"إعادة التأمين هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين لكي يتولى المسؤولية عن تغطيته مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين"[2].

[1] هيثم حامد المصاروة، **المنتقى في شرح عقد التأمين**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2010، ص49.

[2] بهاء بهيج شكري، **اعادة التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ص21.

ويعرف أيضا بأنه عقد تعويض مبرم بين المؤمن الأصلي المسمى(المؤمن المباشر) ومؤمن احتياطي المسمى(معيد التأمين) والذي بمقتضاه يتم تعويض الأول من قبل الثاني عن خطر كان المؤمن قد تعهد به إزاء الشيء محل التأمين[1].

ويقصد بإعادة التأمين قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبيرة ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة تأمين جزء أو أجزاء منه لدى شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الأخطار بحدود الأجزاء التي تقبلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الأولى[2]، من خلال ما سبق يمكن استخلاص أطراف إعادة التأمين[3]:

1. الشركة المسندة:

وهي الشركة التي تسند الأخطار التي تزيد عن طاقتها الاستيعابية إلى شركة أخرى متخصصة في إعادة التأمين أو هيئة إعادة التأمين أو شركة تأمين أخرى والشركة المسندة هي محل الإيجاب.

2. شركة إعادة التأمين:

وهي الجهة التي تقبل المسؤولية المسندة إليها من قبل شركة التأمين بشروط معينة مقابل مبلغ يتفق عليه تدفعه شركة التأمين وشركة إعادة التأمين هي محل القبول.

3. الخطر المؤمن منه:

وهو جوهر العقد أساسه ومصدره وثيقة التأمين الأصلية حيث يتم نقله كليا أو جزئيا من المؤمن (شركة التأمين) إلى معيد التأمين وفق مواصفاته وشكله.

---

[1] سلمان زيدان، **ادارة الخطر والتأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص26.

[2] محمد رفيق المصري، **التأمين وادارة الخطر**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص309.

[3] عبد الاله حسن عبد الرحيم البصري، **أهمية وبدائل اعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي – دراسة حالة سوق التأمين السوداني 1995 – 2006**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان،2007، ص47.

4. قسط إعادة التأمين:

هو المبلغ الذي يدفع المؤمن (شركة التأمين) إلى معيد التأمين مقابل تحمله لتبعات الخطر الذي تم قبوله.

ثانيا: وظائف إعادة التأمين

لإعادة التأمين وظائف أساسية متعددة تتمثل في الآتي[1]:

1. استقرار الأرباح:

يمكن لإعادة التأمين من التقليل من آثار التقلبات الكبيرة في النتائج السنوية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والكوارث.

2. تقديم الحماية ضد الخسائر الفاجعة:

تقدم عملية إعادة التأمين حماية كبيرة للشركة المسندة في حالة تعرضها لخسائر فاجعة حيث يدفع معيد التأمين جزءا أو كل الخسائر التي تتعدى حد احتفاظ الشركة المسندة بشرط ألا تتعدى حدا أقصى.

3. عدم التراجع عن تأمين أنواع معينة:

حيث يتيح إعادة التأمين نقل التزامات شركات التأمين عن التأمين الساري إلى متعهد أخر ولكن تظل الشركة المتنازلة مسؤولة عن تغطية مالكي الوثائق.

4. الحصول على نصائح الاكتتاب ومساعدة معيد التأمين:

فقد ترغب شركة التأمين في فتح الاكتتاب في فرع جديد من فروع التأمين في هذه الحالة يمكن لمعيد التأمين أن يقدم مساعدات قيمة تتعلق بالتسعير وحدود الاحتفاظ وغطاء الوثيقة إلى غير ذلك.

[1] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص ص 307 – 308.

5. تؤدي عملية إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة:

أي مراقبة كل معدلات الخسارة ومعدلات المصروفات من خلال وجود حق التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر المتصلة بعملية إعادة التأمين.

ثالثا: أنواع إعادة التأمين

لإعادة التأمين عدة أنواع نقسمها حسب المعيارين التاليين:

1. من حيث الشكل:

من خلال هذا المعيار نجد نوعين لإعادة التأمين وذلك كما يلي:

أ. إعادة التأمين الاختياري:

إن إعادة التأمين الاختياري يعني حرية العمل وفقا للاختيار الحر، فشركة التأمين ليست ملزمة بأن تتنازل عن أي خطر لمعيد التأمين كما أن معيد التأمين له الحرية الكاملة في قبول أو رفض أي خطر يعرض عليه من شركة التأمين معنى ذلك أن شركة التأمين لها حرية الاحتفاظ بأي خطر كاملا دون أن تتنازل عن جزء منه لمعيد التأمين كما أن لمعيد التأمين حرية رفض أي خطر يعرض علية من شركة التأمين[1].

ب. إعادة التأمين الإجباري

وهو نوع آخر من أنواع إعادة التأمين حيث تكون شركات التأمين ملزمة بقبول نسبة معينة من عملياتها التأمينية (وثائق تأمينية) المكتتب فيها، وفقا لاتفاقية إعادة التأمين مع معيد التأمين الذي يكون ملزما بقبول إعادة التأمين لهذه العملية حيث بموجب هذا الاتفاق يتحدد حقوق والتزامات كلا من الشركتين من خلال[2]:

- الأقساط الواجبة التحول أو التنازل عنها إلى الشركة المعاد لديها التأمين.

[1] نبيل محمد مختار، **اعادة التأمين**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص25.

[2] هلالي محمد جمال على، شحادة عبد الرزاق، **محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية والشركات التأمين)** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2009 ص317.

- العمولة الواجبة على شركة إعادة التأمين
- التعويضات المستوجبة على شركة إعادة التأمين على أن تكون مسؤولة عن التعويض في حدود الاتفاق المبرم وبين شركة التأمين المتنازلة.

2. من حيث الطبيعة:

من خلال هذا المعيار نجد ما يلي:

أ. إعادة التأمين النسبي:

هذا النوع من إعادة التأمين يقوم على أساس التناسب بين القسط والتعويض وفق نسبة المشاركة في الخطر والتي تكون ثابتة ومقابلة لنصيب القسط المتنازل عليه من الشركة المسندة والمقبول من معيد التأمين، ويوجد نوعان من إعادة التأمين النسبي[1].

- **إعادة التأمين بالمشاركة أو بالحصص:**

في هذا النوع من إعادة التأمين يتم الاتفاق بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين على أن يشترك هذا الأخير مع الأول بنسبة مؤوية محدد من جميع الأخطار المؤمن عليها لدى المؤمن المباشر أو الأخطار الخاصة بفرع معين من فروع التأمين[2]، وهذه النسبة هي أساس توزيع قسط التأمين وهي أساس أداء مبلغ التأمين عند تحقق الخطر حيث يتحمل كل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين أداء مبلغ التأمين حسب هذه النسبة المتفق علها.

- **إعادة التأمين باتفاقية فائض حد الاكتتاب:**

في هذا النوع يلتزم المؤمن المباشر بمقتضى هذه الاتفاقية بالتنازل ويلتزم معيد التأمين بقبول أجزاء الخطر التي تفوق حد الاكتتاب بالنسبة للمؤمن المباشر وهذا طبعا في حدود مبالغ معينة حسب حد الاكتتاب بالنسبة لمعيد التأمين.

---

[1] معوش محمد أمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية – دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف، 2013- 2014، ص30.

[2] عبد القادر العطير، **التأمين البري في التشريع (دراسة مقارنة)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص85.

ب. إعادة التأمين غير النسبي:

يتمثل أساس هذا التقسيم في الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار المؤمن عليها (الكوارث) فالتزام المؤمن المباشر ومعيد التأمين لا يكون محددا بنسبة معينة من مبلغ التأمين ولكنه يكون متعلقا بقيمة هذه الخسائر وعادة ما يضع معيد التأمين حدا لالتزاماته حسب قدرته المالية ونميز في هذا النوع من إعادة التأمين ما يلي[1]:

- **إعادة التأمين بفائض الكارثة:**

يحدد المؤمن المباشر بمقتضى هذا النوع من إعادة التأمين الحد الأعلى للخسارة التي يمكن أن يتحملها عند تحقق الخطر بالنسبة لكل عقد على حدى وما يزيد عن هذا الحد يتحمله معيد التأمين.

- **إعادة التأمين بفائض الخسارة السنوية:**

حيث هذا النوع من إعادة التأمين لا يحدد المؤمن المباشر الحد الأعلى للخسارة التي يمكن أن يتحملها عند تحقق الخطر بالنسبة لكل عقد على حدى وإنما يحدد الحد الأعلى لكل العقود المكتتبة خلال فترة معينة عادة سنة لنوع معين من الأخطار وما يفوق هذا الحد يتحمله معيد التأمين.

- **إعادة التأمين بفائض نسبة الخسائر:**

ينصب هذا النوع من إعادة التأمين على نوع معين من الأخطار وما يؤدي إليه من دفع تعويضات خلال كل سنة فإذا تجاوزت هذه التعويضات حدا معينا فان الزائد يكون على عاتق المؤمن المعيد ويتحدد الحد الأقصى الذي يتحمله المؤمن المباشر هنا بالنظر إلى نسبة مؤوية يتفق علها من قيمة الأقساط المدفوعة في فرع التأمين الذي ينصب عليه الاتفاق[2].

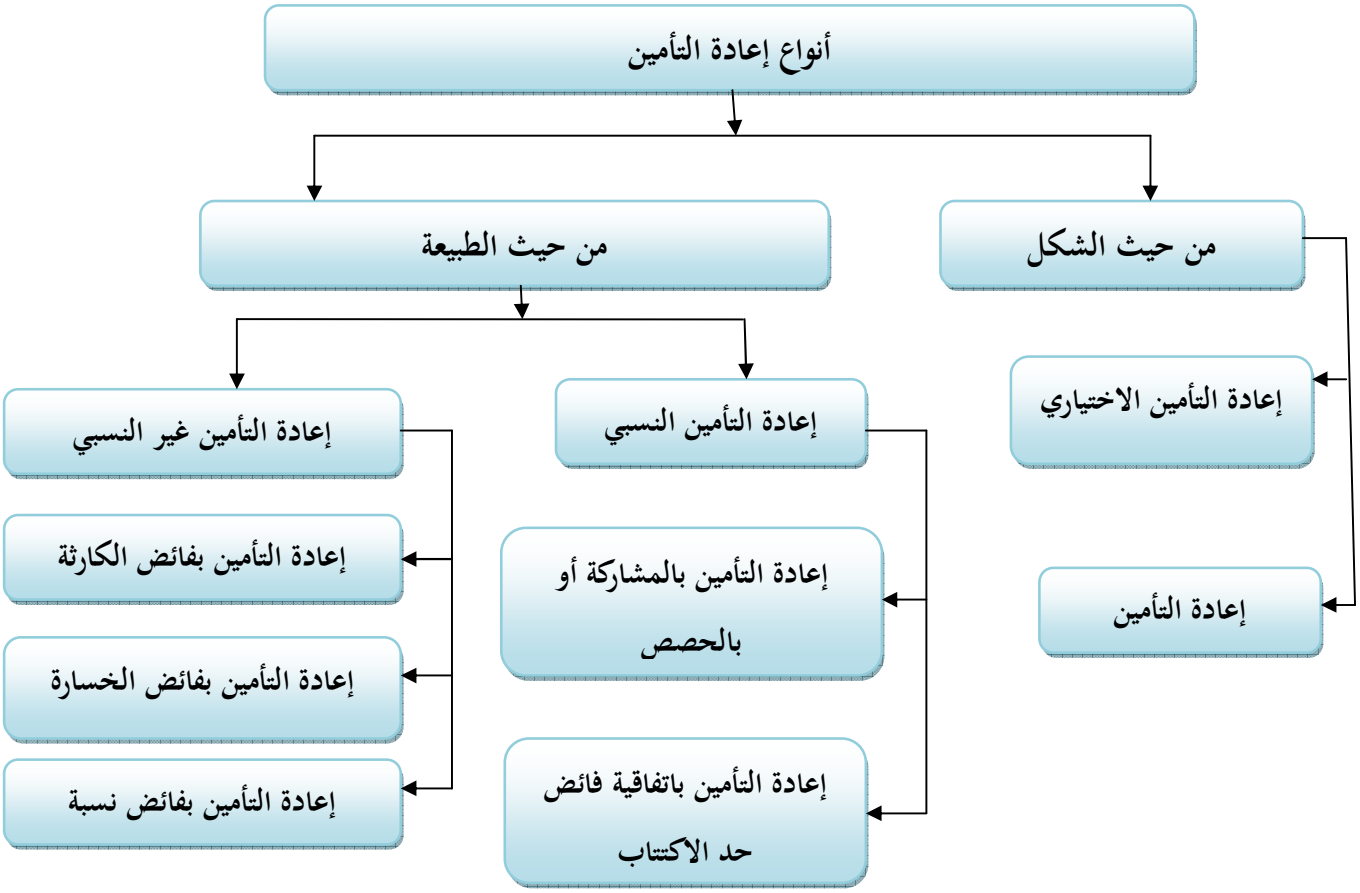
---

[1] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CATT** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004– 2005، ص27.

[2] أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين (دراسة في القانون والقضاء المقارنين)**، الطبعة الثالثة، مصر، 1991، ص61.

وبناءا على ما تم عرضه حول أنواع إعادة التأمين من ناحية الشكل والطبيعة يمكن أن نضع مخطط ملخص لها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): شكل يوضح أنواع إعادة التأمين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أحمد شرف الدين، **أحكام التأمين (دراسة في القانون والقضاء المقارنين)**، الطبعة الثالثة، مصر، 1991، ص61.

المطلب الثالث: مفهوم شركات التأمين، وظائفها وتصنيفها

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد لذا سنتعرض إلى تعريف شركات التأمين ومختلف تصنيفاتها وأهم الوظائف والأنشطة المنوطة بها.

أولا: تعريف شركات التأمين:

تعرف شركة التأمين بأنها[1]:"منشأة تجارية تهدف من وراء أعمالها لتحقيق الربح حيث تقوم المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه استثمار مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدون عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب"، من أهم مميزات شركات التأمين ما يلي:

- تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى لهذا في تصنف ضمن المؤسسات الملية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم.
- تتميز خدماتها بأنها آجلة وليست آنية وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية والاحتمالات كما أنها لا تخضع للقوانين العرض والطلب.
- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال وذلك بتحديد نسب استثمارية ضروري الالتزام بها في مجال مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالالتزامات اتجاه حملة الوثائق التأمينية.

[1] أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، **محاسبة المنشآت، المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص86.

ثانيا: وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف حسب طبيعتها ومن بين هذه الوظائف ما يلي[1]:

1. وظيفة الاستثمار:

تقوم شركات التأمين بوظيفة الاستثمار وذلك لزيادة حجم رأس مالها.

2. إدارة العمليات:

تقوم شركات التأمين بتقدير دقيق لقيمة الأقساط لتتمكن من تغطية تكاليف الخطر عند وقوعه وتشمل هذه الوظيفة عملية الاكتتاب لإظهار الأرباح في دفاتر لعمل تجاري بغية تغطية الأخطار القابلة للتأمين كما تشمل هذه الوظيفة على خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط.

3. إدارة النشاط التسويقي:

وتعني استخدام أحدث الوسائل التقنية للتسويق في مجال التأمينات.

4. تحديد الأقساط:

إذ يرتبط قسط التأمين ارتباط وثيقا بعمل الخبير الذي يتمثل في تقدير الاحتمالات لوقوع الأخطار الذي يغطيها التأمين.

5. إدارة المحاسبة:

تتمثل في القيام بالأعمال المتعلقة بالنواحي المالية من إيرادات ومصروفات وذلك من خلال القيام بأعمال المحاسبة العامة.

[1] حمزة شودار، بالرقي تيجاني، شركات التأمين التقليدي **ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص211.

6. الوظيفة القانونية:

تختص بالشؤون القانونية بوجه العام وهي وظيفة مهمة لشركات التأمين تتمثل في وضع صياغة قانونية وشروط الوثيقة في وثائق التأمين وحل النزاعات والمشاكل المتعلقة بعقود التأمين.

ثالثا: تصنيف شركات التأمين

تصنف شركات التأمين لمعياريين أساسين هما كما يلي[1]:

1. التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق هذا التصنيف إلى:

أ. شركات التأمين على الحياة:

يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين.

ب. شركات التأمين العام:

تختص بالتأمينات على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

ج. صناديق الضمان الاجتماعي:

تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

[1] طبابية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ قرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات التأمينية الجزائرية –** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف1، 2013-2014، ص ص 33-34.

د. الشركات الشاملة:

تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة وتكون غير متخصصة في نوع معين.

2. التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة:

أ. شركات المساهمة:

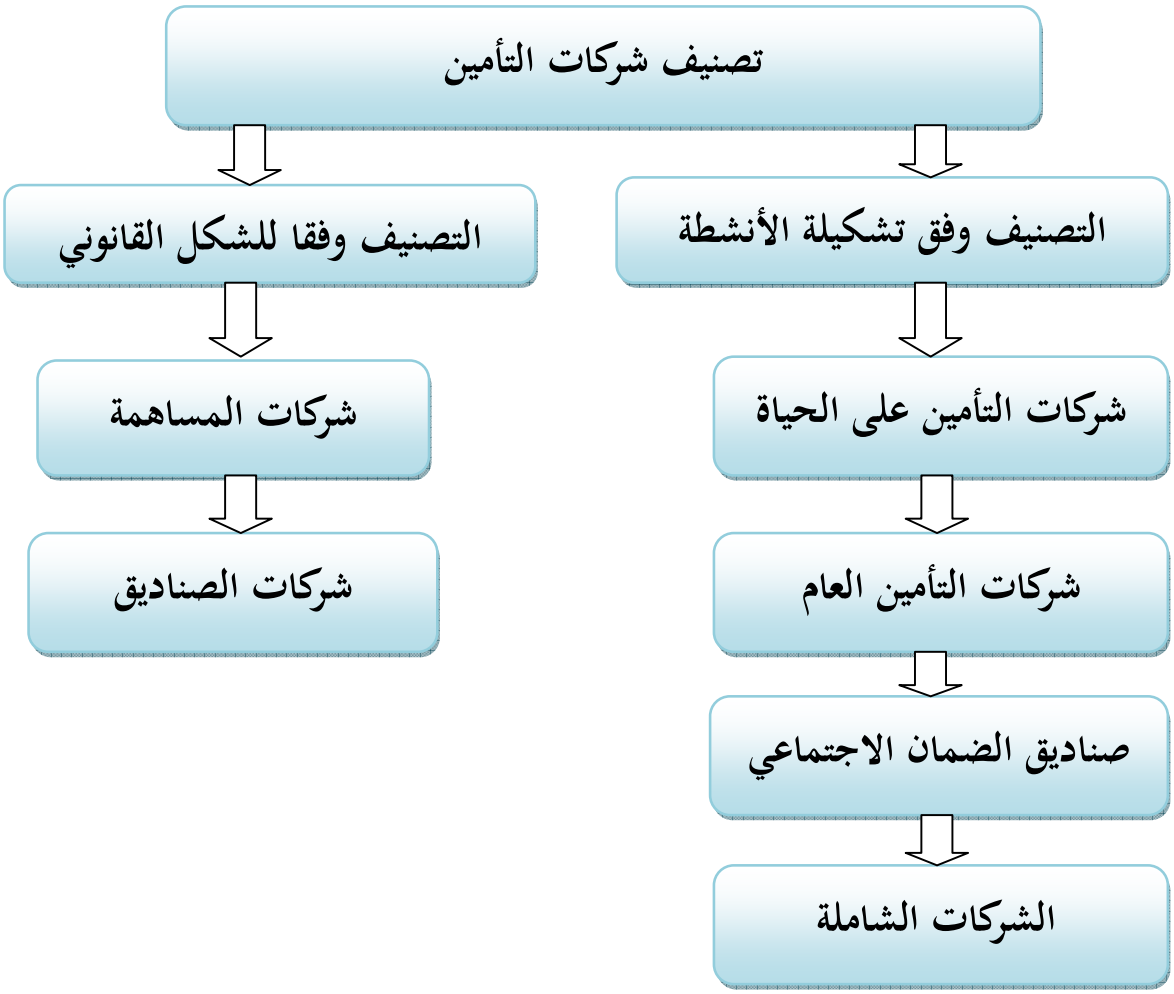
تكون الملكية في يد حملة الأسهم العدية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم حق في الربح الصافي الذي تحققه.

ب. شركات الصناديق:

تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم وملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها وتدار من قبل خبراء مختصين[1].

[1] طبايبية سليمة، مرجع سابق، 34.

الشكل رقم: (1-2) تصنيف شركات التأمين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ قرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات التأمينية الجزائرية – رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة سطيف1، 2013-2014، ص ص 33- 34.

خلاصة:

من خلال المفاهيم التي تطرقنا إليها في هذا الفصل الذي كان كمدخل نظري للتأمين نقول أن التأمين يعد من الأنشطة الهامة والمؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية إذ أنه يهدف إلى تقديم الضمان والأمان للفرد والمجتمع ضد الأضرار والمخاطر التي تصيب الشخص في نفسه وممتلكاته بالإضافة إلى ذلك أصبح ينظر إليه لنوع معين من الاستثمار والادخار الوطني.

كما تبين لنا أن عملية إعادة التأمين أهمية كبيرة في نقل المخاطر والالتزامات من شركة تأمين إلى أخرى بالإضافة إلى توفير الوقاية وتنويع النشاطات والفروع كما تعمل على تخفيف الأخطار.

كما تعتبر شركات التأمين في عصرنا هذا العصب الحقيقي للحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما يجعل أهميتها تزيد يوم بعد يوم في حياة الأفراد باعتبارها شخص معنوي يتمتع بالاستقلال المالي تتخذ شكل مؤسسة خدمية ذات طابع اقتصادي تبيع سلعة تسمى الأمان وليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن له فحسب بل هو أيضا عملية تقوم على أسس فنية وهي تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن.

الفصل الثاني

الإطار العام لتقييم الأداء المالي



تمهيد:

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقا، كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات والشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مدى فعالية الأداء المالي وكذلك تستند إليها شركات التأمين في وضع الخطط المستقبلية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي أما المبحث الثاني يحتوي على الأدوات والمؤشرات المستعملة لتقييم الأداء في شركات التأمين .

المبحث الأول: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تقييم أداء شركات التأمين في قياس كفاءتها الإنتاجية والإدارية وضرورة فرض رقابة على النتائج التي حققتها الشركة وتعزيزها ثم مقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل وتبيان الانحرافات إن وجدت وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا، حيث تكون عملية التقييم بناءا على دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين من خلال قياس أدائها خلال مدة زمنية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء، مكوناته وأنواعه

يعد الأداء من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركات لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرجوة ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على مفهوم الأداء وأبرز مكوناته ومختلف أنواعه.

أولا: مفهوم الأداء

1. مفهوم الأداء لغة:

كلمة الأداء (performance) كلمة انجليزية مشتقة من اللغة الفرنسية القديمة (performance)المأخوذة من كلمة (performe) والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل[1].

2. مفهوم الأداء اصطلاحا:

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للشركات بشكل عام وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد للأداء لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

[1] سناء عبد الكريم الخناق، **مظاهر الأداء الإستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 08 و09 مارس 2005، ص05.

يعرف (**Robins & Wlersema**) الأداء بأنه "يعبر عن إمكانية الشركة في ما تصبوا إليه من أهداف بعيدة الأمد"[1].

يعرف (**Miller & Bromiley**)سنة 1990 على أنه:" محصلة قدرة الشركة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[2].

يعرف (**David**)سنة 2001 على أنه:" مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسة التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة[3].

ويعرف الأداء أيضا على أنه: الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة[4].

يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة[5].

كما أن الأداء يشير إلى القدرة على الاقتراب من الأهداف باستخدام الموارد المتاحة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية[6].

---

[1] سليماني رشيدة، **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وحوكمة الشركات، 2012-2013 ص48.

[2] عبد المليك مزهودة، **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**، مدخلا ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص486.

[3] طالب علاء فرحان، ايمان شيخان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2011، ص64.

[4] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصوري الغالي، **توجيه الأداء الاستراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص38.

[5] توفيق محمد عبد المحسن، **اتجاهات حديثة في التقييم والتمييز في الأداء (ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن)**، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، 2005 ص03.

[6] طه طارق، **إدارة الأعمال (منهج حديث معاصر)**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2007، ص07.

ثانيا: مكونات الأداء

يتكون الأداء من المكونات التالية:

1. الكفاءة:

تعرف الكفاءة حسب Vincent plauchetالكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة[1]، ويكمن قياس الكفاءة بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{الموارد الفعلية}}{\text{الموارد المخططة}}$$

أي أن هذه النسبة تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة بين لديها من رأس المال وموارد خام وعمالة بالمقارنة مع الموارد المخطط لها من نفس عناصر المدخلات، وتخضع كافة عناصر الإنتاج لقياس الكفاءة إذ من الممكن قياس كفاءة استخدام العاملين، كفاءة استخدام الآلات وكفاءة استخدام المعلومات.

2. الفعالية:

تعتبر أداة من أدوات مراقبة الأداء في المؤسسة وقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الفعالية فقد اعتبر المفكرون التقليديون أن الفعالية تتمثل بالأرباح المتحققة وبهذا فان فعالية المؤسسة تقاس بحجم الأرباح فيها وحسب (Emile 2009) عرفها بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو المبيعات وتعظيم حصتها في السوق مقارنة بالمنافسة"[2]، فالفعالية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال زيادة حجم المبيعات، تحقيق رضا العملاء والعاملين، تنمية الموارد البشرية ونمو الربحية ويمكن قياس الفعالية بالمعادلة التالية:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{الأهداف المحققة}}{\text{الأهداف المسطرة}}$$

[1] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

[2] إبراهيم محمد المحاسنة، **ادارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص109-110.

واعتمادا على ذلك يمكن القول أنه كلما كانت الأهداف المحققة قريبة من الأهداف المتوقعة كلما كان الأداء أكثر فعالية.

بالنظر إلى المفاهيم السابقة للكفاءة والفعالية يلاحظ أن هناك حدودا واضحة وفاصلة بينهما، فالكفاءة تتعلق بالمدخلات أما الفعالية فتتعلق بالأهداف والنتائج بناءا على ذلك فمن الممكن أن تكون شركة معينة لديها كفاءة عالية في استخدام الموارد وفي نفس الوقت وفي نفس الوقت هي غير فعالة، وذلك لأن الفعالية تتعلق بالأهداف كذلك من الممكن أن تكون شركة أخرى قد حققت الأهداف والنتائج المرغوبة فيها، أي أنها كانت فعالة وفي نفس الوقت كان هناك هدرا في استخدام الموارد المتاحة أي أن الشركة لم تتوخى الكفاءة اللازمة في تحقيق هذه الأهداف وكذلك الفعالية لها علاقة بمستوى الأداء بينما الكفاءة لها علاقة بكيفية الأداء تحتاج الكفاءة والفعالية أن تسيرا معا لأن هذين المفهومين يميزان الجانب الكمي والوعي للأداء[1].

3. الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجاح الشركة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة[2]، ويمكن قياس الإنتاجية بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{إجمالي النتائج المحققة}}{\text{إجمالي الموارد المستخدمة}} = \frac{\text{الفعالية}}{\text{الكفاءة}}$$

[1] أمينة قندوز، **دور التسويق الاستراتيجي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الأعمال والتسويق، جامعة المدية، 2009-2010، ص88.

[2] عبد اللة قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر، ص16.

ثالثا: أنواع الأداء

يمكن تحديد أنواع الأداء من خلال عدة معايير وهي كالأتي:

1. حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما: الأداء الداخلي والأداء الخارجي

أ. الأداء الداخلي (الذاتي)

يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية[1]:

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

ب. الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة[2]، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين أو انخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

[1] Bernard Martory, contrôle de gestion socail, librairie vuibert,Paris,1999,p236.
[2] Bernard Martory, OP-cit, P 237.

2. حسب المعيار الوظيفي:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى ما يلي:

أ. أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة الشركة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مرودية جيد وتكاليف منخفضة[1].

ب. أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة.

ج. أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها:

- **حصة السوق:** مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة.
- **إرضاء العملاء:** يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوي العملاء مثلا.
- **السمعة:** تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.

[1] محمد إبراهيم، **الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص150.

3. حسب معيار الطبيعة:

من خلال هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى ما يلي[1]:

أ. الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعي المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها (الربح، حصة السوق، المردودية...الخ) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، التكنولوجيا...الخ)

ب. الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروط فرضها عليها أفراد المؤسسة وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد".

ج. الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

[1] السعيد عبد الرزاق بن حسين، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002، ص 14.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي، أهميته والعوامل المؤثرة فيه

يعد الأداء المالي شموليا وهاما وضروريا لأي شركة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها ويعتبر مؤشرا مهما حيث يعكس مدى تحقيقها لأهدافها كونه يرتبط بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل الشركة.

أولا: مفهوم الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين فيعرف الأداء المالي"بأنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة"[1].

ويعرف على أنه "قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة"[2].

ويعبر الأداء المالي عن"تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء"[3].

وكذلك من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للأداء المالي والمتمثل في أنه مدى نجاح الشركة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد معنوية ومادية أحسن استغلال وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة.

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 45-46.

[2] عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص304.

[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص40.

ثانيا: أهمية وأهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

1. أهمية الأداء المالي

إن لعملية الأداء في المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة لاستمرار نشاط المؤسسة تكمن فيما يلي:

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها.
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات.
- المساعدة في فهم البيانات المالية.
- الكشف عن مدي قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج.
- يؤدي إلى كشف عن عناصر ذات الكفاءة وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها.

2. أهداف الأداء المالي

- عملية الأداء المالي عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق الخطط والأهداف المسطرة.
- الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها[1].
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج عملية الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات الواقعية.
- إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية[2].
- توفير المعلومات الصحيحة عن الموظفين وتشجيع المنافسة بينهم المنافسة لزيادة كفاءة الأداء[3].

[1] فؤاد مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية**، دار المنهج للنشر، عمان، 2001، ص32.

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1999، ص213.

[3] محمد عبد الوهاب حسن عشماوي، **دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة، مصر، 2014، ص61.

3. العوامل المؤثرة في الأداء المالي

من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركة نجد:

أ. العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للشركة

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن للشركة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل[1]:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام
- درجة المركزية وحجم الشركة.
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة.

ب. العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للشركة

تواجه الشركة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل[2]:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

---

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009،ص78.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية،2000، ص42.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي، خطوات تقييم الأداء المالي وأهم مؤشراته

عملية تقييم الأداء المالي هي مرحلة من مراحل الرقابة وجزء هام من أجزائها من خلال هذه العملية يتم مقارنة النتائج المتوصل إليها واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف وذلك باعتماد على مؤشرات مالية.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

يقصد بعملية تقييم الأداء المالي قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف وعلى نحو الموضوع مسبقا[1].

تقييم الأداء المالي هو فحص انتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصاديات الموارد واستخدامها أفضل استخدام وبأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها[2].

وينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للشركة في تاريخ معين[3].

ويقصد بتقييم الأداء المالي للشركة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية المادية والمالية أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحقق أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا[4].

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة[5].

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص82.

[2] عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم المشروعات**، دار الحامد، عمان 1990، ص ص 189-190.

[3] توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص03.

[4] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006، ص41.

[5] كاظم نزار الركابي، **الإدارة الإستراتيجية (العولمة والمنافسة)**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص318.

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل عدة نجمعها فيما يلي[1]:

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.

3. إجراء عملية التقييم:

باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت عليها في النشاط قد حرصت على جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية لانحرافات:

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

[1] سارة قدوي، **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**– دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص04.

ثالثا: أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن عملية تحليل الوضعية المالية وقياس الأداء المالي في الشركات يعتمد على عدة مؤشرات تتمثل أهمها فيما يلي:

1. مؤشرات التوازن المالي:

أ. رأس مال العامل:

نميز مفهومين لرأس مال العامل:

- **رأس المال العامل الإجمالي:** وهو الموجودات المتداولة في قائمة المركز المالي[1].
- **رأس المال العامل الصافي:** وهو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في قائمة المركز المالي للمؤسسة، ويقوم هذا المفهوم على قاعدة محاسبية بسيطة تقتضي بمقارنة التزامات المؤسسة التي تستحق في فترة مالية واحدة مع موجودات المؤسسة التي تستحق في نفس الفترة المالية.كما يعبر رأس مال العامل على أنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة[2]، ويمكن حساب رأس المال العامل كما يلي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

يستعمل كمقياس من قبل الدائنين للتعرف على متانة المركز المالي للشركة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند ميعاد الاستحقاق وكلما زاد مقدار الأصول المتداولة مع المطلوبات المتداولة كلما كان ذلك دليلا كميا على قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات بسهولة والعكس صحيح[3]، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل تتمثل في[4]:

- رأس مال العامل موجب $FR>0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وحققت فائض مالي وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

---

[1] جرادات حسني عبد العزيز، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص32.

[2] Elie cohen, **Analyse financiére**, Edition Economica, paris,1990, p134.

[3] محمد الصيرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص134.

[4] Mondher BELLALAH,**Gestion Financiére**, Economica, paris,1998,p90-91.

- رأس المال العامل معدوم FR=0: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة ولا تغطي الأصول المتداولة فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- رأس المال العامل سالب FR<0 في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية.

ب. احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية[1]، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية[2]:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (القروض المصرفية)

أ. الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بالعلمة)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماجستير في العلوم التجارية، فرع: إدارة أعمال، جامعة باتنة، 2008-2009.

[2] Elie cohen et André saurel, **Analyse financiére** :outils et applications, Economica, paris,1990,p38.

وتأخذ الخزينة الحالات التالية[1]:

- **الحالة الأولى: الخزينة الصفرية**

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ولكن لابد من توخي الحذر في مثل هذه الحالة لمواجهة أي احتياجات مالية غير متوقعة.

- **الحالة الثانية: الخزينة الموجبة**

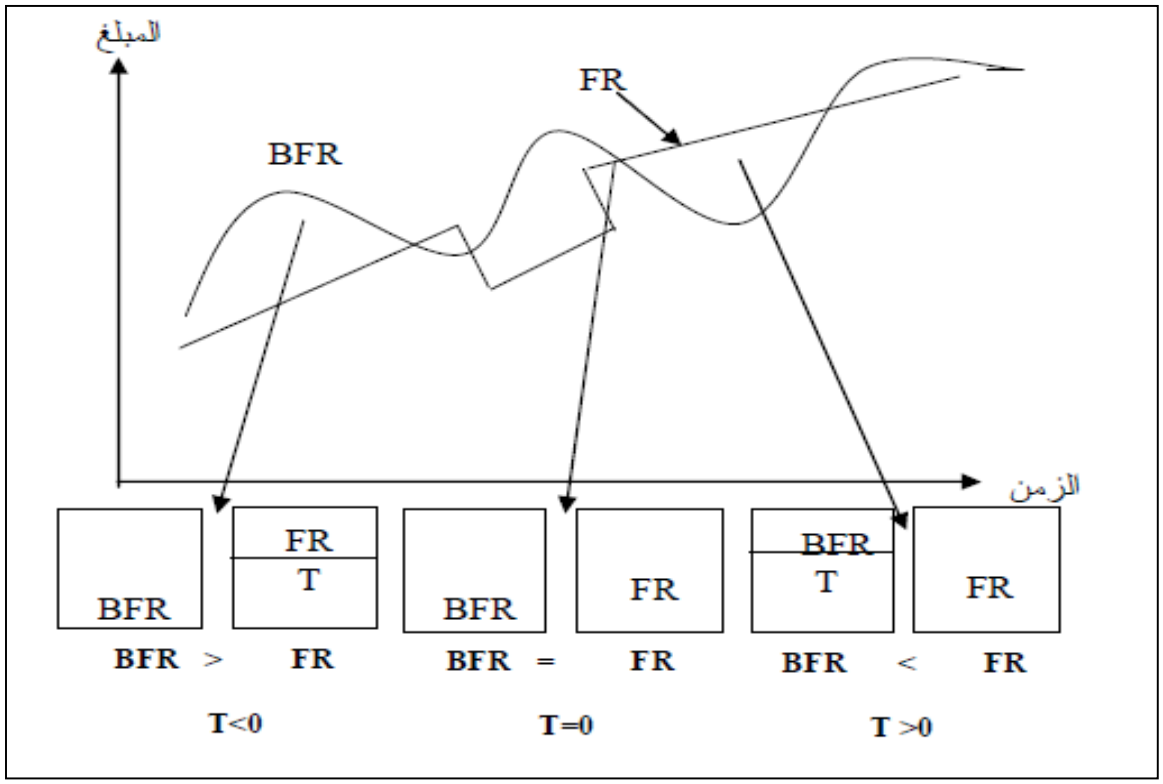
في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياجات رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

- **الحالة الثالثة: الخزينة السالبة**

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياجاتها المالية المتزايدة من أجل استمرار النشاط وتعتبر من أخطر الوضعيات التي يمكن أن تكون عليها الخزينة وهذا من الممكن أن تكون سبب في إفلاس المؤسسة لقاء عدم قدرتها نهائيا على الدفع اتجاه دائنيها.

[1] شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال)** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009-2010، ص122.

الشكل رقم (2-1): الحالات الممكنة للخزينة



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ص86.

2. النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

أ. نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف حكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية عندما يحين ميعاد الاستحقاق[1]، وهذه المجموعة من النسب تشمل ما يلي:

[1] عليان الشريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص190.

- **نسبة التداول:**

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية معينة[1].

أو هي تلك النسبة التي تقيس إمكانية المشروع في تسديد الخصوم المتداولة من أصولها المتداولة وهي نسبة واسعة الانتشار، ومن خلالها نعرف قدرة المشروع في متابعة الالتزامات الجارية بسرعة ومدى إمكانيته على التسديد[2]، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

كلما ارتفعت نسبة التداول كلما ازداد القدرة على توفير السيولة للمؤسسة خاصة إذا زادت القدرة على تحويل الموجودات المتداولة إلى النقد[3].

وكلما كانت هذه النسبة عالية دل ذلك على قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبة وقد اعتبر المعدل (2:1) المقياس المناسب لنسبة التداول تعني أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ديناران من الأصول المتداولة[4].

[1] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2007، ص158.

[2] دريد كامل آل شبيب، **الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2007، ص85.

[3] خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص62.

[4] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي(شركات وأسواق مالية)**، دار المريخ للنشر،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص131.

- **نسبة السيولة السريعة (المختصرة)**

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة حيث لا تأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون السلعي وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية[1] وتعتمد هذه السيولة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} \times 100$$

ويعود السب إبعاد المخزون السلعي باعتبار أن عملية تحويل المخزون إلى سيولة يحتاج إلى وقت وربما لا يمكن تحويله بمدة قصيرة خاصة إذا كان السوق يمر بحالة كساد[2]، وبشكل عام تعتبر نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد تعني نسبة مقبولة حيث تدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية بسرعة ودون الحاجة لاستخدام المخزون السلعي.

- **نسبة السيولة الفورية (الجاهزة، الآنية)**

تعتبر من النسب المهمة للمؤسسات البنكية على اعتبار أن النقدية أحد أهم عناصر الموجودات والتي تعكس قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته من أقساط[3].

أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من مجوداتها لسداد ديونها[4]، وتحسب بالعلاقة التالية[5]:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الالتزامات القصيرة الأجل}}$$

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار. التمويل. التحليل المالي**، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2006، ص234.

[2] Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc,Second Edition, p 750.

[3] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص36.

[4] منير ابراهيم هندي، **الادارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 1991، ص46.

[5] Jack Forget,**Analyse financière** , Editions d'organisation, France,2005,p103.

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل أوضاع الشركة وأكبر نسبة من 1 يشير إلى أن الشركة في وضع جيد جدا لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل[1].

ب. نسب الربحية:

تعطي هذه المجموعة من النسب مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثمارها[2]، كما تستعمل نسب الربحية لقياس استخدام الشركة لموجوداتها ومراقبة نفقاتها لتوليد الأرباح[3]، وهذه المجموعة من النسب تشمل ما يلي:

- **معدل العائد على حقوق الملكية:**

تعبر هذه النسبة عن ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل الملاك أي أنها تعكس ربحية الاستثمار الممتلك وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تنخفض النسبة دون المعايير المعتمدة للمقارنة[4]، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- **معدل العائد على الاستثمار:**

يعتبر من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات حيث توضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها حقوق مساهمين أو من مصادر خارجية[5].

---

[1] Michel Blanchette, **Ratios financiers et outils connexes**, l'institut canadien du crédit, canada, 2012, p11.

[2] زهراء لغزيز، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة ورقلة، 2013/2012، ص5.

[3] André chamberland, **Analyse financiére (les ratios)**, ACSBE, 2007,P05.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **الادارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ص198.

[5] أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والوزيع، عمان –الأردن 2011، ص142.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الأصول} \left(\text{حقوق ملكية} + \text{الخصوم}\right)}$$

- **هامش الربح على المبيعات:**

ويمثل هذا العائد مقدار الربح الذي تأتي به كل وحدة نقدية الخاصة بالبيع والتحصيل فكلما زاد هذا الهامش زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية والقدرة على توليد الأرباح ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

3.نسب التمويل والاستقلالية المالية:

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ودلى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد:

أ. نسب التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو يجعل رأس المال العامل معدوم.

ب. نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة[1].

[1] عبد الصمد كانش، **تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين خلال الفترة (2010-2013)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الماليو والمحاسبة، تخصص: مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2013- 2014، ص09.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح شركات التأمين وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق الأهداف وذلك باستخدام أدوات التقييم المالي الخاصة بشركات التأمين ومن ثم الاعتماد على عدة مؤشرات وذلك لدلالة ومقياس صادق لمدى فعالية استخدام موارد الشركة وهذا ما سوف يتم التطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الأداء المالي في شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية مما يلزمها بتقييم أدائها خلال الدورة غير أنه ولعدم إمكانية تغيير أدائها المالي خلال الفترة السابقة فإن عملية تقييمه ستعد خطوة أولى هامة في التخطيط لمستقبل أداء هذه الشركات[1].

ويتمثل تقييم الأداء المالي لنشاط شركات التأمين في مجموعة الإجراءات التي تتبع لتحديد مدى تحقيق أهدافها محددة سلفا وذلك عن طريق مقارنة الأداء الفعلي* بالمعايير المحدد من قبل والوقوف على مدى الكفاءة التي وصل إليها في استخدام الموارد المتاحة لديها بهدف الترشيد العلمي للقرارات الإدارية الحالية والمستقبلية.

وترجع أهمية تقييم أداء المالي لشركات التأمين للطبيعة الخاصة التي ميزتها وما تعكسه على البيانات والمعلومات التأمينية حيث نجد[2]:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقيم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- التنبؤ بالفشل المالي* للمنشأة.

---

[1] سليمة طبابيية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين**، جامعة قالمة، الجزائر، تاريخ التحميل:2017/01/10 ، ص79.

*__الأداء الفعلي__: يقصد بذلك القياس الفعلي لما تم إنجازه ومقارنته بالمعيار الرقابي.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 47- 48.

* __الفشل المالي__: الفشل المالي هو عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها.

بعد استخراج النسب والمؤشرات المالية للشركات تعطى للشركات درجات على أساسها يتم ترتيب الشركات تمهيدا لإعداد قائمة بالشركات العالمية ذات الملاءة الجيدة وتكون كالآتي[1]:

أولا:درجات التقييم الممتازة:

- الشركة ذات المركز المثالي بجميع المقاييس والمعايير هي ذات القدرة على مواجهة جميع التزاماتها تجاه حملة الوثائق في ظل جميع الأحوال الاقتصادية وظروف الاكتتاب وتعطى الدرجة التالية: **AAA**

- الشركة ذات المركز المالي القوي تكون قادرة على مواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق تحت جميع الأحوال الاقتصادية وظروف الاكتتاب وتعطى مدى من الدرجات هي: AA+ AA AA-

- الشركة ذات مركز مالي جيد، ولكن قدرتها على مواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق معرض للتأثر إلى حد ما بالظروف الاقتصادية المضادة وظروف الاكتتاب وتعطى الدرجات التالية: **A+ A A-**

- الشركة ذات المركز المالي الذي يفي بالحاجة ولكن القدرة على مواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق معرضة للتأثر إلى حد ما بالظروف الاقتصادية غير المواتية وظروف الاكتتاب وتعطى الدرجات التالية: **BBB BBB-**

ثانيا:درجة التقييم الحساسة:

إذا كان المركز المالي كافي ولكن القدرة على مواجهة التزامات حملة الوثائق خصوصا بالنسبة لتأمينات الحياة تعتبر معرضة للظروف الاقتصادية غير مواتية وظروف الاكتتاب وتعطى الدرجات التالية: **BB+ BB BB-**

[1] ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002 ص ص319- 320.

1. مركز مالي حساس لدرجة كبيرة:

قدرة الشركة على الاستمرار في مواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق مشكوك فيها أي هناك شك في قدرة الشركة على الاستمرار إلا إذا تحسنت الظروف الاقتصادية وتعطى الدرجة التالية: **CCC**

2. الشركة في وضع تنظيم وضبط النشاط:

يتم وضع شركة التأمين تحت إشراف أجهزة الرقابة إذا تعرضت للإفلاس أو وجدت مؤشرا جدية على أن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الشركة معرضة لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وهنا لابد من فحصها من قبل هيئة الإشراف والرقابة وتعطى الدرجة **R**

3. شركات التأمين لا يتم وضع تقييم لها:

هناك شركات تأمين لا يتم وضع تقييم لها وتعطى لها الدرجة التالية: **U**

وذلك للأسباب التالية[1]:

- الشركة الجديدة التي تزاول نشاطها لمدة عام أو عامين فقط.
- إذا كانت الشركة تجري تعديل على الإدارة أو عمليات التأمين.
- إذا كانت العمليات التي تزاولها الشركة خارج نطاق العمليات التي يتم على أساسها التقييم.

المطلب الثاني: أداوت تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

هناك نوعين من أداوت تقيم الأداء المالي لشركات التأمين أولهما نظام الإنذار المبكر Early Warning system والمستخدم بواسطة اتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية N A I C وثانيهما نظام ستاندرد أند بور Standard & Poors ويمكن التعرف عليهما من خلال ما يلي[2]:

[1] ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص320.

[2] ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق،ص ص300-301.

أولا: نظام الإنذار المبكر Early Warning system

لقد شهدت أسواق التأمين العالمية بين عامي 1978- 1994 وفي نطاق التأمينات العامة فقط إعسار 648 شركة تأمين بسبب عدم الملاءة المالية وثمة عدد من الشركات تمت تصفيتها بصورة نهائية في حين فرضت على عدد منها ترتيبات خاصة للخروج من مأزقها كما خضعت هذه الشركات جميعا إلى تطبيق الإجراءات المحددة التي تنص عليها القوانين الخاصة بهيئات الرقابة والإشراف على التأمين في هذه الأحوال وإن تعسر العديد من الشركات التي تعمل في سوق التأمين بالرغم من الوفاء بمتطلبات الملاءة المالية يجعل التفكير في مقاييس أخرى إضافية يمنك على ضوئها التنبؤ بمدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها أمرا ضروريا وهاما إن هذه المقاييس والمؤشرات تندرج تحت نظام يسمى بنظام الإنذار المبكر والذي يرجع الفضل في ظهوره وتطبيقه إلى اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا N A I C حيث قام الاتحاد بتطوير نظام المعلومات الخاص بالإشراف على التأمين The Insurance Regulatory information system IRIS وبدأ تطبيقه اعتبارا من عام 1973 بحيث يكون للشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقا لهذا النظام الأولوية في فحص مراكزها المالية.

1. أهم النسب المستخدمة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين في ظل نظام الإنذار المبكر

هذه النسب والمؤشرات تختلف في نشاط التأمين عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى نظرا لخصوصية هذا النشاط وتختلف النسب المستخدمة في تأمينات على الحياة عن تلك المستخدمة في التأمينات العامة لاختلاف طبيعة النشاط لكل منهما حيث نجد:

أ. النسب المالية المستخدمة في فرع تأمينات على الحياة:

وتتكون النسب المستخدم في فرع التأمينات على الحياة في ظل هذا النظام من مجموعتين: الأولى تضم ثماني نسب للاختبارات المالية والثانية تضم أربعة نسب وتعطي صورة عن مدى استقرار عمليات شركات التأمين.

- **المجموعة الأولى: نسب الاختبارات المالية**

جدول رقم (2-1): نسب الاختبارات المالية

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
معدل التغيير في الفائض	$\frac{\text{فائض العام الحالي}-\text{فائض العام السابق}}{\text{فائض العام السابق}} \times 100$	تستخدم هذه النسبة لإعطاء صورة عامة عن النتائج النهائية للنشاط.
نسبة صافي فائض مزاولة النشاط إلى إجمالي الدخل	$\frac{\text{اجمالي الايرادات}-\text{اجمالي المصروفات}}{\text{اجمالي الدخل}} \times 100$	يجب أن تكون هذه النسبة موجبة أما إذا كانت الإشارة غير ذلك فانه يدل على ضرورة إجراء فحص ودراسة لعمليات الشركة.
نسبة العمولات والمصروفات إلى إجمالي الأقساط	$\frac{\text{العمولات والمصروفات}}{\text{اجمالي الأقساط}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 60% ويعتبر اتحاد مراقبي التأمين في الولايات المتحدة أن زيادة هذه النسبة عن 60% أمرا غير طبيعي يستوجب الدراسة والفحص لأعمال شركة التأمين.
نسبة صافي الدخل من الاستثمارات	$\frac{\text{ضعف صافي الدخل من الاستثمارات}}{\text{قيمة الأصول الأول العام}+\text{قيمة الأصول أخر العام})-\text{صافي الدخل من الاستثمار}}$	تبين هذه النسبة مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين والمدى المقبول لهذه النسبة هو 4% كحد أدنى إلى 9.9% كحد أقصى.
نسبة الأصول غير المعترف بها إلى الأصول المعترف بها	$\frac{\text{قيمة الأصول غير المعترف بها}}{\text{قيمة الأصول معترف بها}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 10%.
نسبة العقارات إلى رأس المال والفائض	$\frac{\text{قيمة العقارات}}{\text{رأس المال والفائض}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 100%.
نسبة الاستثمارات في المتداخلة إلى رأس المال والفائض	$\frac{\text{الأموال المستثمرة في الشركات المتداخلة}}{\text{رأس المال والفائض}} \times 100$	الحد الأقصى المسموح به لهذه النسبة هو 100%.
نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والفائض	$\frac{\text{عمولات اعادة التأمين الصادر}}{\text{رأس المال والفائض}} \times 100$	الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 20%.

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص302- 306.

- **المجموعة الثانية:نسب اختبارات الاستقرار للنشاط التأميني:**

تتكون هذه المجموعة من النسب التالية:

جدول رقم (2-2): نسب اختبارات الاستقرار للنشاط التأميني

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
نسبة التغيرات في الأقساط المحصلة	$\frac{\text{أقساط العام الحالي}-\text{أقساط العام السابق}}{\text{أقساط العام السبق}} \times 100$	المدى المقبول لهذه النسبة هو 10% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى.
التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط	$\frac{\left(\text{أقساط كل فرع للعام الحالي \% }-\text{أقساط نفس الفرع عن العام السابق \%}\right)}{\text{عدد فروع التأمين على الحياة}}$	يجب ألا تتجاوز هذه النسبة 3% حتى يمكن الاطمئنان إلى الاستقرار المالي للشركة.
متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن سنتين	$\frac{\text{مج}\left(\text{كل نوع للعام الحالي \% }-\text{عن العامين السبقتين \%}\right)}{\text{عدد النوعيات}}$	يجب ألا تتجاوز هذه النسبة 5%.
التغير في نسبة الزيادة في المخصصات الفنية إلى إجمالي الأقساط الدورية والوحيدة للوثائق الفردية	$\frac{\text{المخصصات الفنية اخر العام}-\text{المخصصات الفنية الأول العام}}{\text{أقساط الوثائق الفردية المحصلة خلال العام}} \times 100$	والمدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين 20% كحد أدنى إلى 10% كحد أقصى.

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النطري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2002، ص306-309.

ب. النسب المالية المستخدمة في فرع تأمينات الممتلكات:

يمكن تقسيم النسب المالية المستخدمة في تأمينات الممتلكات والمستخدمة في نظام المعلومات الخاصة بالإشراف على التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية (IRIS) إلى أربعة مجموعات تختص بـ:

- **نسب النشاط الكلي للشركة:**

تتكون هذه المجموعة من النسب التالية:

جدول رقم (2-3): نسب النشاط الكلي للشركة

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
نسبة الأقساط إلى الفائض	$\frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{الفائض}} \times 100$	الحد الأقصى لهذه النسبة هو 200%
التغيرات في الاكتتاب	$\frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي} - \text{صافي الأقساط المكتتبة للعام السبق}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق}} \times 100$	المدى المقبول لهذه النسبة هو 33%

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النطري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص313-314.

- **نسب الربحية:**

تتكون هذه المجموعة من النسب التالية:

جدول رقم (2-4): نسب الربحية

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
ناتج عمليات التأمين الإجمالي عن سنتين	**معدل الخسارة عن سنتين+ معدل المصروفات عن سنتين- معدل الاستثمارات عن سنتين**	والمدى المقبول أقل من 100%
عائد الاستثمار	الاستثمار من الدخل الصافي / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق	الحد الأدنى لهذه النسبة هو6%
التغير في الفائض	الفائض المعدل للعام الحالي–الفائض المعدل للعام السابق / المعدل الفائض للعام السابق	المدى المقبول لهذه النسبة هو من- 10% إلى +5%

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النطري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص313-314.

- **نسب السيولة:**

وتتكون من النسب الآتية:

جدول رقم (2-5): نسب السيولة

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
الخصوم إلى الأصول السائلة	$\frac{\text{الالتزامات}}{\text{الأصول السائلة}} \times 100$	تعطي هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالب مالية والمدى المقبول لهذه النسبة هو 105%.
رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى الفائض	$\frac{\text{رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}} \times 100$	تعطي هذه النسبة مؤشرا يوضح إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية والحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 40%.

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص313-314.

- **نسب الاحتياطات الفنية**

تشمل ما يلي:

جدول رقم (2-6): نسب الاحتياطات الفنية

اسم النسبة	النسبة	تفسير النسبة
التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة	$\frac{\text{التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة}}{\text{الفائض للعام السابق}} \times 100$	تعطي هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطات الفنية التي تم تكوينها في العام السابق وتبين وجهة نظر الإدارة في كفاية الفائض والحد الأقصى المقبول لهذه النسبة 25%
التغير في الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض	$\frac{\text{تغير الاحتياطي عن سنتين}}{\text{الفائض عن العام فبل السابق}} \times 100$	الحد الأقصى لهذه النسبة هو 25%
عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض	$\frac{\text{العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة}}{\text{الفائض}} \times 100$	تعطي هذه النسبة مؤشرا للتنبؤ بدقة احتياطات هذا العام والحد الأقصى لهذه النسبة هو 25%

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين: الاطار النطري والتطبيقي العلمي**، ايتراك للطباعة والنشر

ثانيا: نظام ستاندرد أند بور Standard & Poors

تقوم العديد من المؤسسات العامية بتقييم شركات التأمين وإعادة التأمين في الأسواق العالمية وتعد قائمة بالشركات العالمية ذات الملاءة الجيدة وتعتبر مؤسسة ستاندرد أند بور من المؤسسات العلمية التي تقوم بهذا التقييم وتستخدم هذه المؤسسة ثمان مؤشرات لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين ولكل مؤشر معدل نمطي وهذه المؤشرات هي:

جدول رقم (2-7): مؤشرات نظام ستاندرد أند بور

رقم المؤشر	المؤشر	المعدل النمطي للمؤشر
المؤشر الأول	صافي الأقساط / حقوق المساهمين	المعدل النمطي لهذا المؤشر هو أقل من 200% الى أقل من 330%
المؤشر الثاني	صافي أقساط العام الحالي–صافي أقساط العام السابق / صافي أقساط العام السبق	المعدل النمطي ما بين 10% الى 30%.
المؤشر الثالث	الأقساط الصافية / اجمالي الأقساط	المعدل النمطي أكثر من 05%
المؤشر الرابع	المخصصات الفنية / الأصول السائلة	المؤشر النمطي أقل من 100%.
المؤشر الخامس	متوسط الدخل من الاكتتاب لسنتين / الدخل من الاستثمار	المعدل النمطي أكبر من 25%.
المؤشر السادس	الأرباح الاجمالية / متوسط حقوق المساهمين	المعدل النمطي أكثر من 5%.
المؤشر السابع	المخصصات الفنية–حقوق المساهمين / الأقساط الصافية	المعدل النمطي أكبر من 150%.
المؤشر الثامن	المخصصات الفنية / حقوق المساهمين	المعدل النمطي أكبر من 150%.

المصدر: ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص328- 331.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية

تختلف النسب المالية المطبقة في قطاع التأمينات الجزائرية عن تلك النسب التي جاء بها نظام **Early Warning system** ونظام Standard and poor وذلك لأن شركات التأمين الجزائرية مرتبطة بدرجة كبيرة بالقيود القانونية التي تحكم القطاع في الجزائر والهدف من هذه القيود هو ضمان صلابة مالية لشركات

التأمين بالإضافة إلى دعم ثقة المؤمن لهم كما أن الهدف الأساسي هو تدعيم ملاءة الشركة حتى تكون وباستمرار قادرة على الوفاء بالتزاماتها .

أولا: الملاءة المالية

تعرف الملاءة المالية لشركات التأمين يتوافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة[1]، أي القدرة المالية لشركة التأمين على سدسا التزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيد استحقاقها[2].

وتكمن أهمية الملاءة المالية في النقاط التالية[3]:

- حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحدد.
- ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

وتتمثل نسب الملاءة المالية لشركات التأمين فيما يلي:

$$\text{كفاية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي التعويضات}}$$

تعد كهامش أمان المؤمن لهم إذا كانت مرتفعة أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو الإفلاس.

$$\text{الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأوراق المالية المستثمرة}}$$

تقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

---

[1]Christian Sainrapt, Dictionnaire General de l'Assurance, Arcature, Paris,1996, p1297.

[2]عيد أحمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين**، دار صفاء للطبعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2011، ص29.

[3]هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص46.

$$\text{علاقة رأس المال بالاستثمارات} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر الاستثمار.

$$\text{الأصول الثابتة الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة.

$$\text{التعويضات للأرصدة التقنية} = \frac{\text{التعويضات}}{\text{الأرصدة التقنية}}$$

تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث حيث يستحسن أن تقترب من الواحد.

يمكن تعريف هامش الملاءة على أنه مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أية التزامات والذي يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن لهم[1]، وتتضمن النسب التالية:

$$\text{هامش الملاءة} = \text{رأس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطات} + \text{الأرصدة المقننة} + \text{الترحيل من جديد}$$

$$\text{هامش الملاءة بالنسبة للحد الأدنى بالنسبة للأرصدة التقنية} = \frac{\text{الحد الأدنى للأرصدة التقنية}}{\text{هامش الملاءة}}$$

حيث:

$$\text{الحد الأدنى بالنسبة للأرصدة التقنية} = \text{الأرصدة التقنية} \times 15\%$$

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص57.

يجب أن يكون هذه النسبة تساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية*.

$$\text{هامش الملاءة بالنسبة للحد الأدنى بالنسبة لرقم الأعمال} = \frac{\text{الحد الأدنى بالنسبة رقم الأعمال}}{\text{هامش الملاءة}}$$

حيث:

$$\text{الحد الأدنى النسبة لرقم الأعمال} = \text{رقم الأعمال} \times 20\%$$

يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.

ثانيا: نسب المردودية

تعد المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، والمردودية تعني قدرة الأموال الموظفة أو المستثمرة على تحقيق عوائد مالية[1].

حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة تجاه متعامليها أما ارتفاعها فيعبر على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين، وتتمثل نسب المردودية في ما يلي[2]:

$$\text{المصاريف الذاتية} = \frac{\text{الرواتب وملحقاتها}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تأتي الرواتب وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف لذا يتم مقارنتها مع إجمالي الأقساط حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم بها شركات التأمين.

$$\text{إجمالي الايرادات إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

* الأرصدة التقنية: هي عبارة عن مبالغ مالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر الدورة لمقابلة الخسائر

[1] الأرقم عبد الحفيظ، **التحليل المالي (الجزء الأول)**، مطبوعة الجامعية، جامعة منتوري بقسنطينة، 1999،ص 35.

[2] سليمة طبايبية، مرجع سابق ص84.

تحقق الأصول إيرادات وعوائد لا يستهان بها في شركات التأمين من خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية التزاماتها تجاه المؤمن لهم.

$$\text{إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي المصاريف}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدمتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانيتها أي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار أموالها.

$$\text{نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها.

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وتعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمرة.

ثالثا: نسب السيولة

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحذر في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين وأهم هذه النسب نجد[1]:

$$\text{الخصوم إلى الأصول السائلة} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول السائلة}}$$

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية الحد المقبول لهذه النسبة هو 105%.

[1] سليمة طبايبية، مرجع سابق ص83 .

$$\text{الالتزامات المقننة للأصول السائلة} = \frac{\text{الالتزامات المقننة}}{\text{الأصول السائلة}}$$

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة الالتزامات المقننة[**] والمعدل المقبول هو 100%.

$$\text{الاحتياطات التقنية} = \frac{\text{التغير في الأحتياطي للسنة الواحدة}}{\text{فائض العام السابق}}$$

تعتبر مؤشرا لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25%.

$$\text{رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل} = \frac{\text{رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}}$$

تفرق هذه النسبة بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل والحد الأقصى هو 40%.

رابعا: نسب الربحية

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفعالية الشركة لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها أجل طويل في السوق سيكون مهددا ومن أهم نسب الربحية نجد[1]:

$$\text{عائد الإستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الإستثمار}}{\text{قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق}}$$

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين وحدها الأدنى المقبول هو 2%.

[**] **الالتزامات المقننة:** تمثل التزامات شركات التأمين اتجاه المؤمن لهم.

[1] سليمة طبايبية، مرجع سابق ص82.

$$\text{التغير في الفائض} = \frac{\text{معدل الفائض للعام الحالي} - \text{معدل الفائض العام السابق}}{\text{معدل الفائض للعام السابق}}$$

تعبر هذه النسبة عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه تتراوح بين -10% إلى +05 %.

خامسا: نسب النشاط

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد الأرباح من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة والجدول التالي يبين أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمين[1]:

[1] سليمة طبابيية، مرجع سابق ص82 .

جدول رقم (2–8): نسب النشاط لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الأقساط إلى حقوق المساهمين	صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين	تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية وكلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر وبحد أقصى 300%.
الاحتفاظ بأقساط التأمين	الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط	تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول هو أكثر من 50%.
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي	تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم الأعمال.
تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال الإجمالي–رقم أعمال الوكلاء العاملون	تسمح من معرفة تكلفة اليد العملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين	تبين معدل أجور المستخدمين المقدم
إنتاجية المستخدمين	رقم الأعمال الإجمالي–رقم أعمال الوكلاء العاملون / عدد المستخدمين	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	حقوق على المؤمن لهم / رقم الأعمال الإجمالي	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.
التوظيفات المالية		معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

المصدر: سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين**، جامعة قالمة الجزائر، تاريخ التحميل:2017/01/10 ، ص82.

خلاصة:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الفورية في الإدارة المالية فهي جزء من تقييم الأداء الكلي للشركة بحث تتيح لها إمكانية التعرف على مركزها المالي، تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة لرفه وتحسين مستوى الأداء.

ويستند تقييم الأداء لشركات التأمين على مؤشرات ومعايير اقتصادية لقياس أدائها وتعتبر مؤشرات الأداء المالي أحد أهم هذه المعايير كما تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة كل شركة إذ تختلف مؤشرات الشركات الاقتصادية عن المالية وهذا راجع إلى نوعية الخدمات التي تقدمها كل منها، ومما سبق نلاحظ أنه يتم تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية عن طريق مؤشرات اقتصادية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أما شركات التأمين فتقيم أدائها المالي عن طريق مؤشرات مالية خاصة بها والمتمثلة في نسب الملاءة المالية، نسب السيولة ونسب الربحية وكذلك نسب المردودية ونسب النشاط ومن خلال الفصل الثالث والجانب التطبيقي من دراستنا سنحاول التوضيح أكثر لكيفية وآلية عمل هذه المؤشرات وكيف تساعدنا في عملية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

الفصل الثالث

دراسة حالة شركة أليانس

للتأمينات الجزائرية خلال الفترة

2012-2015

تمهيد:

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط دراستنا النظرية والتي تمكنا من خلالها التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بشركات التأمين حيث يعتبر التأمين المنتج الوحيد لهذه الخدمة وكذا كيفية تقييم أداءها المالي باستعمال أدوات التحليل المالي الخاصة بهذا النوع من النشاط بحكم خصوصية استعماله لنظام محاسبي خاص به ومن أجل توسيع وترسيخ استخدام هذه الأدوات في الواقع سنحاول إسقاطه وإعطائه بعدا عمليا من خلال دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية على اعتبارها الشركة ذات الأسبقية في الميدان التأميني وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلى سمعتها التجارية الحسنة على الصعيد الوطني.

وسوف نقوم في حدود ما هو متاح لدينا من معلومات والتي تضمنتها التقارير السنوية لشركة أليانس للتأمينات على مستوى كلي وخلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015 بدراسة وتقييم أدائها المالي.

المبحث الأول: تقديم عام شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية باعتبارها الشركة محل الدراسة وعرض هيكلها التنظيمي والتطرق إلى أهم المنتجات التي تقدها الشركة مع إبراز رأس مالها ومراحل دخولها البورصة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2015.

المطلب الأول: تعريف شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وتطور رقم أعمالها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف وتقديم شامل لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية وكذلك نشأتها وتطور رقم أعمالها.

أولا: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

أليانس للتأمينات هي شركة مملوكة للقطاع الخاص ذات أسهم برأسمال وطني تأسست في جويلية 2005 بموجب الأمر رقم (95-07) المؤرخة في 25 جانفي 1995 والصادر عن وزارة المالية والمتعلقة بفتح سوق للتأمينات وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة في المرسوم رقم (05- 122) باشرت الشركة نشاطها سنة 2006.

أليانس للتأمينات هي شركة تختص في تأمين جميع الفروع وهي مملوكة من قبل القطاع الخاص، تحظى الشركة أكثر من 400 ألف مؤمن حيث يقدر رأس مالها بـ 1.160.902.200 دج على شكل 5.804.511 سهم بقيمة اسمية تقدر بـ 200 دج للسهم.

ثانيا: تطور رقم أعمال شركة أليانس للتأمينات

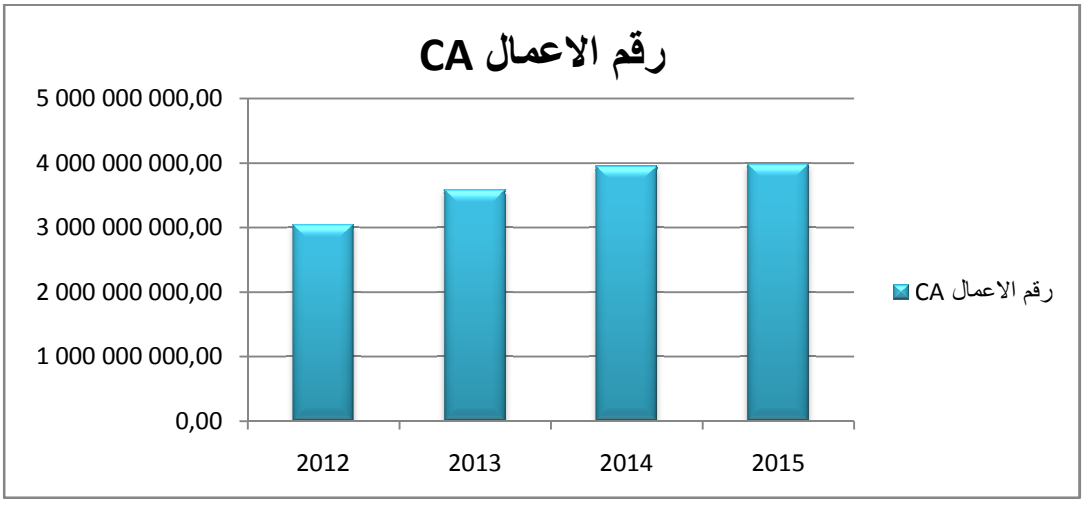
حققت شركة أليانس للتأمينات تطورا ملحوظا في رقم أعمالها والشكل الموالي يبين تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2012-2015:

جدول رقم(3-1): تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2012-2015

رقم الأعمال CA				
2012	**2013**	**2014**	**2015**	
3 714 980 127,16	4 149 957 579,43	4 427 170 545,21	4 431 359 330,94	**اقساط مدفوعة**
0,00	0,00	0,00	0,00	**الاقساط المقبولة**
536 591 041,41	595 601 989,77	582 485 895,46	590 741 562,03	**الاقساط المتنازل عنها**
271 821 073,33	128 387 172,59	48 412 437,31	5 167 551,44	**اقساط مدفوعة مؤجلة صافية**
138 983 272,03	159 058 634,71	155 278 932,51	147 510 687,40	**عمولات مقبوضة**
0,00	0,00	0,00	0,00	**عمولات مدفوعة**
3 045 551 284,45	**3 585 027 051,78**	**3 951 551 144,95**	**3 982 960 904,87**	**رقم الاعمال CA**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015

الشكل رقم (3-1) تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2012 -2015



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

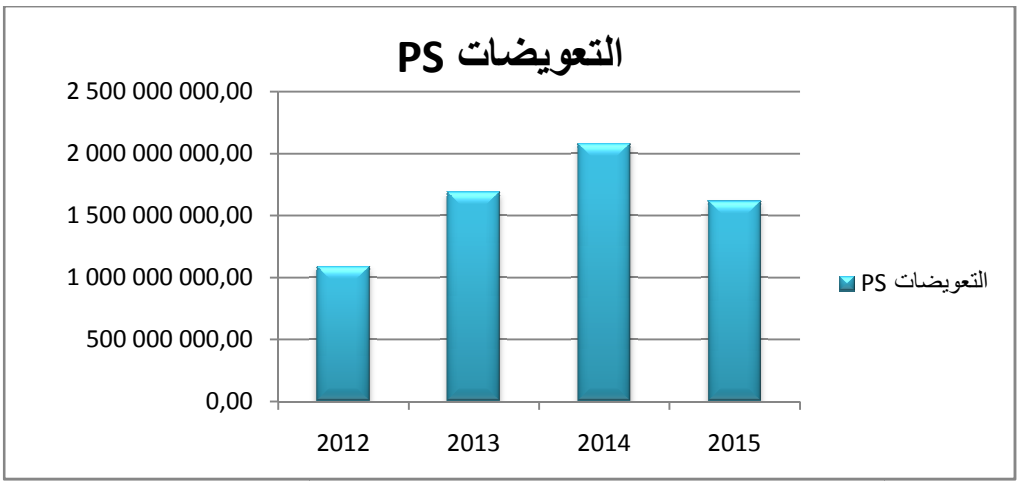
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن شركة أليانس حققت تطورا مستمرا في رقم أعمالها حيث قدر في سنة 2012 بـ **3 045 551 284,45دج**، وحققت زيادة في رقم أعمالها تقدر بـ**3 585 027 051,78** وذلك في سنة 2013، كما بلغ رقم أعمالها **3 951 551 144,95دج** في سنة 2014، وارتفع في سنة 2015 إلى أن بلغ **3 982 960 904,87** دج، وهذا ناتج عن مبالغ الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن لهم التي ارتفعت خلال سنوات الدراسة والتي تشكل الجزء الكبير في حساب رقم الأعمال وهذا ناتج عن التسويق الذي تتبعه لترويج منتجاتها التأمينية مما يدل على زيادة الحصة السوقية لشركة أليانس وهذا لإتباع الشركة لسياسة التوسعية.

جدول رقم(3-2): تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2012-2015

السنوات	التعويضـــــات PS			
البيـــــان	2015	2014	2013	2012
التعويضات على العمليات المباشرة	1 661 332 293,49	2 127 265 835,82	1 938 794 637,83	1 303 569 119,05
التعويضات على المقبولات	0,00	0,00	0,00	0,00
التعويضات على التنازل	44 507 710,37	47 348 633,46	248 597 387,32	214 455 552,47
التعويضات على إعادة التنازل	0,00	0,00	0,00	0,00
التعويضات PS	**1 616 824 583,12**	**2 079 917 202,36**	**1 690 197 250,51**	**1 089 113 566,58**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

الشكل رقم (3–2) تطور حجم التعويضات لشركة أليانس خلال الفترة 2012 –2015



المصدر:من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

عرفت الشركة خلال الفترة 2012-2015 المبينة في الشكل أعلاه أن حجم التعويضات سنة 2012 بلغ **1 089 113 566,58**دج أما في سنة 2013 فارتفع إلى **1 690 197 250,51دج** وفي سنة 2014 ارتفع حجم التعويضات ليصل إلى **2 079 917 202,36دج** وهذا ما يدل على أن الشركة تقوم بتسديد المطالبات والوفاء بالالتزامات اتجاه المؤمنين لهم وهذا ما يعكس إلى حد ما المجهودات المبذولة من قبل الشركة لتحسين صورتها ولزيادة الثقة فيها وبالتالي توطيد العلاقة مع العملاء في حين أن حجم التعويضات انخفض إلى **1 616 824 583,12دج** في سنة 2015 وهذا راجع إلى تدني قيمة التعويضات على العمليات المباشرة نتيجة إلى الخلل في تسعيرة التأمينات في المسؤولية المدنية فبعض الشركات ومنهم شركة اليانس لم تستطع أن تواكب وتيرة التعويضات لضعف الأقساط وأن الشركة تأخذ واحد دينار في المسؤولية المدنية وتعوض من 4إلى 5 دنانير وهذا مع الوقت خلق مشكلة كبيرة وكذلك تماطل الخبراء في إتمام عملهم وهذا سبب تراكم الملفات وعدم دفع التعويضات للمؤمنين لهم.

بالنسبة للزبائن المشتركين في الشركة نجد:

الجدول رقم (3–3) :الزبائن المشتركين بالشركة لسنة 2013

Catégorie		Code Assurance Cont
Particulier	أفراد	173295
Institution	مؤسسة	905
Ambassade	سفارات	23
Agence de Voyage	وكالات النقل	265
Société	شركات	52122
Banque	وكلات بنكية	175

المصدر: www.alliance assurances.com

نلاحظ أن هناك تنوع في زبائن الشركة والحاملين لوثائق التأمين من أفراد ومؤسسات وسفارات ووكالات نقل وشركات ووكلات بنكية وهذا راجع للسياسات التجارية والتطور الذي عرفته الشبكة التجارية لها على كامل التراب الوطني ووفاءها بالتزاماتها تجاه المؤمنين لهم.

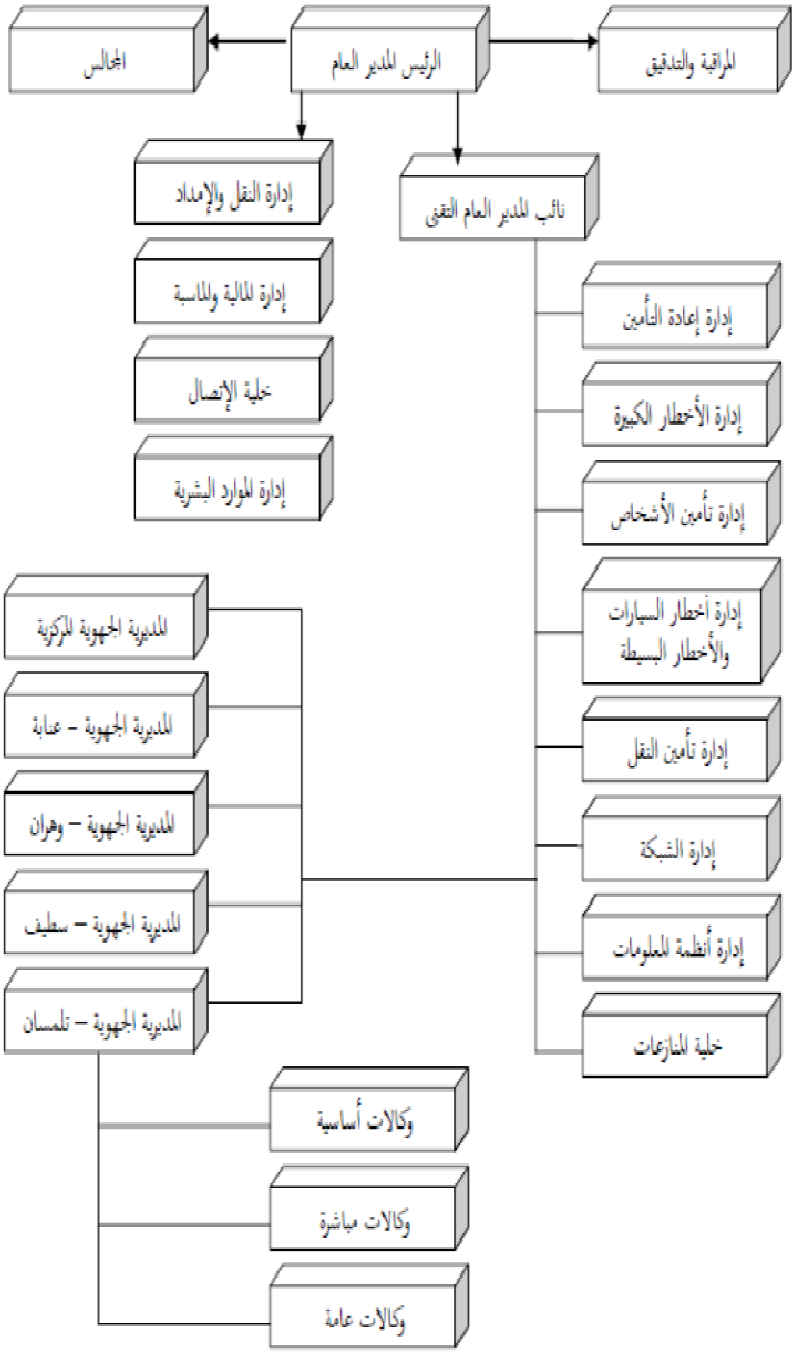
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة أليانس وأهم المنتجات التي تقدمها

إن أي شركة للقيام بعملها تحتاج إلى تنظيم عملياتها من أجل التنسيق بين جميع وظائفها ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية والتعرف على أهم المنتجات والخدمات التي تقدمها.

أولا: الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

أليانس للتأمينات متواجدة في جميع مناطق الجزائر ولقد عرفت شبكتها التجارية تطورا ملحوظا حتى نهاية سنة 2011 حيث تم افتتاح 193 مركز إنتاج مهيكلة إلى 11 وكالة رئيسية و29 وكالة مباشرة و59 وكيل عام و29 ملحقة موزعة على 36 ولاية ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3–3) الهيكل التنظيمي لشركة ألسنس للتأمينات الجزائرية



المصدر: العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، جامعة بسكرة، 2015–2016.

ثانيا: أهم المنتجات التي تقدمها شركة أليانس

حيث تقدم الشركة خدمات ومنتجات تأمينية حسب الطلب وحاجة التأمين وهذا كما يلي[1]:

1. التأمينات الموجهة للأفراد:

- السيارات بما فيها المساعدة.
- الحوادث الفردية.
- السفر(تأشيرة فضاء شنغن ووجهات أخرى، الحج والعمرة).
- الكوارث الطبيعية.
- الصحة والاحتياط

2. التأمينات المهنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، المهن الحرة، الحرفيين والتجار

- السيارات أسطول صغير أو كبير.
- المساعدة (أسطول كبير أو صغير).
- المخاطر المتعددة المهنية بما فيها المسوولية المدنية وضمنات أخرى.
- تأمين المجموعة.
- الكوارث الطبيعية، أضرار المياه.
- نقل البضائع بحرا، برا وجوا.

3. التأمين على الأخطار الصناعية (الشركات الكبرى)

- حرائق ومخاطر ملحقة.
- تحطم الآلات.
- المسؤولية المدنية العامة.
- المسؤولية المدنية المهنية.
- المسؤولية المدنية (المنتجات المسلمة).
- خسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطيم الآلات.
- خسائر منتجات مخزنة في غرفة التبريد.

[1] www.allianceassurances.com/présentation consulté le: 01-05-2017.

- سرق منتجات وسرقة الصندوق(الخزينة).
- تأمين أنظمة الإعلام الآلي الصغيرة.
- أسطول السيارات (أكثر من 51 سيارة).
- نقل البضائع بحري، بري، جوي.

4. التأمينات على البناء والأعمال الهندسية:

- المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين).
- المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، أو مقاولون في الإنجاز).
- جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات والتجهيزات.
- نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيزات الورشة.
- جميع أخطار شاحنات الورشات.
- المسؤولية المدنية للوفاة.
- الحوادث الفردية للعاملين في الورشات.
- تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات.

المطلب الثالث: رأس مال شركة أليانس ودخولها بورصة الجزائر

قدر رأسمال شركة أليانس للتأمينات فور انطلاق نشاطها بـ 500 مليون دج سنة 2006 ليصل في سنة 2009 إلى 800 مليون دج ويرجع سبب هذا الارتفاع في دمج الاحتياطات بقيمة 360 مليون دج ونظرا لسياسة الشركة التوسعية من جهة ووفقا للمرسوم (375- 09) الصادر في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي (344- 95) الصادر في 30 أكتوبر 1995 الذي يحدد الحد الأدنى رأسمال شركات التأمين قررت الشركة في الجمعية غير العادية في جويلية 2010 برفع رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام أين لجأت إلى بورصة الجزائر في 03 أكتوبر 2010 بعد منحها رخصة الدخول رقم 2010/02 من لجنة تنظيم عمليات البورصة[1].

تعتبر شركة أليانس أول مؤسسة من القطاع الخاص تدخل إلى البورصة ولقد بلغت الأموال التي تم رفعها 1.4 مليار دينار وقد اشترك في هذه عملية جمع بطاقات الاكتتاب البنوك التالية:

- القرض الشعبي الجزائري CPA مسؤول الفريق.
- بنك التنمية المحلية BDL.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.
- البنك الخارجي الجزائريBEA.
- البنك الوطني الجزائريBNA.
- صندوق الادخار والإحتياطCNEP.
- سوسيتي جينيرال الجزائرSGA.
- بي أن بي باريباBNP PARIBAS.

ولقد كان رأسمال هذه الشركة يبلغ قبل رفعه 100 مليون دج تم اكتتابها وتحريرها من طرف المساهمين الأتي ذكرهم:

[1] www.allianceassurances.com/présentation consulté le: 8-05-2017

الجدول رقم (3–4): الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها بورصة الجزائر

أسماء وألقاب المساهمين	عدد الأسهم	النسبة
حسان خليفاتي	2000000	%50
رشيد خيفاتي	600000	%15
رحموني محمد	560000	%14
عيساتي محمد	400000	%10
عربات المغرب ش.ذ.أ	200000	%5
أورحمون عبد الحكيم	160000	%4
إيترابا شركة ذات مسؤولية محدودة	60000	%1.5
إيجيترابا شركة ذات مسؤولية محدودة	20000	%0.5
المجموع	4000000	%100
دج	800000000	

المصدر: زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** –دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية– مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وجباية، جامعة جامعة ورقلة، 2011-2012، ص110.

وتسعى شركة أليانس إلى تحقيق جملة من الأهداف حيث اعتبر المدير العام لشركة أليانس للتأمينات فتح رأس مال الشركة عن طريق البورصة عملية تاريخية بالنسبة للشركة والسوق المالية كما أكد بأن هناك أهداف إستراتيجية ستتحقق من وراء العملية الأولى من نوعها في تاريخ السوق المالية الجزائرية ومن بين الأهداف التي ذكرها:

- رفع رأسمال الشركة تطبيقا لشروط قانون التأمينات2009.
- توسيع قاعدة الشركة بمساهمين جدد عن طريق الادخار العام.
- اقتسام الثروة الناجمة عن العملية من خلال إعطاء فرصة جديدة للجزائريين لتوظيف أموالهم عن طريق وسائل جديد للادخار.
- المساهمة في تفعيل بورصة الجزائر من قبل المتعاملين العموميين والخواص.

كما تسعى الشركة للوصول إلى الأهداف التالية:

- زيادة الحصة السوقية للشركة.
- ابتكار منتجات جديدة.
- توظيف مهارات جديدة وتحسين نظام الحوافز وقياس الأداء.
- زيادة التواصل مع المساهمين.

المبحث الثاني: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء المالي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

لدراسة وتحليل بيانات القوائم المالية لشركات من أجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات فإننا نستعمل التحليل المالي من أجل تقييم أداء الشركة في قياس كفاءتها الإنتاجية والإدارية ويتم هذا التحليل عن طريق استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين.

المطلب الأول: دراسة وتحليل الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تم التطرق في الجانب النظري إلى أهم النسب الخاصة بالملاءة المالية حيث تم حساب ثلاث نسب أساسية وذلك لعدم توفر المعطيات المالية ومن خلال هذا المطلب سوف يتم حساب أهم نسب الملاءة المالية.

أولا: حساب نسب الملاءة المالية

1. حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة

الجدول رقم (3 -5): حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة

السنوات / البيـــــان	نسبة كفاية الأموال الخاصة			
	2015	2014	2013	2012
الأموال الخاصة CP	**2 881 705 827,02**	**2 737 079 268,83**	**2 568 710 604,97**	**2 201 384 804,15**
رأس المال	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
الإحتياطات	141 214 908,44	105 677 916,53	92 134 837,14	92 134 837,14
النتيجة الصافية	363 021 284,57	355 369 919,28	367 325 800,82	232 934 936,67
الترحيل من جديد	171 755 454,01	70 317 253,02	-96 464 212,99	-329 399 149,66
إجمالي التعويضات PS	**1 616 824 583,12**	**2 079 917 202,36**	**1 690 197 250,51**	**1 089 113 566,58**
نسبة كفاية الأموال الخاصة CP/PS	178,2324352	131,5955878	151,9769722	202,1262862

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية في انخفاض محسوس حيث بلغت سنة 2012 بنسبة **202%** لتنخفض هذه النسبة سنة 2013 إلى **151%** كما انخفضت هذه النسبة في سنة 2014 حيث قدرت بـ **131%** في حين ارتفعت النسبة سنة 2015 وقدرت بـ **178%**.

2. **حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة**

الجدول رقم (3 –6): حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة

السنوات / البيـــــــان	نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة			
	2015	2014	2013	2012
الأصول الثابتة IC	**1 274 306 305,40**	**926 733 446,06**	**1 042 477 173,14**	**1 023 195 652,25**
أراضي	302 943 100,00	78 943 100,00	78 943 100,00	78 943 100,00
مباني	606 773 017,80	620 479 411,97	643 185 806,14	647 883 198,60
أصول ثابتة أخرى	302 240 599,10	222 210 517,96	216 322 440,48	226 742 639,01
الأصول المتنازل عنها	55 958 400,00	–	–	–
الأصول المتداولة	6 391 188,50	5 100 416,13	104 025 826,52	69 626 714,64
الأموال الخاصة CP	**2 881 705 827,02**	**2 737 079 268,83**	**2 568 710 604,97**	**2 201 384 804,15**
الأصول الثابتة للأموال الخاصة IC/CP	**44,22055483**	**33,85848034**	**40,58367537**	**46,47963638**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012–2015.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة في تذبذب دائم حيث بلغت النسبة سنة 2012 بـ **46%** لتنخفض سنة 2013 إلى **40%** في حين انخفضت هذه النسبة سنة 2014 إلى **33%** أما في سنة 2015 عرفت هذه النسبة ارتفاع محسوس قدر بـ **44%**.

3. حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية

الجدول رقم (3 -7): حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية

السنوات / البيـــــان	نسبة التعويضات للأرصدة التقنية			
	2015	2014	2013	2012
التعويضات **PS**	1 616 824 583,12	2 079 917 202,36	1 690 197 250,51	1 089 113 566,58
الأرصدة التقنية **PT**	2 151 956 921,39	2 559 879 047	2 497 019 768,55	2 532 719 976,66
نسبة التعويضات للأرصدة **PS/PT**	**75,13275787**	**81,25060459**	**67,68858108**	**43,00173634**

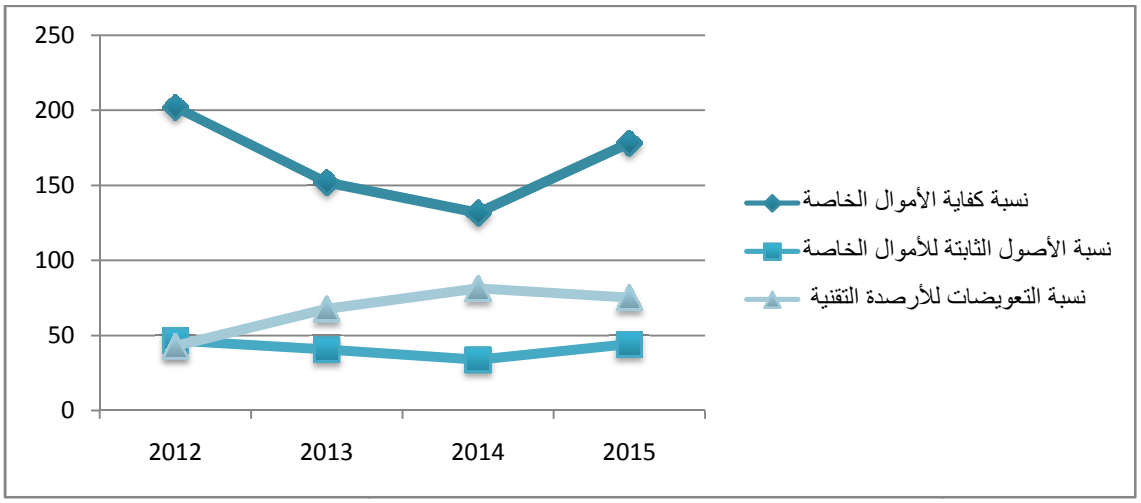
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التعليق:

من خلال الجدول نجد أن نسبة التعويضات للأرصدة التقنية في تزايد مستمر بحيث كانت النسبة سنة 2012 تقدر بـ **43%** لترتفع سنة 2013 بنسبة **67%** في حين ارتفعت النسبة إلى **81%** وذلك في سنة 2014 وفي سنة 2015 انخفضت هذه النسبة إلى **75%**.

التفسير:

الشكل رقم (3-4): تطور نسب الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة أليانس

من الشكل أعلاه يتبين أن نسبة كفاية رأس المال متذبذبة تارة منخفضة وتارة مرتفعة ويعود التذبذب الحاصل في هذه النسبة إلى حجم التعويضات التي تقدمها الشركة للمؤمن لهم أي كلما ارتفع حجم التعويضات انخفضت نسبة كفاية الأموال الخاصة وعموما يتضح لنا أن الشركة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير لتغطية التزاماتها اتجاه المؤمن لهم دون اللجوء إلى أموال الغير أي الأقساط.

أما فيما يخص نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة نلاحظ كذلك وجود تذبذب في حالة ارتفاع هذه النسبة يدل ذلك على أن الأموال الخاصة للشركة تغطي إجمالي الأصول الثابتة كما هو الحال في سنة 2012 حيث قدرت النسبة بـ **46%** أما في حالة انخفاض هذه النسبة يدل ذلك على أن الأموال الخاصة للشركة لم تغطي إجمالي الأصول الثابتة وذلك بسبب زيادة الاستثمار في الأوراق المالية بالأموال الخاصة كما هو الحال في سنة 2014.

أما بالنسبة لنسبة التعويضات للأرصدة التقنية فهي متزايدة باستمرار وبنسب متفاوتة وهذا يدل على أن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وهي الحالة الأحسن للشركة.

ثانيا: حساب هامش الملاءة المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

الجدول رقم (3 -8): هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

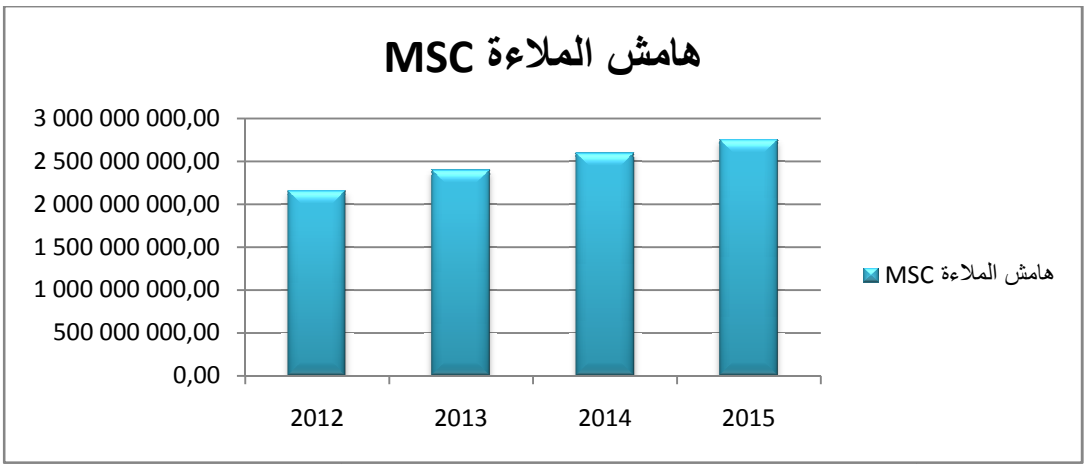
هامش الملاءة MSC				
السنوات / البيـــان	2015	2014	2013	2012
راس المال المدفوع	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
احتياطات	141 214 908,44	105 677 916,53	92 134 837,14	92 134 837,14
الترحيل من جديد	171 755 454,01	70 317 253,02	-96 464 212,99	-329 399 149,66
الأرصدة المقننة PR	230 982 818,58	214 616 226,84	194 726 029,49	185 255 601,43
هامش الملاءة MSC	**2 749 667 361,03**	**2 596 325 576,39**	**2 396 110 833,64**	**2 153 705 468,91**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن هامش الملاءة للشركة في تزايد مستمر خلال الفترة 2012- 2015 بحيث في سنة 2012 بلغ **2 153 705 468,91دج** وارتفع في سنة 2013 إلى **2 396 110 833,64دج**، وبقي على نفس الوتيرة أي في ارتفاع مستمر إلى غاية 2015 حيث قدر بـ **2 749 667 361,03دج**.

الشكل رقم (3-5): تطور هامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

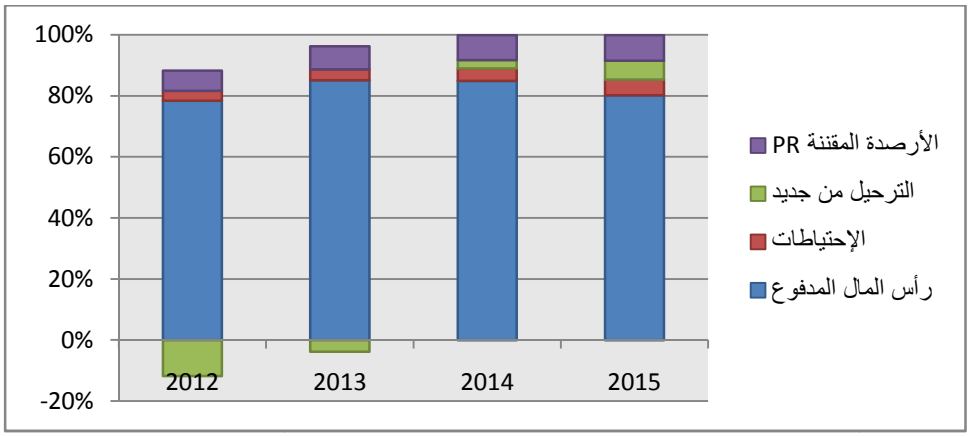


المصدر: من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

التفسير:

توفر هامش ملاءة كبير للشركة يحميها من الأخطار والأزمات الاقتصادية المفاجأة مثل:وجود حالة ركود في السوق المالي أو انخفاض في معدلات الفائدة أو تدهور في القيمة الحقيقية للاستثمارات ومن الشكل أعلاه يتضح أن هامش الملاءة للشركة يتزايد باستمرار من سنة إلى أخرى وترجع هذه الزيادات المتتالية إلى الزيادات المتتالية لعناصر المكونة له أي ارتفاع كل من الاحتياطات والترحيل من جديد وكذلك الأرصدة المقننة ما عدا رأس المال الذي بقي ثابت طيلة الفترة المدروسة وهذا ما موضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6): تطور العناصر المكونة لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

1. حساب الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

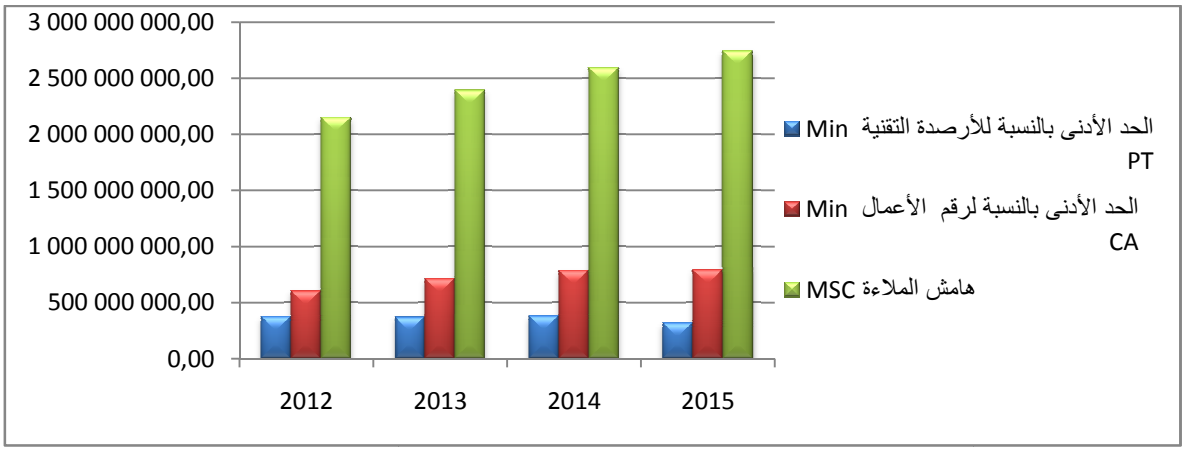
الجدول رقم (3 –9): الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

الحدود الدنيا للهامش الملاءة MSC				
البيـــان / السنوات	2015	2014	2013	2012
الارصدة التقنية PT	2151956921	2559879048	2497019769	2523719977
الحد الادنى بالنسبة للارصدة التقنية Min PT	**322 793 538,21**	**383 981 857,17**	**374 552 965,28**	**378 557 996,50**
رقم الاعمال CA	3 982 960 904,87	3 951 551 144,95	3 585 027 051,78	3 045 551 284,45
الحد الادنى بالنسبة لرقم الاعمال Min CA	**796 592 180,97**	**790 310 228,99**	**717 005 410,36**	**609 110 256,89**
هامش الملاءة MSC	2 749 667 361,03	2 596 325 576,39	2 396 110 833,54	2 153 705 468,91
هامش الملاءة بالنسبة للحد الادنى بالنسبة للارصدة التقنية	**8,52**	**6,76**	**6,40**	**5,69**
هامش الملاءة بالنسبة للحد الادنى بالنسبة لرقم الاعمال	**3,45**	**3,29**	**3,34**	**3,54**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012–2015.

ويمكن ترجمة هذه النتائج المتوصل إليها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-7): تطور الحدود الدنيا لهامش الملاءة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

التفسير:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هامش الملاءة المالية المحقق خلال السنوات المدروسة قد تجاوزت الهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة **15%** من الأرصدة التقنية وبعدد مرات التمثيل بلغت **5**مرات، **6**مرات، **7**مرات،**8**مرات على الترتيب ونفس الأمر بالنسبة للهامش الواجب تشكيله على أساس نسبة **20%** من رقم الأعمال حيث بلغ الهامش المحقق بـ **4**مرات في سنة 2012 و**3**مرات في كل من السنوات 2013-2014-2015 ومنه نستخلص بأن هامش الملاءة المالية مشكل بطريقة سليمة وبقيم كافية وفائض معتبر عن ما هو مطلوب قانونا في إطار قواعد الملاءة المالية في الجزائر ما يجعلها قادرة على مواجهة أي خطر مفاجئ في الوفاء على التزاماتها اتجاه ذوي الحقوق من حملة الوثائق والمساهمين.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل نسب المردودية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

من خلال هذا المطلب تم حساب أهم نسب المردودية لشركة أليانس وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2015 ومن بين هذه النسب: نتيجة الدورة الصافية إلى إجمالي الأصول (المردودية الاقتصادية ROA) وكذلك مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية ROE)

أولا: حساب نتيجة الدورة الصافية إلى إجمالي الأصول (المردودية الاقتصادية)

الجدول رقم (3 -10): نسب نتيجة الدورة الاقتصادية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

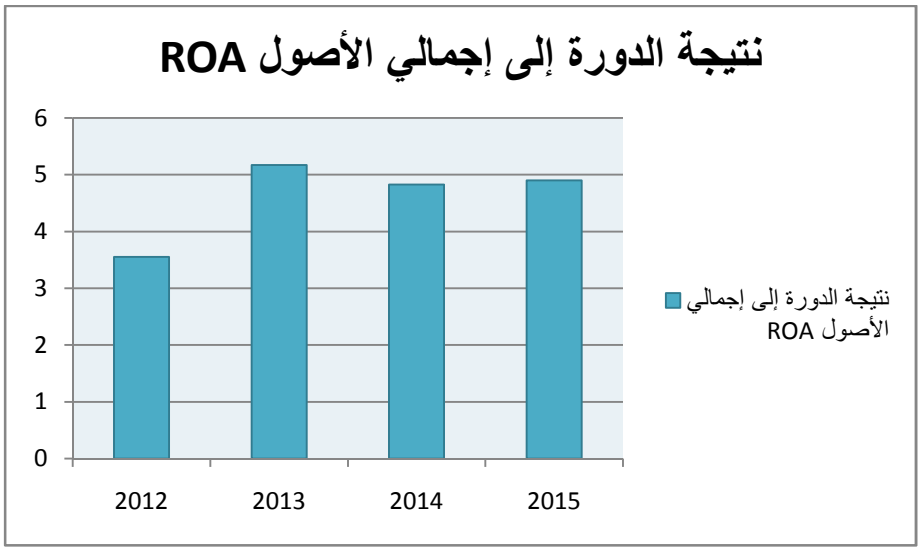
السنوات / البيـــان	نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول ROA			
	2015	2014	2013	2012
نتيجة الدورة الصافية RN	353 021 284,57	355 369 919,28	367 325 800,82	232 934 936,67
إجمالي الأصول TA	7 200 085 875,45	7 358 539 403,52	7 107 244 380,81	6 554 707 900,83
المردودية الاقتصادية RN/TA	**4.90**	**4,829354031**	**5,168329399**	**3,553704302**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التفسير:

تعبر المردودية الاقتصادية على نسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي أنها تحسب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال ومن الملاحظ أن المردودية الاقتصادية لشركة أليانس عرفت تذبذبا خلال الفترة المدروسة حيث بلغت نسبتها سنة 2012 بـ **3.55%** أما في سنة 2013 فارتفعت النسبة إلى **5.16%** وعرفت انخفاض في كل من السنتين 2014-2015 مقارنة بـ سنة 2013 ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع المستمر لنتيجة الدورة الصافية كما أن هذا الانخفاض الذي عرفته نسب المردودية الاقتصادية في السنتين الأخيرتين دليل على زيادة التكاليف وعدم قدرة المسيرين في التحكم فيها والشكل الموالي يوضح تطور المردودية الاقتصادية خلال الفترة 2012-2015.

الشكل رقم (3-8): تطور نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر:من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

ثانيا: حساب مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية)

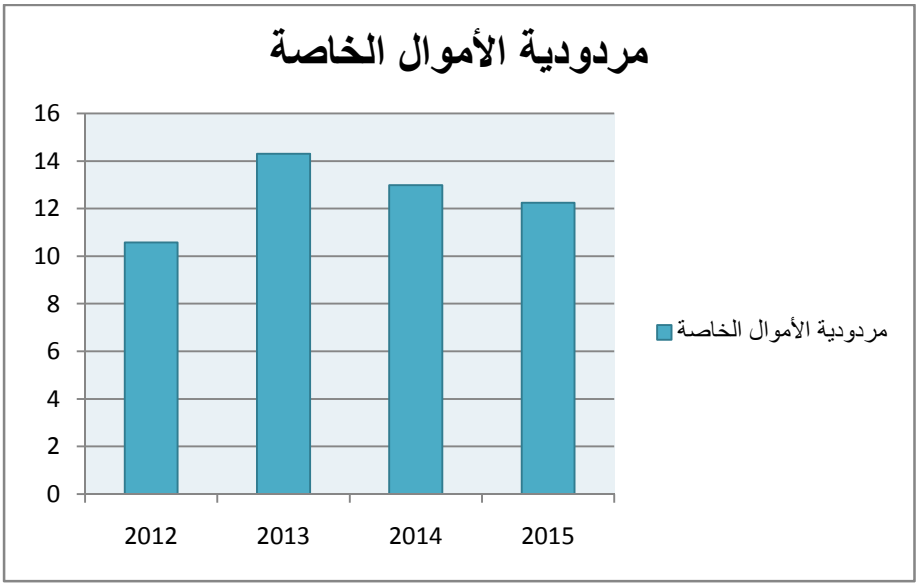
الجدول رقم (3 -11): مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

السنوات / البيـــــان	مردودية الأموال الخاصة			
	2015	2014	2013	2012
نتيجة الدورة الصافيةRN	353 021 284,57	355 369 919,28	367 325 800,82	232 934 936,67
الأموال الخاصةCP	2 881 705 827,02	2 737 079 268,83	2 568 710 604,97	2 201 384 804,15
مردودية الأموال الخاصةRN/CP	**12,25042755**	**12,98354503**	**14,30000718**	**10,58129121**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

والشكل التالي يوضح تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية:

الشكل رقم (3-9): تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

تعبر المردودية المالية على العلاقة بين النتيجة التي حققتها الشركة والأموال الخاصة فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب الشركة وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه نجد أن المردودية المالية لسنة 2012 بلغت حوالي **10%** أما في سنة 2013 ارتفعت النسبة إلى **14%** وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح لسنة 2013 قدره**14دج** وفي سنتي 2014-2015 شبه زيادة في المردودية المالية مقارنة بسنة 2013 بحيث بلغت نسبتها في كلا السنتين **12%**.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل النسب المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة في شركات التأمين وتم حساب نسب السيولة المالية: نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة ونسبة الخصوم إلى الأصول السائلة وكذلك نسب النشاط: نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال ونسبة تكلفة الحوادث.

أولا: حساب النسب المالية

الجدول رقم (3 -12): تطور الالتزامات المقننة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

الالتزامات المقننة ER				
البيان / السنوات	2015	2014	2013	2012
الارصدة التقنية PT	2 151 956 921,39	2 559 879 047,78	2 497 019 768,55	2 523 719 976,66
الارصدة المقننة PR	230 982 818,58	214 616 226,84	194 726 029,49	185 255 601,43
الالتزامات المقننة PT+PR	**2 382 939 739,97**	**2 774 495 274,62**	**2 691 745 798,04**	**2 708 975 578,09**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الالتزامات المقننة عرفت تذبذب خلال الفترة المدروسة حيث بلغت سنة 2012 حوالي **2 708 975 578,09**دج إلا أن في سنة 2013 حققت ارتفعا قدر بـ **2 691 745 798,04**دج وفي سنة 2015 انخفض حجم الالتزامات المقننة ليصل إلى **2 382 939 739,97**دج.

الجدول رقم (3 –13): معدل التمثيل الإجمالي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

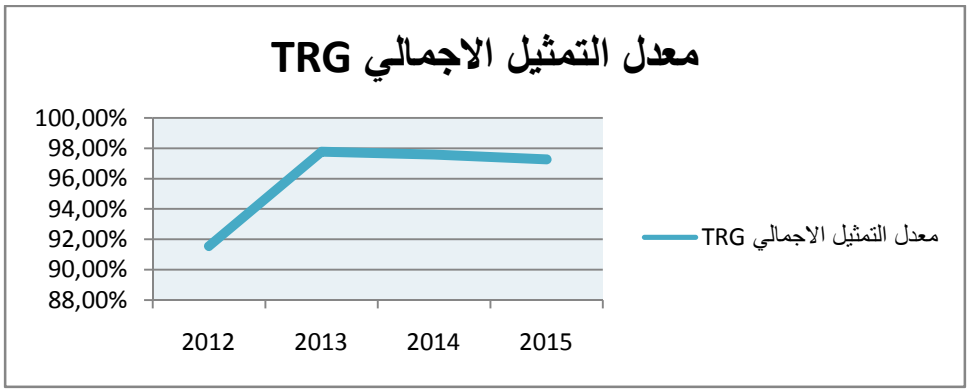
معدل التمثيل الإجمالي TRG				
البيـــان / السنوات	2015	2014	2013	2012
تمثيل الالتزامات (التوظيف) RER	2 317 842 165,68	2 707 074 488,48	2 631 716 425,76	2 479 914 026,12
الالتزامات المقننة ER	2 382 939 739,97	2 774 495 274,62	2 691 745 798,04	2 708 975 578,09
معدل التمثيل الاجمالي TRG	97,27%	97,57%	97,77%	91,54%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012–2015.

التفسير:

يتبن لنا من خلال الجدول أن نسب التغطية المحققة خلال فترة الدراسة مقبولة لأن تغطية التوظيفات للالتزامات المقننة كانت كلية مما يعكس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها مع تحقيقها لفوائض التغطية بحيث بلغ معدل التمثيل العام لسنة 2012 ما نسبته **91%** ثم ارتفعت النسبة إلى **97%** في كل من السنوات التالية: 2013 -2014- 2015 مع العلم أن الحد الأدنى الذي وضعه التشريع الجزائري هو **100%** إذن فمعدل التمثيل العام يتقارب مع المعدل المنصوص عليه وهذا يدل على أن التمثيل الإجمالي يغطي الالتزامات المقننة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–10): تطور مردودية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر:من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

1. حساب نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة

الجدول رقم (3 -14): نسبة المخصصات التقنية للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

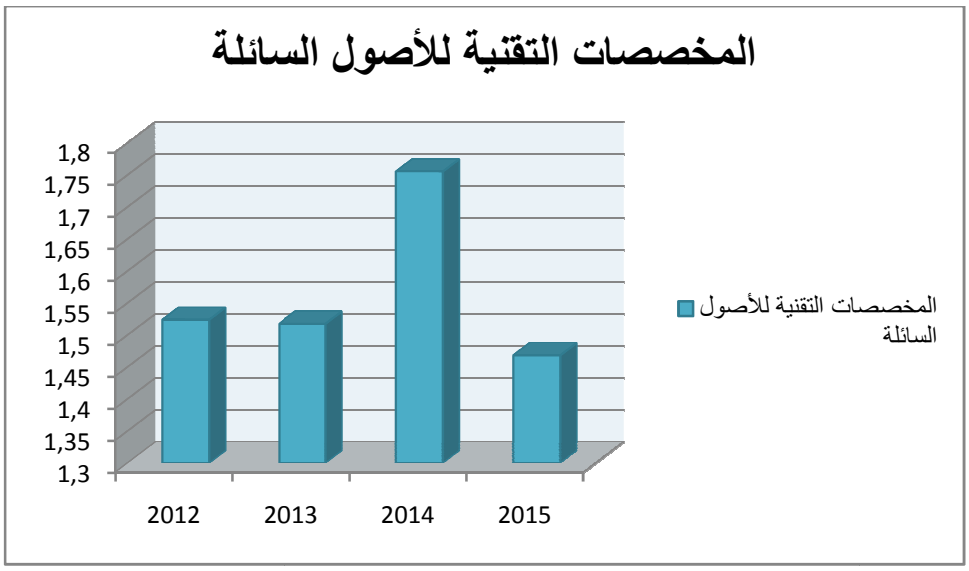
السنوات / البيـــان	المخصصات التقنية للأصول السائلة			
	2015	2014	2013	2012
الإلتزامات المقننة ER	**2 382 939 739,97**	**2 774 495 274,62**	**2 497 019 768,55**	**2 523 719 976,66**
الأصول السائلة	**1 622 650 765,78**	**1 580 248 502,58**	**1 645 221 547,19**	**1 655 898 808,95**
أصول جارية أخرى	910 000 000,00	1 024 000 000,00	1 279 092 237,28	1 373 972 237,64
الخزينة	712 650 765,78	556 248 502,58	366 129 309,91	281 926 571,31
المخصصات التقنية	**146,8547509**	**175,5733526**	**151,774074**	**152,4078623**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التفسير:

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة المخصصات التقنية قد فاقت المعدل المقبول قانونا أي بنسبة **100%** وأنها تتزايد باستمرار حيث بلغت في سنتي 2012-2013 ما يعادل **152%** و**151%** لترتفع في سنة 2014 إلى حوالي **175%** وهذا ما يعني على أن الشركة لا تتوافر ليها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات مما يدل على أن الشركة تحتاج إلى سيولة ولا تمتلك إلى نقدية كافية لتغطية احتياجاتها الدورية وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-11): تطور المخصصات التقنية للأصول السائلة



المصدر:من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

2. حساب نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة

الجدول رقم (3 -15): نسبة الخصوم للأصول السائلة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

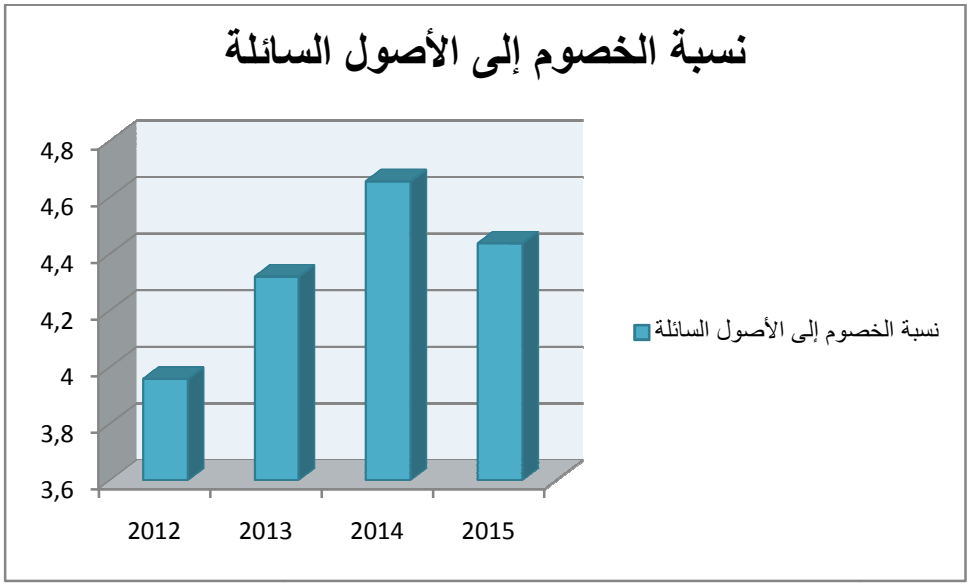
السنوات / البيـــان	الخصوم إلى الأصول السائلة			
	2015	2014	2013	2012
الخصوم	7 200 085 875,45	7 358 539 403,52	7 107 244 380,81	6 554 707 900,83
الأصول السائلة	1 622 650 765,78	1 580 248 502,58	1 645 221 547,19	1 655 898 808,95
الخصوم إلى الأصول السائلة	**443,7236913**	**465,6571034**	**431,9931497**	**395,8398826**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التفسير:

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة غير قادرة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية لأن نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة تجاوزت الحد المقبول**105%** خلال الفترة المدروسة وقدرت هذه النسبة بـ **395%** لترتفع بشكل كبير خلال سنة 2014 إلى ما يعادل **465%** مما يدل على أن معظم مواردها عبارة عن أصول ثابتة غير قابلة للتحول إلى سيولة غير أن هذه السيولة تكفي لتغطية المخصصات التقنية وهو ما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل رقم (3-12): تطور نسبة الخصوم إلى الأصول السائلة



المصدر:من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

ثانيا: حساب نسب النشاط

1. حساب نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال

الجدول رقم (3 –16): تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

السنوات / البيـــــان	تكلفة الحصول على رقم الأعمال			
	2015	2014	2013	2012
مصاريف التسيير	**1 708 299 904,70**	**1 520 052 266,70**	**1 891 490 611,89**	**1 336 634 273,95**
إستهلاكات أخرى	984 606 146,97	852 001 372,12	728 385 185,73	765 861 062,25
الرواتب	705 891 715,31	652 243 530,49	571 747 502,80	558 268 087,64
مصاريف التشغيل	17 802 042,42	15 807 364,09	591 357 923,36	12 505 124,06
رقم الأعمال	**3 982 960 904,87**	**3 951 551 144,95**	**3 585 027 051,78**	**3 045 551 284,45**
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	42,89020017	38,46722998	52,76084628	43,88808952

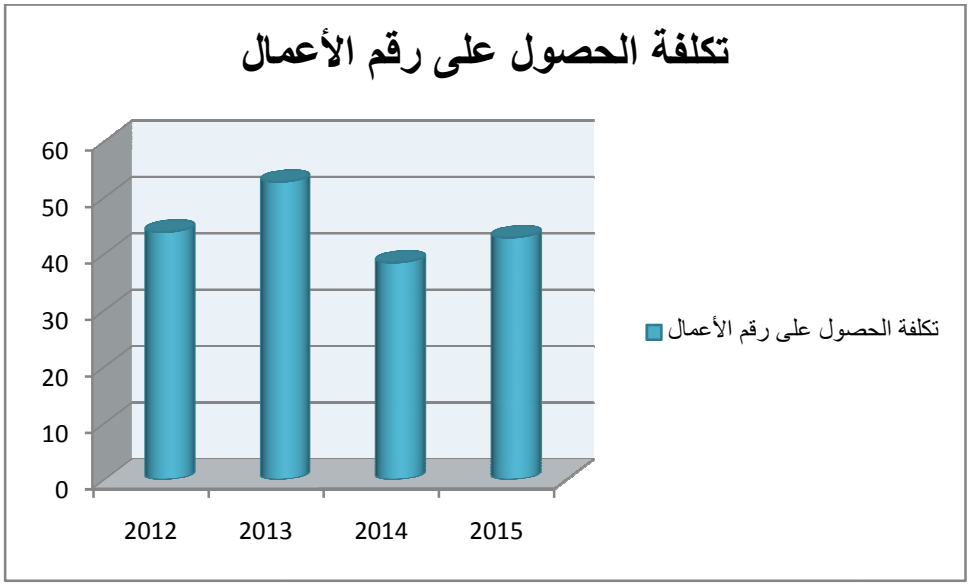
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012–2015.

التفسير:

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتبين أن نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال قد تتراوح بنسبة**43%** في سنة 2012 وبنسبة **52%** في سنة 2013 لتخفظ النسبة في سنة 2014 إلى **38%** وفي سنة 2015 عرفت إرتفاعا متفاوت يقدر بـ **42%** والذي يفسر بشروع الشركة في تحويل رواتب

مستخدميها من الثبات إلى التغيير وذلك وفقا لرقم أعمالها المحقق وكذا تسريح عمالها مقابل تعويضات تدفعها لهم مما يعني أن الشركة تعمل على ضغط مصاريفها لتحقيق عوائد وتعمل على تحسين مستوى أدائها باللجوء إلى الشبكة غير المباشرة والمتكونة من الوسطاء نظرا لانخفاض تكلفتهم بالمقارنة مع الوكالات المباشرة.

الشكل رقم (3-13): تمثيل تكلفة الحصول على رقم الأعمال لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر:من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

2. حساب نسبة تكلفة الحوادث

الجدول رقم (3 -17): تكلفة الحوادث لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

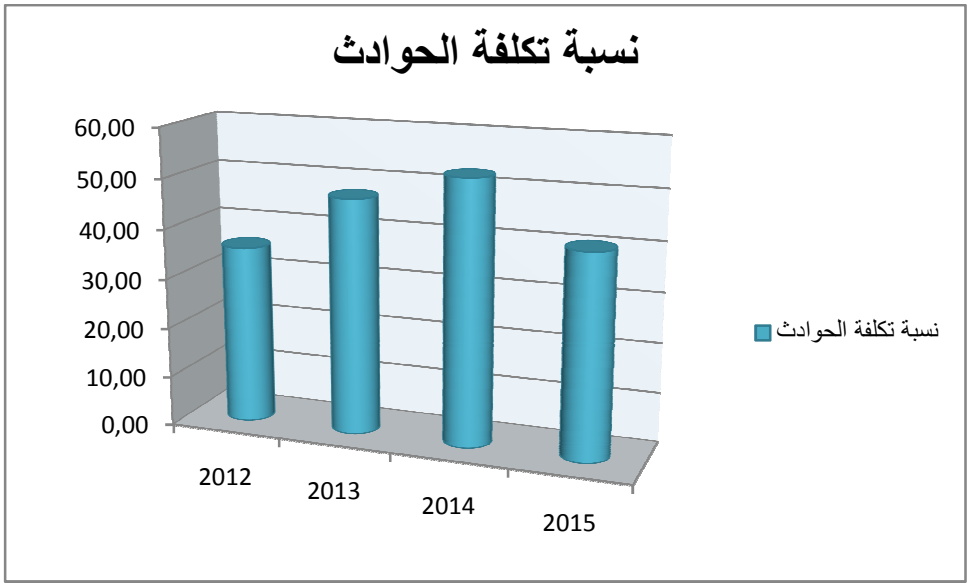
تكلفة الحوادث				
السنوات / البيـــان	2015	2014	2013	2012
التعويضات PS	1 616 824 583,12	2 079 917 202,36	1 690 197 250,51	1 089 113 566,58
رقم الاعمال CA	3 982 960 904,87	3 951 551 144,95	3 585 027 051,78	3 045 551 284,45
تكلفة الحوادث PS/CA	**40,59**	**52,64**	**47,15**	**35,76**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.

التفسير:

من خلال الجدول أعلاه يبين أن نسبة تكلفة الحوادث تتزايد من سنة إلى أخرى فأعلى نسبة لها كانت في سنة 2014 قدرت بـ **52%** وأقل نسبة لها كانت في سنة 2012 قدرت بـ **35%** ونلاحظ أن هذه النسب مرتفعة مما يعني أن الشركة تجد صعوبة في تغطية تكاليف التسيير.

الشكل رقم (3-14): تمثيل نسبة تكلفة الحوادث لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة الإعتماد على برنامج Excel

خلاصة:

خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع.

تم اختيار شركة أليانس للتأمينات الجزائرية حيث تمت الدراسة اعتمادا على قوائمها المالية وتحليل أدائها المالي خلال الفترة الممتدة ما بين2012-2015 باستعمال مؤشرات الخاصة بشركات التأمين وحاولنا تحليل الوضعية المالية للشركة وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- شهدت الشركة تزايد مستمر لرقم أعمالها وهذا راجع لكبر حجم نشاط الشركة ونوعية الخدمات التي تقدمها مما يعني أنها تتمتع بوضعية مالية جيدة.
- تتمتع الشركة بملاءة مالية جيدة خلال فترة الدراسة من خلال احترامها لنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 343/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 المتعلق بقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها أو ما يسمى بهامش الملاءة، هذا ما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مما يضمن لها مواجهة الفشل باسترداد جزء من أموالها المستثمرة ومن ثمة زيادة ثقة العملاء.
- ومن خلال تحليلنا لنسب المردودية وجدنا أن النتيجة الصافية هي المحرك الأساسي لهذه النسب حيث أنه كلما زادت النتيجة انعكس ذلك بالإيجاب على نسب المردودية.

الخاتمة العامة



الخاتمة العامة:

في ختام هذا البحث بشقية النظري والتطبيقي تبين لنا أن التأمين من وسائل الأمان التي يعتمد عليها المؤمن للتخفيف من القلق والخوف من حدوث الخطر الذي قد يصيبه في نفسه أو في ممتلكاته في ذات الوقت يتحمل مقابل ذلك تكاليف مالية، وتعتبر شركات التأمين السبيل الوحيد لحماية الأفراد والمنشات ضد مختلف الأخطار التي تهددهم إلا أن شركات التأمين تتميز عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها فهي تحصل أقساطها (إيراداتها) قبل أن تعرف حجم تعويضاتها (تكاليفها) إضافة إلى أنها تواجه مخاطر مختلفة في نشاطها التقني (التأميني) أو نشاطها المالي (التوظيفات) وعليه حتى تتمكن الشركة من النمو والاستمرارية يتوجب عليها تقييم أدائها المالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعية المالية للشركة.

يعد تقييم الأداء المالي ذو أهمية لكل الشركات سواء كانت صناعية،تجارية أو خدماتية إلا أن أهميته تكون أشد في المجال التأميني إذ أن إي اختلال في الهيكل المالي للشركات التأمينية قد يعرضها للخطر ويعرقل مسار حياتها.

ولهذا فإن دراسة النسب المالية للشركة قد يقيها من خطر الإفلاس لذا من خلال بحثنا حاولنا العرض أهم النسب المطبقة في شركات التأمين بحيث أصبحت دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين من الأمور الواجبة والضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم وضمان نجاح نشاط هذه الشركات واستمراريتها حيث تم التوصل من خلال البحث أنه لضمان وفاء شركات التأمين لالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المقررة ينبغي عليها:

- تكوين هامش ملاءة مناسب الذي يتكون أساسا من الأموال الخاصة ليحمي الشركة من النتائج الاستثنائية وغير المتوقعة.
- تحديد الالتزامات المقننة لمختلف الأخطار المؤمن عليها وتقييمها بشكل دقيق كونها توجه للوفاء بالتزامات الشركة اتجاه المؤمن لهم.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**

تقيم الأداء المالي هو عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة والمعيارية ومن ثم حصر الانحرافات المكية والنوعية بينهما إن وجدت وبالتالي تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية ويهدف تقيم الأداء المالي أساسا في الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:**

من المؤكد أن شركات التأمين تهدف إلى تحقيق ربح بالدرجة الأولى وهذا لا يعني أنها تتبع نفس أدوات تقييم الأداء المالي التي تتبعها المؤسسات الاقتصادية فمن خلال ما تم التطرق إلية لوحظ أن شركات التأمين تعتمد على أدوات تختلف عن التي تعتمدها هذه الأخيرة أي أنها تتصف بالخصوصية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الثالثة:**

من خلال الفصل التطبيقي والدراسات السابقة لوحظ وجود علاقة طردية بين هامش الملاءة ومردودية الشركة أي كلما زادت الشركة من حجم رأس المال أو وضع إستراتيجية مناسبة في طرح الاكتتابات وتحقيق معدل مقبول من الكوارث والتحكم في التكاليف كلما انعكس ذلك بالإيجاب على مردودية الشركة وهذا ما يبرهن صحة الفرضية الثالثة والتي تؤكد وجود أداء مالي جيد في الشركة.

نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة النظرية:

- التأمين إستراتيجية جيدة لأنه يحمي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الأخطار المحتمل حدوثها والحفاظ على ممتلكاتهم.
- تعتبر شركات التأمين الضامن للمشروعات الاقتصادية وبالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي.
- تسعى دائما شركات التأمين إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية
- إن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين إنما يتوقف على الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تعترضها وكيفية معالجتها
- لكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية لابد أن تسير على أسس تجارية في بيئة تنافسية وأن تكون ذات إدارة داخلية قوية بوضع أساسيات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق فوائد معتبرة لمواجهة الأخطار.
- تقييم الأداء المالي يساعد على معرفة الوضعية المالية للشركة.
- تقييم الأداء لشركات التأمين هي التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والاجتهاد والتقدم والاستقرار ومحاولة تميزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلية والخارجية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- شهد رقم أعمال شركة أليانس قيم متزايدة مما يعني أن الشركة في وضعية مالية جيدة.
- كلما زاد هامش الملاءة المكون كلما أدى إلى زيادة قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها.
- الشركة تتمتع بملاءة ومردودية جيدة حيث نجد أنها تحترم إلزامات الملاءة المفروضة.

التوصيات:

- فتح المجال لشركات التأمين الخاصة سواء الأجنبية أو المحلية للاستثمار في الجزائر للمساهمة في تنويع الأنشطة التأمينية لدعم القطاع المحلي ولتطوير المنافسة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.
- ضرورة قيام شركات التأمين الجزائرية بتوسيع صلاحية تطبيق النسب المالية حتى تحظى بأهمية كبيرة في هذه الشركات مثلها مثل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- ضرورة تبني شركات التأمين مبدأ الشفافية والإفصاح من أجل تسهيل عملية الحصول عليها من طرف المستفيدين منها.
- يجب على شركة التأمين أن تضع نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة.
- توصية الشركة بتنظيم دورات تكوينية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية ولا سيما في المجال التسويقي للعمل التأميني
- التوصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند تدريس مادة التحليل المالي.

أمّا فيما يخص التوصيات المقدمة للشركة محل الدراسة تتمثل في:

- التوصية إلى الشركة بتنويع استثماراتها إلى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها.
- احترام القواعد الاحترازية خاصة عند تشكيل الالتزامات المقننة إضافة إلى هامش الأمان الذي يعد بمثابة خط الدفاع الأخير أو الورقة المضمونة في يد شركة التأمين
- التوصية بالشركة باعتماد على الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ لاسيما تلك المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر العامة المتعلقة بالتأمين ومخاطر الاستثمار.

وفي الأخير نوصي بإجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وهذا بدفع بعجلة نمو القطاع التأميني في الجزائر من خلال وجود شركات ذات ملاءة مالية قوية قادرة على مواجهة كل الالتزامات المستقبلية الناتجة عما قد يتحقق من مخاطر الأمر الذي يزيد من ثقة المستهلك الجزائري (المؤمن له) ويوسع من ثقافة التأمين عنده وينعكس ذلك بالإيجاب على تطور سوق التأمين الجزائرية.

في نهاية بحثنا نرجوا قد ألممنا بمختلف الجوانب الأساسية لموضوع دراستنا

قائمة المراجع



أولا: المراجع بالغة العربية

I. الكتب:

1. ابراهيم أبو النجا، **التأمين في القانون الجزائري**، ديوان المدبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1980.
2. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.
4. إبراهيم محمد المحاسنة، ادارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
5. أحمد شرف الدين، أحكام التأمين (دراسة في القانون والقضاء المقارنين)، الطبعة الثالثة، مصر، 1991.
6. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003.
7. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان –الأردن 2011.
8. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت، المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
9. الأرقم عبد الحفيظ، التحليل المالي (الجزء الأول)، مطبوعة الجامعية، جامعة منتوري بقسنطينة، 1999.
10. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
11. بديعة غلاييني، عدنان ضناوي، التأمين من الخطر، دار المعارف العمومية، طرابلس، 1992.

12. بهاء بهيج شكري، اعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن.

13. توفيق محمد عبد المحسن، اتجاهات حديثة في التقييم والتمييز في الأداء (ستة سيجما وبطاقة القياس المتوازن)، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، 2005.

14. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقي العلمي، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.

15. جرادات حسني عبد العزيز، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

16. جورج ريجدا، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ، الاسكندرية، 2006.

17. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2008.

18. حسين شحاته، محمد أحمد، الوجيز مشروعية التأمين وأنواعه، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

19. حمزة شودار، بالرقي تيجاني، شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

20. حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2004.

21. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

22. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010.

23. دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2007.

24. رمضان أبو السعود، أصول التأمين، دار المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000.

25. زياد رمضان، مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

26. السعيد عبد الرزاق بن حسين، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.

27. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية،2000.

28. سلمان زيدان، ادارة الخطر والتأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

29. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار. التمويل. التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2006.

30. شهاب أحمد جاسم العنبكي، المبادئ العامة للتأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

31. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.

32. طالب علاء فرحان، ايمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2011.

33. طه طارق، إدارة الأعمال (منهج حديث معاصر)، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2007.

34. عبد الإله نعمت جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

35. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد – عقود الغرر عقود المقامرة والرهان وعقد التأمين- دار احياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، لبنان، 1998.

36. عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، درا النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

37. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2000.

38. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1999.

39. عبد القادر العطير، التأمين البري في التشريع (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

40. عبد اللة قويدر الواحد، ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، الجزائر.

41. عبد الهادي السيد، محمد تفي الحكيم، عقد التأمين حقيقة مشروعة –دراسة مقارنة- بيروت – لبنان، 2003.

42. عز الدين فلاح، التأمين مبادئه وأنواعه، دار الأسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

43. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، دار الحامد، عمان 1990.

44. علي محمود بدوي، التأمين – دراسة تطبيقية- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

45. علي مشقابة وآخرون، إدارة الشحن والتأمين، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

46. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

47. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، دار صفاء للطبعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، 2011.

48. عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ادراة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.

49. فؤاد مجيد كرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، 2001.

50. كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية (العولمة والمنافسة)، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

51. محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

52. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014.

53. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي(شركات وأسواق مالية)، دار المريخ للنشر،الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

54. محمد جودت ناصر، ادارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان- الأردن، 1998.

55. محمد حسين منصور، مبادئ عقد التأمين، الدار الجامعية مصر، 1990.

56. محمد رفيق المصري، التأمين وادارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

57. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2007.

58. محمد عبد الوهاب حسن عشماوي، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة، مصر، 2014.

59. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

60. مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة،مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، الإسكندرية، 2000.

61. مصطفى محمد الجمال، أصول التأمين(عقد الضمان) الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 1999.

62. معراج جديدي، محاضرات في التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2007.

63. منير ابراهيم هندي، الادارة المالية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1991.

64. نبيل محمد مختار، اعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.

65. هلالي محمد جمال على، شحادة عبد الرزاق، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية والشركات التأمين) دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2009.

66. هيثم حامد المصاروة، المنتقى في شرح عقد التأمين، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2010.

67. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصوري الغالي، توجيه الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2009.

68. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009.

69. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

II. المذكرات والأطروحات:

1. هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

2. عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين خلال الفترة (2010-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الماليو والمحاسبة، تخصص: مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2013- 2014.

3. زهراء لغزيز، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة ورقلة، 2013/2012.

4. شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009-2010.

5. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بالعلمة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماجستير في العلوم التجارية، فرع: إدارة أعمال، جامعة باتنة، 2008-2009.

6. سارة قدوي، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2014-2015.

7. بن خروف جليلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009.

8. أمينة قندوز، دور التسويق الاستراتيجي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الأعمال والتسويق، جامعة المدية، 2009-2010.

9. سليماني رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وحوكمة الشركات، 2012-2013

10. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CATT، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004- 2005.

11. طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ قرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية – دراسة حالة الشركات التأمينية الجزائرية – رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف1، 2013-2014.

12. أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2001.

13. عبد الاله حسن عبد الرحيم البصري، أهمية وبدائل إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي – دراسة حالة سوق التأمين السوداني 1995 – 2006، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان،2007.

14. معوش محمد أمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية – دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف، 2013- 2014.

15. موساوي عمر، محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2006.

16. يحياوي سفيان، نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين- دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بالبويرة مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2014-2015.

17. درار عياش، أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006.

18. حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين SAA، مذكرة ماجيستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر،2007.

III. النصوص القانونية:

1. المادة 619 من القانون المدني الجزائري.
2. المادة 623 من القانون المدني الجزائري.
3. المادة 70 من قانون (06-04) المتعلق بالتأمينات.

IV. الملتقيات، المؤتمرات والأبحاث:

1. بلعزوز علي، حمدي معمر، **نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق**، مداخلة ضمن الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر 07-2001/12/08.
2. زروقي ابراهيم وآخرون، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير جامعة الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
3. سناء عبد الكريم الخناق، **مظاهر الأداء الإستراتيجي والميزة التنافسية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 08 و09 مارس 2005.
4. عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
5. عبد المليك مزهودة، **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**، مدخلا ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.

V. المجلات العلمية:

1. دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006.

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية

I. الكتب:

1. Bernard Martory, contrôle de gestion socail, librairie vuibert,Paris,1999
2. Elie cohen, Analyse financiére, Edition Economica, paris,1990.
3. Mondher BELLALAH,Gestion Financiére, Economica, paris,1998.
4. Elie cohen et André saurel, Analyse financiére :outils et applications, Economica, paris,1990.
5. Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson (2003). Financial management & analysis, John Wiley & Sons, Inc,Second Edition.
6. Jack Forget,Analyse financière , Editions d'organisation, France,2005.
7. Michel Blanchette, Ratios financiers et outils connexes, l'institut canadien du crédit, canada, 2012.
8. André chamberland, Analyse financiére (les ratios), ACSBE, 2007.
9. Christian Sainrapt, Dictionnaire General de l'Assurance, Arcature, Paris,1996.

II. المواقع الالكترونية:

1. www.allianceassurances.com/présentation

الملاحق



ALLIANCE ASSURANCES

MATRICULE FISCAL : 000 516 097 144 217

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0.00	0.00	0.00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	40 422 983.84	19 328 219.62	21 094 764.22	26 777 148.96
Immobilisations corporelles				0.00	
- Terrains	A 2	78 943 100.00	0.00	78 943 100.00	78 943 100.00
- Batiments	A 3	685 319 708.86	37 436 510.26	647 883 198.60	482 487 179.11
- Autres immobilisations corporelles	A 4	411 378 801.37	184 636 162.36	226 742 639.01	238 058 918.25
- Immobilisations en cours	A 5	69 557 942.25	0.00	69 557 942.25	196 353 228.73
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence					0.00
- Autres participations et créances rattachées	A 6	52 941 788.48		52 941 788.48	52 941 788.48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 053 000 000.00		1 053 000 000.00	1 476 307 487.00
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	11 598 604.71		11 598 604.71	11 405 384.23
- Impots différés actif	A 9	0.00		0.00	137 965 831.00
- Autres charges et produits différés	A 10	67 626 714.64	0.00	67 626 714.64	101 440 071.97
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 470 789 644.15**	**241 400 892.24**	**2 229 388 751.91**	**2 802 680 137.73**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0.00	0.00	0.00	
- Part de la réassurance cédée	A 11	464 926 388.82	0.00	464 926 388.82	471 315 301.82
Créances et emploi assimilés				0.00	
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	21 884 910.85	0.00	21 884 910.85	116 503 533.81
- Assurés,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 464 631 196.00	517 089 922.33	1 947 541 273.67	1 756 702 283.19
				0.00	
- Autres débiteurs	A 14	210 192 483.72	0.00	210 192 483.72	444 281 864.84
- Impots et assimilés	A 15	24 875 282.91	0.00	24 875 282.91	40 294 057.51
- Autres créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00	
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 373 972 237.64		1 373 972 237.64	523 235 061.26
- Trésorerie	A 17	281 926 571.31		281 926 571.31	475 424 629.53
TOTAL ACTIF COURANT		**4 842 409 071.25**	**517 089 922.33**	**4 325 319 148.92**	**3 827 756 731.95**
TOTAL GENERAL ACTIF		**7 313 198 715.40**	**758 490 814.57**	**6 554 707 900.83**	**6 630 436 869.68**

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 205 714 180.00	2 205 714 180.00
- Capital non appelé		0.00	0.00
- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	92 134 837.14	92 134 837.14
- Ecart de réevaluation		0.00	0.00
- Ecart d'équivalence 1		0.00	0.00
- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	232 934 936.67	-364 615 008.67
- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	-329 399 149.66	35 215 859.01
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 201 384 804.15**	**1 968 449 867.48**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	86 656 355.79	115 073 441.55
- Impots (différés et provisionnés)		0.00	378 929.28
- Autres dettes non courants		0.00	0.00
- Provisions réglementées	P 6	185 255 601.43	206 347 668.79
- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7	2 042 612.00	0.00
- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	564 892 876.40	676 168 628.20
TOTAL II PASSIF COURANT		**838 847 445.62**	**997 968 667.82**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 532 719 976.66	2 741 289 275.33
- Acceptations		0.00	0.00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 10	113 158 336.47	73 432 211.84
- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	203 964 322.23	177 203 127.22
Impots	P 12	430 375 485.04	317 911 001.83
Autres dettes	P 13	243 920 269.40	357 495 344.27
Trésorerie passif	P 14	-9 662 738.73	-3 312 626.10
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 514 475 651.06**	**3 664 018 334.38**
TOTAL GENERAL PASSIF		**6 554 707 900.83**	**6 630 436 869.68**

ALLIANCE ASSURANCES

Matricule Fiscal : 000 516 097 144 217
Article Imposition : 16.233.714.102

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2012

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T 1	0.00	3 714 980 127.16	0.00	3 903 520 914.63
Primes emises reportées	T 2	271 821 073.33	0.00		48 879 745.05
Prestations sur opérations directes	T 3	1 303 569 119.05		2 752 141 726.58	
Total		**1 575 390 192.38**	**3 714 980 127.16**	**2 752 141 726.58**	**3 952 400 659.68**
I - Marge sur opérations directes			**2 139 589 934.78**		**1 200 258 933.10**
Primes acceptées	T 4	0.00	0.00	0.00	0.00
Primes acceptées reportées	T 5	0.00	0.00	0.00	0.00
Prestations sur acceptations	T 6	0.00	0.00	0.00	0.00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0.00	0.00	0.00	0.00
Total		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
II - Marge sur opérations directes			**0.00**		**0.00**
Primes cédées	T 8	536 591 041.41		703 144 336.18	
Primes cédées reportées	T 9	74 598 055.48	0.00		12 705 896.46
Prestations sur cessions	T 10	0.00	214 455 552.47	0.00	327 777 581.56
Commissions recues sur cessions	T 11	0.00	138 983 272.03	0.00	181 115 803.98
Total		**611 189 096.89**	**353 438 824.50**	**703 144 336.18**	**521 599 282.00**
III - Marge sur cessions		**257 750 272.39**		**181 545 054.18**	
Primes rétrocédées	T 12	0.00	0.00	0.00	0.00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0.00	0.00	0.00	0.00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0.00	0.00	0.00	0.00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0.00	0.00	0.00	0.00
Total		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
IV - Marge sur rétrocessions		**0.00**		**0.00**	
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	**0.00**		**0.00**	
V - Marge d'assurance nette			**1 881 839 662.39**		**1 018 713 878.92**
Services extérieurs & autres consommations	T 17	765 861 062.24		413 782 161.40	
Charges de personnel	T 18	558 286 087.64		471 827 740.24	
Impots, taxes et versements assimilés	T 19	79 978 742.69		92 479 567.63	
Production immobilisée	T 20	0.00		0.00	
Autres produits opérationnels	T 21	0.00	207 597.88	0.00	8 335 314.60
Autres charges opérationnelles	T 22	12 505 124.06		25 917 834.61	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23	0.00	513 376 548.75	0.00	19 954 112.18
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	T 24	605 358 699.51		560 995 781.10	
Total		**2 021 989 716.14**	**513 584 146.63**	**1 565 003 084.98**	**28 289 426.78**
VI - Resultat technique opérationnel			**373 434 092.88**	**517 999 779.28**	
Produits financiers	T 25		50 185 815.49		20 859 105.76
Charges financières	T 26	18 407 709.13		5 692 951.59	
VII - Resultat financier			**31 778 106.36**		**15 166 154.17**
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			**405 212 199.24**	**502 833 625.11**	**0.00**
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T 27	34 750 727.00	0.00	0.00	0.00
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28	137 586 901.72	0.00	0.00	138 060 633.17
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			**4 632 188 913.78**		**4 661 209 107.39**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		**4 399 314 343.28**	**0.00**	**5 025 982 099.33**	**61 585 641.51**
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			**232 874 570.50**	**364 772 991.94**	
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29	0.00	237 078.64	0.00	210 264.85
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	176 712.47	0.00	52 281.58	0.00
X - Resultat extraordinaire			**60 366.17**		**157 983.27**
XI - Resultat net de l'exercice			**232 934 936.67**	**364 615 008.67**	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN AU 31 DECEMBRE 2013

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	43 507 937,82	26 632 230,06	16 875 707,76	21 094 764,22
Immobilisations corporelles				0,00	
- Terrains	A 2	78 943 100,00	0,00	78 943 100,00	78 943 100,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	51 133 902,72	634 185 806,14	647 883 198,60
- Autres immobilisations corporelles	A 4	431 195 051,63	214 872 611,15	216 322 440,48	226 742 639,01
- Immobilisations en cours	A 5	104 025 826,52	0,00	104 025 826,52	69 557 942,25
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence					0,00
- Autres participations et créances	A 6	104 624 188,48		104 624 188,48	52 941 788,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 248 000 000,00		1 248 000 000,00	1 053 000 000,00
- Prets et autres actifs financiers non	A 8	11 588 658,55		11 588 658,55	11 598 604,71
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	33 813 357,31	0,00	33 813 357,31	67 626 714,64
- Fonds ou valeur déposés chez les		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 741 017 829,17**	**292 638 743,93**	**2 448 379 085,24**	**2 229 388 751,91**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	
- Part de la réassurance cédée	A 11	529 934 468,35	0,00	529 934 468,35	464 926 388,82
Créances et emploi assimilés				0,00	
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	50 678 010,49	0,00	50 678 010,49	21 884 910,85
- Assurés,intermédiaires d'assurance rattachés	A 13	2 586 167 900,98	442 817 099,08	2 143 350 801,90	1 947 541 273,67
				0,00	
- Autres débiteurs	A 14	219 856 250,22	0,00	219 856 250,22	210 192 483,72
- Impots et assimilés	A 15	69 824 217,42	0,00	69 824 217,42	24 875 282,91
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs	A 16	1 279 092 237,28		1 279 092 237,28	1 373 972 237,64
- Trésorerie	A 17	366 129 309,91		366 129 309,91	281 926 571,31
TOTAL ACTIF COURANT		**5 101 682 394,65**	**442 817 099,08**	**4 658 865 295,57**	**4 325 319 148,91**
TOTAL GENERAL ACTIF		**7 842 700 223,82**	**735 455 843,01**	**7 107 244 380,81**	**6 554 707 900,82**
ETAT - I.R.I.S -		**7 842 700 223,82**	**735 455 843,01**	**7 107 244 380,81**	**6 554 707 900,82**

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Capital non appelé		0,00	0,00
- Primes et reserves (Reserves	P 2	92 134 837,14	92 134 837,14
- Ecart de réevaluation		0,00	0,00
- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Résultat net (Résultat net part du	P 3	367 325 800,82	232 934 936,67
- Autres capitaux propres -Report à	P 4	-96 464 212,99	-329 399 149,66
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 568 710 604,97**	**2 201 384 804,15**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	58 239 270,03	86 656 355,79
- Impots (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres dettes non courants		0,00	0,00
- Provisions réglementées	P 6	194 726 029,49	185 255 601,43
- Provisions et produits comptabilisés	P 7	0,00	2 042 612,00
- Fonds ou valeurs recus des	P 8	475 892 942,21	564 892 876,40
TOTAL II PASSIF COURANT		**728 858 241,73**	**838 847 445,62**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 497 019 768,55	2 532 719 976,66
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires,cédants et comptes	P 10	115 687 251,89	113 158 136,47
- Assurés et intermédiaires	P 11	374 512 264,59	203 964 322,23
Impots	P 12	611 941 030,24	430 375 485,04
Autres dettes	P 13	227 548 550,67	243 920 269,40
Trésorerie passif		-17 033 331,84	-9 662 738,73
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 809 675 534,10**	**3 514 475 451,06**
TOTAL GENERAL PASSIF		**7 107 244 380,81**	**6 554 707 700,82**
		7 107 244 380,81	**6 554 707 700,82**

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2013

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T 1	0,00	4 149 957 579,43	0,00	3 714 980 127,16
Primes emises reportées	T 2	128 387 172,59	0,00	271 821 073,33	
Prestations sur opérations directes	T 3	1 938 794 637,83		1 303 569 119,05	
Total		**2 067 181 810,42**	**4 149 957 579,43**	**1 575 390 192,38**	**3 714 980 127,16**
I - Marge sur opérations directes			**2 082 775 769,01**		**2 139 589 934,78**
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
II - Marge sur opérations directes			**0,00**		**0,00**
Primes cédées	T 8	595 601 989,67		536 591 041,41	
Primes cédées reportées	T 9		68 936 164,70	74 598 055,48	0,00
Prestations sur cessions	T 10	0,00	248 597 387,32	0,00	214 455 552,47
Commissions recues sur cessions	T 11	0,00	159 058 634,71	0,00	138 983 272,03
Total		**595 601 989,67**	**476 592 186,73**	**611 189 096,89**	**353 438 824,50**
III - Marge sur cessions		**119 009 802,94**		**257 750 272,39**	
Primes rétrocédées	T 12	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
IV - Marge sur rétrocessions		**0,00**		**0,00**	
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	**0,00**		**0,00**	
V - Marge d'assurance nette			**1 963 765 966,07**		**1 881 839 662,39**
Services extérieurs & autres consommations	T 17	728 385 185,73		765 861 062,24	
Charges de personnel	T 18	571 747 502,80		558 286 087,64	
Impots, taxes et versements assimilés	T 19	87 987 081,45		79 978 742,69	
Production immobilisée	T 20	0,00	12 613 403,34	0,00	
Autres produits opérationnels	T 21	169 594 081,30		0,00	207 597,88
Autres charges opérationnelles	T 22		591 357 923,36	25 917 834,61	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23	551 112 776,78		0,00	513 376 548,75
Dotations aux amortissements,provisions et pe	T 24			560 995 781,10	
Total		**2 108 826 628,06**	**603 971 326,70**	**1 991 039 508,28**	**513 584 146,63**
VI - Resultat technique opérationnel			**458 910 664,71**	**1 477 455 361,65**	
Produits financiers	T 25		55 982 345,78		50 185 815,49
Charges financières	T 26	14 378 382,76		18 407 709,13	
VII - Resultat financier			**41 603 963,02**		**31 778 106,36**
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			**500 514 627,73**	**1 445 677 255,29**	**0,00**
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T 27	133 374 814,00	0,00	34 750 727,00	0,00
Impots différés (Variations) sur résultat ordinai	T 28		0,00	137 586 901,72	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			**5 286 503 438,64**		**4 632 188 913,78**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		**4 919 363 624,90**	**660 294 088,06**	**4 230 777 233,68**	**0,00**
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			**367 139 813,74**		**232 874 570,50**
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29	0,00	231 284,40	0,00	237 078,64
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	45 297,32	0,00	176 712,47	0,00
X - Resultat extraordinaire			**185 987,08**		**60 366,17**
XI - Resultat net de l'exercice			**367 325 800,82**		**232 934 936,67**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN AU 31 DECEMBRE 2014

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	168 952 725,01	34 123 082,46	134 829 642,55	16 875 707,76
Immobilisations corporelles					
- Terrains	A 2	78 943 100,00		78 943 100,00	78 943 100,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	64 840 296,89	620 479 411,97	634 185 806,14
				0,00	
- Autres immobilisations corporelles	A 4	492 294 125,43	270 083 607,47	222 210 517,96	216 322 440,48
- Immobilisations en cours	A 5	5 100 416,13		5 100 416,13	104 025 826,52
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence					0,00
- Autres participations et créances rattachées	A 6	106 074 488,48		106 074 488,48	104 624 188,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 577 000 000,00		1 577 000 000,00	1 248 000 000,00
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	11 021 981,42		11 021 981,42	11 588 658,55
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	33 813 357,31
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 124 706 545,33**	**369 046 986,82**	**2 755 659 558,51**	**2 448 379 085,24**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	
- Part de la réassurance cédée	A 11	488 088 117,51		488 088 117,51	529 934 468,35
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	39 490 870,84		39 490 870,84	50 678 010,49
- Assurés,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 250 392 474,70	148 351 785,17	2 102 040 689,53	2 143 350 801,89
- Autres débiteurs	A 14	212 690 532,75		212 690 532,75	219 856 250,22
- Impots et assimilés	A 15	180 321 131,79		180 321 131,79	69 824 217,42
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 024 000 000,00		1 024 000 000,00	1 279 092 237,28
- Trésorerie	A 17	556 248 502,58		556 248 502,58	366 129 309,91
TOTAL ACTIF COURANT		**4 751 231 630,18**	**148 351 785,17**	**4 602 879 845,01**	**4 658 865 295,56**
TOTAL GENERAL ACTIF		**7 875 938 175,52**	**517 398 771,99**	**7 358 539 403,52**	**7 107 244 380,80**

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Capital non appelé			0,00
- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	105 677 916,53	92 134 837,14
- Ecart de réevaluation			0,00
- Ecart d'équivalence 1			0,00
- Liaison			0,00
- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	355 369 919,28	367 325 800,82
- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	70 317 253,02	-96 464 212,99
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 737 079 268,83**	**2 568 710 604,97**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	29 822 184,27	58 239 270,03
- Impots (différés et provisionnés)			0,00
- Autres dettes non courants			0,00
- Provisions réglementées	P 6	214 616 226,84	194 726 029,49
- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7		0,00
- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	422 106 103,99	475 892 942,21
TOTAL II PASSIF COURANT		**666 544 515,10**	**728 858 241,73**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 559 879 047,78	2 497 019 768,55
- Acceptations			0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 10	226 437 934,29	115 687 251,89
- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	258 887 753,88	374 512 264,59
Impots	P 12	633 834 928,15	611 941 030,24
Autres dettes	P 13	275 875 955,48	227 548 550,67
Trésorerie passif	P 14	0,00	-17 033 331,84
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 954 915 619,59**	**3 809 675 534,10**
TOTAL GENERAL PASSIF		**7 358 539 403,52**	**7 107 244 380,80**

ETAT - I.R.I.S -		7 875 938 175,52	517 398 771,99	7 358 539 403,52	7 107 244 380,80	7 358 539 403,52	7 107 244 380,80
DIFFERENCE		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2014

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T 1		4 427 170 545,21		4 149 957 579,43
Primes emises reportées	T 2	48 412 437,31		128 387 172,59	
Prestations sur opérations directes	T 3	2 127 265 835,82		1 938 794 637,83	
Total		**2 175 678 273,13**	**4 427 170 545,21**	**2 067 181 810,42**	**4 149 957 579,43**
I - Marge sur opérations directes			**2 251 492 272,08**		**2 082 775 769,01**
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
II - Marge sur opérations directes			**0,00**		**0,00**
Primes cédées	T 8	582 485 895,46		595 601 989,67	
Primes cédées reportées	T 9	11 361 505,24			68 936 164,70
Prestations sur cessions	T 10		47 348 633,46		248 597 387,32
Commissions recues sur cessions	T 11	0,00	155 268 932,51		159 058 634,71
Total		**593 847 400,70**	**202 617 565,97**	**595 601 989,67**	**476 592 186,73**
III - Marge sur cessions		**391 229 834,74**		**119 009 802,94**	
Primes rétrocédées	T 12	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
IV - Marge sur rétrocessions		**0,00**		**0,00**	
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	**0,00**		**0,00**	
V - Marge d'assurance nette			**1 860 262 437,34**		**1 963 765 966,07**
Services extérieurs & autres consommations	T 17	852 001 372,12		728 385 185,73	
Charges de personnel	T 18	652 243 530,49		571 747 502,79	
Impots, taxes et versements assimilés	T 19	96 186 516,66		87 987 081,45	
Production immobilisée	T 20				
Autres produits opérationnels	T 21		15 807 364,09		12 613 403,34
Autres charges opérationnelles	T 22	17 175 357,67		169 594 081,30	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23		485 413 082,50		591 357 923,36
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	T 24	363 312 869,90		551 112 776,78	

Total		**1 980 919 646,84**	**501 220 446,59**	**2 108 826 628,06**	**603 971 326,70**
VI - Resultat technique opérationnel			**380 563 237,09**		**458 910 664,71**
Produits financiers	T 25		65 720 646,45		55 982 345,78
Charges financières	T 26	14 225 138,15		14 378 382,76	
VII - Resultat financier			**51 495 508,30**		**41 603 963,02**
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			**432 058 745,39**	**-41 603 963,02**	**0,00**
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T 27	77 247 859,00		133 374 814,00	
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28				
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			**5 196 729 204,22**		**5 286 503 438,64**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		**4 716 258 021,52**	**0,00**	**4 919 363 624,91**	
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			**354 810 886,39**		**367 139 813,74**
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29		718 450,73		231 284,40
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	159 417,84		45 297,32	
X - Resultat extraordinaire			**559 032,89**	**-185 987,08**	
XI - Resultat net de l'exercice			**355 369 919,28**		**367 325 800,82**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN AU 31 DECEMBRE 2015

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	171 055 525,01	66 605 309,24	104 450 215,77	134 829 642,55
Immobilisations corporelles					
- Terrains	A 2	302 943 100,00		302 943 100,00	78 943 100,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	78 546 691,06	606 773 017,80	620 479 411,97
- Autres immobilisations corporelles	A 4	629 329 999,83	327 089 400,73	302 240 599,10	222 210 517,96
Immobilisations en concession		55 958 400,00	0,00	55 958 400,00	
- Immobilisations en cours	A 5	6 391 188,50	0,00	6 391 188,50	5 100 416,13
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence		0,00			0,00
- Autres participations et créances rattachées	A 6	157 842 165,68		157 842 165,68	106 074 488,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 250 000 000,00		1 250 000 000,00	1 577 000 000,00
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	10 682 881,08		10 682 881,08	11 021 981,42
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	0,00		0,00	0,00
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants		0,00		0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 269 522 968,96**	**472 241 401,03**	**2 797 281 567,93**	**2 755 659 558,51**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée	A 11	272 583 817,85		272 583 817,85	488 088 117,61
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	21 845 849,96	0,00	21 845 849,96	39 490 870,80
- Assurés,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 291 698 585,26	97 582 425,37	2 194 116 159,89	2 102 040 689,53
- Autres débiteurs	A 14	195 368 254,79	0,00	195 368 254,79	212 690 532,74
- Impots et assimilés	A 15	96 239 459,26	0,00	96 239 459,26	180 321 131,79
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	910 000 000,00		910 000 000,00	1 024 000 000,00
- Trésorerie	A 17	712 650 765,78		712 650 765,78	556 248 502,59
TOTAL ACTIF COURANT		**4 500 386 732,89**	**97 582 425,37**	**4 402 804 307,53**	**4 602 879 845,06**
TOTAL GENERAL ACTIF		**7 769 909 701,85**	**569 823 826,40**	**7 200 085 875,45**	**7 358 539 403,56**

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Capital non appelé		0,00	0,00
- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	141 214 908,44	105 677 916,53
- Ecart de réevaluation		0,00	0,00
- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	363 021 284,57	355 369 919,28
- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	171 755 454,01	70 317 253,02
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 881 705 827,02**	**2 737 079 268,83**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	1 405 098,51	29 822 184,27
- Impots (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres dettes non courants		0,00	0,00
- Provisions réglementées	P 6	230 982 818,58	214 616 226,84
- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7		0,00
- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	375 069 006,64	422 106 103,99
TOTAL II PASSIF COURANT		**607 456 923,73**	**666 544 515,10**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 151 956 921,39	2 559 879 047,78
- Acceptations			0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 10	257 244 908,38	226 437 934,34
- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	269 494 607,38	258 887 753,88
Impots		567 194 054,27	633 834 928,15
Autres dettes	P 13	465 032 633,29	275 875 955,48
Trésorerie passif	P 14	0,00	0,00
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 710 923 124,70**	**3 954 915 619,64**
TOTAL GENERAL PASSIF		**7 200 085 875,45**	**7 358 539 403,56**

ETAT - I.R.I.S -	7 769 909 701,85	569 823 826,40	7 200 085 875,45	7 358 539 403,56		7 200 085 875,45	7 358 539 403,56
DIFFERENCE	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00

0,00

ALLIANCE ASSURANCES + Direction Générale Tel : 021 34 46 46 Fax : 021 34 12 22 + Finances & Comptabilité +

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2015

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T 1		4 431 359 330,94		4 427 170 545,21
Primes emises reportées	T 2	5 167 551,44		48 412 437,31	
Prestations sur opérations directes	T 3	1 661 332 293,49		2 127 265 835,82	
Total		**1 666 499 844,93**	**4 431 359 330,94**	**2 175 678 273,13**	**4 427 170 545,21**
I - Marge sur opérations directes			**2 764 859 486,01**		**2 251 492 272,08**
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
II - Marge sur opérations directes			**0,00**		**0,00**
Primes cédées	T 8	590 741 562,03		582 485 895,46	
Primes cédées reportées	T 9	11 890 760,22		11 361 505,24	
Prestations sur cessions	T 10	44 507 710,37			47 348 633,46
Commissions recues sur cessions	T 11		147 510 687,40	0,00	155 268 932,51
Total		**647 140 032,62**	**147 510 687,40**	**593 847 400,70**	**202 617 565,97**
III - Marge sur cessions		**499 629 345,21**		**391 229 834,74**	
Primes rétrocédées	T 12	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
IV - Marge sur rétrocessions		**0,00**		**0,00**	
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	**0,00**		**0,00**	
V - Marge d'assurance nette			**2 265 230 140,80**		**1 860 262 437,34**
Services extérieurs & autres consommations	T 17	984 606 146,79		852 001 372,12	
Charges de personnel	T 18	705 891 715,31		652 243 530,49	
Impots, taxes et versements assimilés	T 19	108 794 750,85		96 186 516,66	
Production immobilisée	T 20	0,00			
Autres produits opérationnels	T 21	0,00	4 073 414,23		15 807 364,09
Autres charges opérationnelles	T 22	17 802 042,42		17 175 357,67	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23		229 775 991,17		485 413 082,50
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	T 24	326 927 984,48		363 312 869,90	
Total		**2 144 022 639,85**	**233 849 405,40**	**1 930 919 646,84**	**501 220 446,59**
VI - Resultat technique opérationnel			**355 056 906,35**		**380 563 237,09**
Produits financiers	T 25		103 678 401,85		65 720 646,45
Charges financières	T 26	14 324 996,13		14 225 138,15	
VII - Resultat financier			**89 353 405,72**		**51 495 508,30**
VIII - Resultat ordinaire avant Impots (VI + VII)			**444 410 312,07**		**432 058 745,39**
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T 27	82 146 415,00		77 247 859,00	
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28				
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			**4 916 397 825,59**		**5 196 729 204,22**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		**4 554 133 928,53**		**4 841 918 317,83**	**0,00**
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			**362 263 897,07**		**354 810 886,39**
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29		890 445,88		718 450,74
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	133 058,37		159 417,85	
X - Resultat extraordinaire			**757 387,51**		**559 032,89**
XI - Resultat net de l'exercice			**363 021 284,57**		**355 369 919,28**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

ALLIANCE ASSURANCES
Direction Générale
Tél : 021 34 46 46
Fax : 021 34 12 22
Finances & Comptabilité